

الخروج من السلطة

مجدى كامل

الخروج من السلطة

على الرغم من أن هناك شكلاً
طبيعياً ومنطقياً للخروج من السلطة
هو الشكل الديمقراطي إلا أن
حكاماً كثيرين يرفضون التخلي عن
كرسى الحكم بهذا الشكل .

هذا الكتاب يتحدث عن رؤساء
وسلاطين وملوك وأمراء عرب أصروا
على البقاء في السلطة مدى الحياة ،
وانحرفوا بالحكم ، وضربوا أسوأ
الأمثلة في الديكتاتورية ، والظلم
والطغيان ، فكانت الكارثة ! ...

المؤلف

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

الغلاف: الفنان عمرو فهمي
خطوط: عبد الله المراغي

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

حقوق الطبع والنشر
محفوظة للمؤلف

ت : ٢٥٥٣٣٣٣

أهداء.....

إلي الرجل العظيم الذي فضل أن يكون مواطناً عادياً
في بلد حر علي أن يكون إمبراطوراً يقود شعباً مقيداً
بالسلاسل والأغلال . إلي الفريق أول عبد الرحمن
سوار الذهب .

مجدى

تقديم

جرت العادة على أن يخرج الحكام العرب - في معظمهم - من السلطة محمولين على الأكتاف سواء بقرار إلهي ، أى الموت الذى لا يقهر ، أو بقرار شعبى ، أو جماهيرى ، يتزامن مع مشيئة القدر ، أى الانقلاب ، أو الثورة ، أو الإغتيال !

وعلى الرغم من ان هناك شكلاً آخر للخروج من السلطة هو « الشكل الديمقراطي » إلا أننا عندما نتتبع تاريخ الحكم العربى ، وخاصة فى فترة مابعد التحرر والإستقلال وسرعان ما نكتشف أن ٩٩ ٪ من الحكام كانوا يصرون على رفض التخلّى عن كرسى الحكم بهذا الشكل !

والغريب أن معظم هؤلاء الحكام من رؤساء وسلاطين وملوك وأمراء كانوا قادة للمقاومة الوطنية إبان عصر الاستعمار ، وكانوا أول شعوبهم فى غد أفضل ، وبمجرد أن وصلوا إلى كرسى الحكم إنحرفوا بالسلطة ، وضربوا أسوأ الأمثلة للديكتاتورية ، والظلم ، والطغيان !

وقد كان يفترض أن يتحول هؤلاء الحكام إلى رموز وطنية خالدة ، تتبوأ مكانة بارزة فى تاريخنا المعاصر إلا أنهم - للأسف الشديد - تحولوا الى رموز للفساد ، وسط مناخ يغلب فيه الطبل والزمر على الحكمة والتعقل وحسن إدارة شؤون الحكم !

ويشترك جميع الحكام العرب ، الذين اضطروا إلى التخلّى عن

الكرسى ، فى أنهم رفضوا الأخذ بالديمقراطية ، وأغلقوا كل الطرق المؤدية إليها ، بشتى الوسائل والاجراءات القمعية والتعسفية ، بما فيها القتل والإعتقال والسجن والتشدد !

وهكذا كان هذا الخروج « غير الطبيعى » للحكام من السلطة هو الوسيلة الوحيدة - للأسف - لإنهاء فترة حكمهم الديكتاتورى ، بعدما عجزت قنابل الدخان، التى اطلقوها ، وعمليات غسيل المخ المستمرة لشعوبهم ، والوعود الكاذبة ، والشعارات الوهمية فى تثبيت أقدامهم فى السلطة لفترة أطول !

وفى هذا الكتاب سنطالع مأساة الملك الراحل فيصل الذى خرج من الحكم برصاصات غادرة إغتالت أحد عظماء أمة العرب ، الذى نقل بلاده خارج حدودها لتتفتح على حياة العصر ، فى الوقت الذى لعب فيه دوراً قومياً ، ربما كان هو سبب خروجه من السلطة على هذا النحو المأسوى !

كما سنتابع فى الكتاب كيف أدت السياسات الخاطئة ، التى إنتهجها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى كارثة قومية كان هو أحد ضحاياها !

فى الوقت نفسه ، سنرى كيف قضى الرئيس الراحل انور السادات حياته يبحث - على حد تعبيره - عن الذات لا لشيء سوى - فى رأينا نحن - لتدميرها وإفنائها ! .

وفى الكتاب أيضا سنجد كيف حاول بورقيبة البقاء فى السلطة - مدى الحياة - رغم انهيار نظامه ، ليأتى وزير داخليته زين العابدين بن على مساء الى القصر الرئاسى ، ومعه كونسلتو من الاطباء ، ليقرروا عدم صلاحية الرئيس للحكم وإحالاته إلى التقاعد !

كما سنتعرف معاً على تلك « البركة » التي لطالما كان يقول
نميرى انها هى التى ساعدته على ان ينجو من ٢٠ محاولة إنقلاب ضده
، قبل ان تتخلى عنه فى آخر محاولة !

وهنا بين دفتى الكتاب حكاية الشاذلى بن جديد مع السلطة ،
وأغرب عملية إستقالة ، يقوم بها رئيس مرغماً بعدما وجد نفسه بين
مطرقة الجيش ، وزندان جبهة الإنقاذ الإسلامية !

وسوف نستعرض فى الكتاب أيضا حالة فريدة للخروج من الحكم ،
من خلال تتبع انتقال السلطة من السلطان سعيد بن تيمور إلى ابنه
قابوس (سلطان عمان الحلى) بالقوة !

وفى النهاية ، نطالع أعظم عملية إنتقال للسلطة فى عالمنا العربى
حتى الآن من خلال قصة صعود الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب
إلى قمة السلطة فى السودان ، ثم تسليمها طواعية للمدنيين ، ودون
تردد مسجلاً حالة فريدة ، لم يألّفها العرب ، وربما العالم الثالث اجمع
من قبل !

هذا الكتاب ملحمة تاريخية مثيرة ، أبطالها حكام خرجوا من
السلطة بطريقه غير طبيعية ، بعد أن اغلقوا كل الطرق الطبيعية !

مجدي حسين كامل

الملك فيصل ..

اعظم حكام العرب !



وسط مأساة الحكم العسكرى فى ربوع العرب وفى
غمرة الطبل والذمر فى عصر ما بعد الاستقلال ملاً فيصل
الساحة العربية بالهبة والوقار والحكمة والاتزان والحكمة
السياسية التى لم تتوافر بنفس القدر لباقى رؤساء وملوك
وسلاطين أمتة !

لا أعتقد أن التاريخ قد أعطى هذا الزعيم العربى الكبير حقه كما ينبغي . ففى غمرة الطبل والزمر الذى اجتاح عالمنا العربى فى عصر ما بعد الاستقلال ، وظهور وطنيات متخلفة لا يؤازرها فكر ، ولا يدعمها اتجاه ، لم يحظ الكثيرون من عظماء أمتنا الحقيقيين بما يستحقونه من مكانة فى قلب وعقل أبناء هذه الأمة جيلا بعد جيل .

فالملك فيصل - رحمه الله - لم يكن مجرد ملك يترفع على عرض دولة غنية . وإنما كان ملكا نقل بلاده خارج حدودها ، لتنتفع على حياة العصر ، فى الوقت الذى اضطلع فيه بدور قومى رائد ، جعله يوصف بأنه صخرة العالم العربى و الرجل الذى يستطيع جمع الصف العربى و الزعيم الذى تخشاه اسرائيل أكثر من الجيوش .

ووسط مأساة الحكم العسكرى فى ربوع العربى ، وبين حروب الكلمات ، والشعارات ، والهتافات ، وتبادل الاتهامات ، ملأ فيصل الساحة العربية على اتساعها ، بالهبة والوقار ، والحكمة والائزان ، والقدرة على التعامل مع المشكلات ، أو مواجهة المخاطر فى صبر وهدوء .

ومما لا شك فيها ، أن الخروج المفاجىء وغير المتوقع للملك فيصل من السلطة ، كان كارثة قومية نزلت بالعالم العربى ، نظرا لمكانته ، ووضعيته ، كزعيم لامة ، وأبرز من يتمتعون بالذكاء ، والحكمة السياسية ، والنظرة الثاقبة الى الأحداث من بين قادتها ، وكذلك للطريقة المأسوية الغادرة التى انتهت حكمه .

فقد ذهب فيصل الى ذمة التاريخ ، لكنه ذهب ضحية رصاصات مجنونة ، طائشة ، وحمقاء ، وربما كانت أيضا

خبیثة ، ماکرة ، ومتعمدة تستهدف ضرب العرب بعد
توحدهم فى حرب اکتوبر فى أعز رجالهم !

والحقیقة أن احدا من قادة العرب فى حياة الملك فیصل ، لم یکن
مؤهلا بحکم دارسته ، أو خبرته السیاسیة ، أو تقلبه فى عدة مناصب
تتعلق بصمیم منصبه كقائد لدولة فیما بعد ، كما كان علیه الحال مع
هذا الرجل .

ولهذا كان الملك الراحل فیصل یختلف أیما اختلاف عن قادة
كثیرین شاءت الأقدار أن یخلعوا بذلتهم العسکریة ، لیبدأوا ممارسة
مهامهم السیاسیة كملوك ، أو رؤساء ، أو سلاطین ، وهم لا یعرفون من
خريطة العالم سوى بلادهم !

ولكن ما هی قصة هذا الملك العظیم ، کیف بدأت ؟ وکیف
انتهت ؟ هل هی مجرد عملیة اغتیل تمت لدوافع شخصیة ؟ ، أم
مؤامرة أمریکیة صهیونیة ؟ ، أم أنها شیء آخر غیر هذا وذاك ؟!

یوم ولد فیصل فى مدینة الریاض فى عام ١٩٠٦ ، كانت الجزیرة
العربیة تعيش فترة عصیبه قلقة ، فوالده عبد العزیز (أ میر نجد وزعیم
الوهابیین) كان یحاول أن یشق طریقہ ما بین امبراطوریتین
قویتین (بریطانیا واستانبول) ولم یکن قد وطأ تلك البلاد
الصحراییة حتى ذلك التاریخ سوى قلة من الأوروبیین من أبرزهم
الفرنسی (بول لاسکاریس) الذی أوفده نابلیون فى حوالی عام ٨١١
لیتعاون مع سعود الکبیر (١٧٦٥ - ١٨١٤) فى ازاحة الوجود
العثمانی - البریطانى عن شبه الجزیرة العربیة . ولكن الحظ لم یسعف
الطرفین (الفرنسی والسعودی) .

كانت الرياض (يوم مولد فيصل) هى هى كما كانت منذ الاف السنين . صحراء شاسعة محاطة بأسوار مربعة تتخللها بعض الواحات وأشجار البلح ، كان ترتيبه الرابع بين أبناء عبد العزيز ، أمه طرفة آل الشيخ توفيت وهو فى شهره الخامس ، ولأن والده كان منهمكا فى الفتوحات شمال وشرق البلاد ، فقد أوكلت رعاية الطفل الجديد الى جدته لأمه وزوجها عبدالله بن عبد اللطيف الشيخ حيث احتضناه فى قصر قديم فى مدينة الرياض مع أخويه سعود وتركى بعد أن توفي ثالثهم خالد فى سن مبكرة) وقد تعلم من جده الأصول الدينية خصوصا القرآن الكريم ، كما نمت الجدة فى حفيده موهبته الفطرية نحو الشعر ، فيما تعلم من أخويه حمل السلاح والتصرف به ، وعندما يقع أطلق على جده عبارة (نحيف مرن كغصن البلح) .

وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) كانت القوتان العظميان فى الشرق العربى هما الامبراطورية العثمانية وبريطانيا العظمى وكانت الدولتان على ما يبدو مشغولتين بالبحر المتوسط وبقناة السويس ، فاستغل عبد العزيز الفرصة ، وانقض بجنوده المعروفين باسم ، الاخوان محتلا الاحساء وطاردا من مدنها الرئيسية (حفوف) و (قطيف) الحاميتين التركيتين ، وهكذا اتسعت امارته ، وصار لقبه : (أمير نجد والاحساء) وذلك عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) .

وكما أراد الملك عبد العزيز تعليم ابنه فنون الحرب وهو صغير فقد أرسله أيضا فى أول مهمة للخارج نيابة عنه لتلبية دعوة الملك جورج الخامس ملك بريطانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وهى الزيارة التى استغرقت ثلاثة أشهر وكان عمره لا يتجاوز ١٣ عاما ورأس وفد بلاده

ولم يجد الاستقبال اللائق فغادر لندن بعد مقابلته للملك ، وأسرعت الخارجية البريطانية ، لاحتواء الموقف ، واسترضاء الأمير فيصل ، والوفد المرافق له ، واعادته لانجلترا .

وقد اشترك الملك فيصل منذ عام ١٩١٧ فى الحملات التى قادها والده والتى أسفرت عن اعلان قيام المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٣٣ ، وحينما كان الملك فيصل فى العشرين من عمره أصبح نائبا لملك الحجاز بعد أن هزم مقاومة جدة .

وقام الأمير فيصل نيابة عن والده بالمباحثات الشاقة مع البريطانيين ، التى توصلت فى النهاية الى اتفاقية جدة عام ١٩٢٧ بالاستقلال التام للمملكة السعودية ، وتخلصها من كافة المزايا الأجنبية ، أو التدخلات ثم أصدر الملك عبد العزيز مرسوما بالتصديق على المعاهدة .

وتولى الأمير فيصل شؤون وزارة الخارجية حينما أصدر الملك عبد العزيز مرسوما بانشائها فى ديسمبر ١٩٣٠ ، وفى مكة المكرمة حتى ١٩٤٧ ثم نقلت الى جدة ، ونقلها الأمير فيصل الى الرياض ، حينما أصبح ملكا للعربية السعودية .. وفى أول زيارة لأول وزير خارجية سعودى زار فيصل ايطاليا وفرنسا وسويسرا وبريطانيا وتركيا وايران ثم العراق والكويت .

وزار الاتحاد السوفيت واجتمع مع ستالين ومولوتوف حيث كان الاتحاد السوفيتى هو أول دولة تعترف بسيادة الملك عبد العزيز وبالدولة السعودية الحديثة وفى تركيا ناقش مصطفى كمال أتاتورك فى أوضاع المسلمين وفى لقاءه بالملك فيصل ملك العراق تم تأكيد الصداقة بين

الدولتين ومع الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت ثم استكمال المناقشات التي دارت من قبل مع أمير الكويت فى زيارة قريبة قام بها للرياض .

وبعد زيارات فيصل الخارجية وتحسس مواقف الدول وبناء على ما عرضه الأمير فيصل قرر الملك عبد العزيز توحيد أجزاء المملكة وعلان القرار التاريخى بتحويل المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها الى اسم المملكة العربية السعودية وأصدر مرسوماً بذلك أمر ابنه بالتوقيع عليه نيابة عنه فى ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢ .

وكان الأمير رئيساً لمجلس الشورى منذ انشائه ، ورئيساً لمجلس الوكلاء ، بالاضافة الى وزارة الخارجية ، ورئيس حكومة الحجاز ، ونائباً للملك فيها ، أصبح عليه وضع الأسس ، والتنظيم للدولة الجديدة ، بعد اعلان توحيدها ، وأسمها الجديد ، وبعد الاعتراف الدولى والعربى والاسلامى لها بالسيادة على الأراضى المقدسة .

ويتألق فيصل فى سماء السياسة العربية وتبدأ اتصالاته مع على ماهر وزير الخارجية المصرى ويلعب فيصل دوراً كبيراً فى رفض تقسيم فلسطين ويشارك فى مؤتمر المائدة المستديرة ، الذى دعت اليه بريطانيا الى جانب مصر والعراق واليمن وشرق الأردن .. وكانت القاهرة قد طلبت من الوفد العربى الالتقاء فى القاهرة لتنسيق المواقف وجاءها فيصل والتقى لأول مره بالملك فاروق .

وبعد فشل مؤتمر لندن ولدى عودة الوفود العربية الى القاهرة من جديد أرسل محمد محمود باشا رئيس الوزراء المصرى برسالة لجلالة

الملك عبد العزيز يطلب منه فيها السماح للأمير فيصل بالبقاء لفترة أخرى في القاهرة ، لن تزيد على أسبوعين في محاولات وراء بریق أمل لوجود حل للمشكلة الفلسطينية ، ولكنها أيضا انتهت الى لا شيء ، وبعدها أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الشهير صيف ١٩٣٩ .

في زيارة لبريطانيا قام الأمير فيصل بحث الشركات الانجليزية على البحث عن البترول في السعودية ، ولكنه لم يجد نجاحا ، وعندما عاد لبلاده ، تم الاتفاق مع الشركات الأمريكية ، التي توصلت الى بشائر وجود البترول في الدمام عام ١٩٣٦ .

وبدأت العلاقات السعودية الأمريكية تتطور بسرعة وظهرت شركة أرامكو وقام مفوض السفارة الأمريكية في القاهرة بالاشراف على علاقات بلاده بالسعودية . وأرسل الرئيس روزفلت دعوة للملك عبد العزيز لزيارة الولايات المتحدة فأرسل فيصلا نائبا عنه .

وعقب زيارة فيصل للولايات المتحدة قبل دعوة لزيارة بريطانيا ركز خلالها على كل المشاكل السياسية بين العرب وبريطانيا في مباحثاته مع أنتوني ايدن ، ومع ونستون تشرشل ، والملك جورج السادس .. ويمر فيصل بالجزائر لاجراء محادثات مع ديغول حيث مقر حكومة فرنسا الحرة أثناء الحرب العالمية ثم الى تونس ومصر التي بقي فيها ١٠ أيام حافلة بلقاءات مع كل المسؤولين المصريين والبريطانيين والأميركيين وأعلن فيها رفض السعودية للصهيونية ولكن قبول اليهود كأصحاب ديانة.

وفي هذه الأثناء أيضا اشترك فيصل في بحث فكرة الجامعة العربية ، التي كان الزعيم المصري مصطفى النحاس قد أعلن عنها أمام مجلس الشيوخ المصري ، وتأخر توقيع السعودية على بروتوكول انشائها .

وسرعان ما تطورت العلاقات ، وقبل الملك فاروق الأول الدعوة لزيارة المملكة السعودية ، ورد عليها الملك عبد العزيز بزيارة لمصر فى نفس العام (١٩٤٥) وتأسست الجامعة العربية فى نفس العام ، وكذلك منظمة الأمم المتحدة ، وتوقيع السعودية مع دول أخرى على تأسيسها .

فى ٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٥٣ توفى الملك عبد العزيز فى مدينة الطائف عن ٧٤ عاما فى المكان نفسه الذى دفن فيه جده ومؤسس الأسرة سعود الكبير قبل حوالى مائة وعشرين سنة . وكان قبل وفاته قد اختار ابنه الأكبر سعود (من مواليد ١٩٠١) خلفا له ، وذلك لأسباب عدة منها نسب والده سعود (سديرية) ومنها حادثة وقعت قبل خمس وعشرين سنة ، أثناء معارك عبد العزيز مع قبائل شمر ، حين وجه أحد المقاتلين السهم فى اتجاه عبد العزيز ، فقفز ابنه سعود ليتلقى السهم منقذا والده من الموت وبوفاة الوالد ، يبدأ الأمير فيصل مع أخيه الملك سعود مرحلة جديدة حيث أسندت اليه مهام ولاية العهد ووزارة الخارجية .

بعد وفاة الوالد المؤسس ، واجه فيصل مشكلتين كبيرتين ، أحاه سعود فى الداخل وعبد الناصر فى الخارج ، كان سعود يهوى ركوب الخيل والصيد بالصقور ، كريما الى حد البذخ لا يهتم بالعالم الخارجى قدر اهتمامه بشئون وشجون القبائل فى الداخل التى كان يوليها كل اهتمامه ، بينما القيت مسئولية العالم خارج السعودية على ولى العهد الجديد فيصل ، وعلى عكس الملك سعود ، فلم يكن فيصل يضمهر أى عداء لعبد الناصر ، لكن السحب بدأت تتجمع فى سماء عقل الأمير فيصل ، فقد طرد عبد الناصر الملك فاروق ثم ارغم الانجليز على الجلاء عن قناة السويس وأعلن تأمين القناة فالتصادم مع بريطانيا وفرنسا ، وهذه

المواقف لم تزجج الأمير فيصل حتى كانت الوحدة السورية المصرية وما تبعها من انحيار معين نحو موسكو ، وهنا وجد فيصل عبد الناصر يهاجم الأنظمة الملكية ويسعى مسنودا من موسكو الى زرع الاشتراكية فى البلاد العربية .

وفى شهر سبتمبر ١٩٦٢ مات الامام أحمد حميد الدين وأذيع أن بجله بدر قد خلفه اماما على شمال اليمن ، ثم وقع انقلاب عسكرى فى صنعاء ، وقتل الامام الجديد بدر بن أحمد ، وتعترف موسكو بالنظام الجمهورى الجديد فى صنعاء ، واعترفت واشنطن بحكومة السلال بعد شهور وعاد فيصل الى الرياض ليجد اخاه الملك سعود فى حالة ارتباك لا يدرى ماذا يفعل ، وبعد أسبوعين كلف سعود فيصل بتشكيل حكومة مواجهة جديدة أدخل فيها أربعة أعضاء من الأسرة المالكة كوزراء فى الحكومة .

تطورت حرب اليمن الى شبه حرب مواجهة بين الرياض والقاهرة عبر مجموعتى الملكين والجمهوريين .. وحاولت واشنطن بادىء الأمر التوسط بين طرفى النزاع بايفاد قوة محايدة تابعة للأمم المتحدة لكن الأمين العام حينذاك (يوثانت) اضطر فيما بعد لسحب هذه القوات بعد قرار السلال بتدويل النزاع وذلك عندما طلب المساعدة العسكرية من موسكو ومن الصين على حد سواء فى مطلع عام ١٩٦٤ ثم سافر بعد ذلك الى العاصمتين (موسكو وبكين) حيث وقع المسئولين فى البلدين نوعا من (معاهدة صداقة) وتعاون سمح بموجهها للأساطيل والغواصات الروسية بالمرور فى البحر الأحمر ، على الطرف الآخر من النزاع كان الأمير فيصل يواصل الحاحه على القادة الأمريكيين (جونسون) بوجوب الاسراع فى حسم الموضوع وسحب اعترافهم

بحكومة صنعاء الحمراء والا فان الخطوة الثالثة ستكون دخول
الأساطيل الروسية الى الخلية العربى أى الى مناطق النفط .

فى هذا الجو المضطرب عربيا غير الموائى دوليا ، كان الوضع المالى
للميزانية السعودية يسير هو الآخر من سىء الى أسوأ نتيجة لعدم التنظيم
وللإسراف الذى كان يمارسه الملك سعود وفى مطلع شهر أكتوبر
١٩٦٤ تداعى أمراء الأسرة السعودية الى مجلس عائلى دائم لبحث
الأوضاع . وكانت وجهات نظرهم متفقة حول نقطة واحدة ، وهى
وجوب استقالة الملك سعود . وقد صدر هذا القرار رسميا فى ٢٥
أكتوبر بعد اجتماع مغلق لآخوة الدم فى منزل الأمير خالد بن عبد العزيز
(الملك) حيث تقرر فيه دعوة الأمير فيصل لتحمل المسئوليات بعد
استشارة العلماء والقضاء ومفتى الديار المقدسة .

وفى صباح اليوم الثانى من نوفمبر عام ١٩٦٤ نودى
على فيصل ملكا وعلى أخيه خالد ، وليا للعهد بينما سمح
للملك السابق سعود بن عبد العزيز بالسفر الى خارج البلاد
مع من يريد من أفراد أسرته ، وكانت سن الملك الجديد
حين تولى العرش ٥٨ سنة .

عندما بويع فيصل ملكا واماما .. تحرك بسرعة فى كل الميادين
الداخلية والعربية والاسلامية والدولية وكانت النتيجة بعد عشر سنوات أن
وصلت السعودية الى أعلى قمة تبوأتها فى تاريخها ليس على الصعيد
المحلى فحسب ، بل على الصعيد العربى والاسلامى ووصلت
السعودية الى مكان مرموق بين دول العالم .. كان هدف
فيصل الأول هو تحويل المجتمع العربى السعودى الى خلية عاملة

متحررة من الفقر متمسكة بالقيم الروحية .. مجتمع يبنى الدولة
الاسلامية الحديثة المتحررة من الفقر والمرض والجهل والتخلف
لتصبح فى النهاية فى مصاف الدول العصرية المتقدمة ..
فى أسرع وقت ممكن..

كيف حدث ذلك اذن ..

كان الفيصل فى السلطة منذ صغره أسند اليه أبوه عشرات المهام
السياسية والعسكرية فقد اشترك فى حروب التحرير والتوحيد كجندى فى
جيش أبيه ، وكقائد عسكرى ، حتى اذا جاء عهد بناء الدولة حكم
الحجاز نائبا عن الملك كما كان هو الرجل الأول الذى وطد العلاقات
مع الدول العبرية والاسلامية وبقية دول العالم فكان أول مسئول عن
السياسة الخارجية للمملكة لهذا فهو بحق أبو الدبلوماسية السعودية
ومحركها ومطورها ولما ظهر حجم البترول فى المملكة تولى فيصل
الوزارة ونائب الملك وولى العهد وأنقذ المملكة من كارثتين اقتصاديين
وماليتين كادتا تطيحان بالمملكة كلها ووضع بعد ذلك أسس بناء الدولة
الحديثة وأشرف على تطبيقها بنفسه حتى تولى هو السلطة فى بلاده.

وهكذا كان الفيصل عالما بكل شىء فى السعودية عندما تولى
المسئولية .. وحدد خطته فى تغيير المجتمع .. فقد كان المجتمع متمسكا
بالحياة القبلية التى تتفاعل وتصطرع مع القيم الجديدة التى بدر والده
بذورها فكانت المملكة شاسعة خالية من المدارس والمستشفيات والطرق ..
لا يوجد المهندس ولا الطبيب ولا المعلم أو رجل الاقتصاد .. مجتمع
بدائى بكل معنى الكلمة .

نادى فيصل بان تطور المجتمع يجب أن ينبثق من واقعه وظروفه وامكانياته وقيمه الروحيه لا من استيراد قيم وتجارب من مجتمعات مختلفة فى تكوينها وظروفها فنادى بالملكه دولة عربيه اسلاميه دستورها القرآن وأن الملك يجب أن يكون المسئول عن مواطنيه وتقدمهم وحياتهم أمنهم ومستوى معيشتهم وأن نظام الشورى يجب أن يعود من جديد ليسهم ممثلو الشعب فى بناء الدولة الجديدة ومراقبة أعمال السلطة اسهاما يتناسب مع التطور الذى تبلغه الدولة ويرتقى الى الشعب .

وعالج فيصل موضوع الحريات .. فقال ان النظام الأساسى للدولة يجب أن يضمن الحريات الأساسية للمواطنين وأن ينص صراحة على حقهم فى التعبير عن آرائهم وأطلق هذه الحريات الى أبعد حدود ولم يقيدھا إلا بمقتضيات حدود الاسلام ..

وأوضح فى نظريته الاجتماعية .. نحن لا نؤمن بالاشتراكية ولا نؤمن بالشيوعية . ولا نؤمن بأى مذهب سوى الشريعة الاسلامية والشريعة الاسلامية توجب تحقيق العدالة الاجتماعية .. وتسوى بين جميع المواطنين وأن الشعب هو الذى يشرف حكامه عندما يوليهم المسئولية وأن الملك ليس الا خادما للشعب أفرادا أو جماعات .

استطاع فيصل أن يحقق ثورة اجتماعية واقتصادية هائلة .. بلا ضجيج .. بلا خطب .. وانما بالعمل الصامت السريع .. فقد غير فيصل معالم المجتمع السعودى فى التعليم والصحة الإدارة ، والعمران والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .. وكان اسلوبه فى ذلك التكيف المبني على قواعد مدروسه والذى يتفق مع طبيعة الانسان العربى السعودى وواقعه وقابليته وامكانياته ومفاهيمه وعقائده الدينية .. فالتعليم

مجاني في جميع المراحل داخل وخارج المملكة والطالب من حقه منحة مالية تصل لخمسمائة ريال في الشهر للطالب الجامعي .

والعلاج أيضا مجاني والدواء ومن حق كل مواطن أن يخرج للعلاج في الخارج على نفقة الدولة والقضاء على الفقر - كما يقول هو - القضاء على أم الكبائر وإذا كان رفع المستوى المعيشي لجميع أفراد الشعب مرهونا بنجاح مشاريع التنمية فإن تحرير كل مواطن من العوز واجب من واجبات الدولة ، لهذا اعتبر الفیصل من أسس العدالة الاجتماعية أن تؤمن الدولة لكل مواطن محتاج ما يحفظ عليه حياته وكرامته وهكذا صدر نظام الضمان الاجتماعي الذي كفل الحق لكل مواطن بلغ الشيخوخة أن يحصل على دخل ثابت يؤمن له العيش الكريم سواء كان يعيش داخل السعودية أو خارجها .

وعندما وصلت الميزانية لأرقام فلكية لم تصلها من قبل ٩٨ بليوناً و ٢٤٧ مليون ريال علق الملك قائلاً : انه من دواعي سرورنا أن ميزانيتنا لا تقتصر على أنفسنا ولكنها كذلك تحتوى على بعض بنود للقيام بما يجب علينا من مساعدة لآخواننا العرب والمسلمين..

وقد رصدت مبالغ خيالية لتحويل السعودية الى بلد صناعي زراعي لا يعتمد على البترول وحده بل يعتمد على تنويع مصادر الدخل ورفعت الدولة شعارا ليس بالبترول وحده تحيا السعودية وبدأ الاهتمام بتدعيم الصناعات الانتاجية بما في ذلك الصناعات الزراعية التي تساهم بشكل فعال في زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة والعمالة وتنويع اقتصاديات المملكة ، شجعت الشركات على التنقيب عن المعادن واكتشفت بالفعل الحديد والنحاس والذهب وما زال المسح الجيولوجي مستمرا لمسح الدولة

كلها . وتشجيعا من الدولة للمستثمرين فى المجالات الصناعية فانها قدمت عشرات التسهيلات مثل القروض بشروط مشجعة والمساعدات الفنية فى مجال اختبار المشروعات الصناعية واعداد الدراسات وتقييمها وكذلك اعفاء المعدات الجديدة من الجمارك وضمان تصريف المنتجات وفرض الحماية الجمركية وكذلك تدريب الموظفين والعمال .. وقد بدأت بالفعل عدة صناعات فى الشهور والنمو وهى تدار برأس مال سعودى وخبرة سعودية أيضا ..

وقد كانت هناك مواقف قومية عظيمة قادها الملك فيصل كانت تجسد وبحق المعالم الأساسية لشخصية الرجل ، ومبادئه وذلك عندما وقف وقفة الرجال ، ووضع يده فى يد مصر فى شجاعة فائقة ضد اقامة اى أحلاف عسكرية فى الوطن العربى ، وفى مقدمتها حلف بغداد ، وظل فيصل مع مصر على خط المواجهة لهذا الحلف الى أن سقط ، ولم تتمكن بعد ذلك أى قوة أن تفرض على المنطقة أحلافها الخارجية .

وعندما وقعت الهزيمة البشعة فى حرب الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ وكان واقع العلاقات العربية فى أقصى ما وصلت اليه من مراحل التدهور والسوء ، وتصور العالم أجمع بما فيهم الأصدقاء أن هذه الهزيمة قد انتهت الكيان العربى كقوة، وأنها قد أجهزت على كل أمل فى القيادة المصرية ووقف العالم كله موقف المترقب لما سوف يحدث فى مؤتمر قمة الخرطوم ، وكان بعد الهزيمة بأقل من ثلاثة أشهر ، وراهن البعض على فيصل لن يحضر ذلك المؤتمر ، وقد كان هذا المؤتمر هو أول مناسبة عربية وقومية تلت توليه العرش ، وتلت كذلك نكسة يونيو فى العام نفسه .

كانت مصر عبد الناصر تواجه أزمة خطيرة عسكرية وسياسية واقتصادية بالاضافة الى ما تبقى من رواسب حرب اليمن بين العاصمتين العربيتين (جدة والقاهرة) ووجهت الدعوة لمؤتمر القمة العربى الطارىء فى العاصمة السودانية فى الخرطوم انتظر فيصل خمسة أيام ، ثم أبرق الى منظمى المؤتمر يبلغهم موافقته على الحضور ، وكان لقاء الرجلين الخصمين مثيرا فى مطار القاهرة ، اذ ما أن ترجل الملك فيصل على سلم الطائرة ، كان عبد الناصر يخطو هو الآخر باتجاه السلم . ثم يصمت ، تصافح الرجلان ، وقاد عبد الناصر ضيفه (خصمه القديم) الى سيارة الرئاسة وسط وجوم ثم ترقب ، ثم ارتياح المستقبلين من وزراء وموظفين وجماهير عادية .

وفى المؤتمر طرح عبد الناصر على الموك والرؤساء العرب حقيقة أوضاع مصر وحاجاتها الماسة الى مساعدات اقتصادية .. وكان فيصل بحق رجل المؤتمر عندما لم ينظر الى خلفيات الأوضاع المترتبة فى الساحة العربية ، وسلك أقصر الطرق الى تحقيق المنجزات ، عندما رفع شعار التأييد لمصر ، التى أعلنت أن على البترول أن يقوم بدوره فى خدمة المعركة ، ولكن بأسلوب يستمر فيه بالضخ والعطاء دون توقف ، كان ذلك بداية لنجاح المؤتمر ، فقد خيب حسابات خبراء الاستراتيجيات السياسية فى العالم ، كما أذهلت نتائجه كافة المراقبين الدوليين ، وعقدت الدهشة الألسن عندما شاهدوا الملك فيصل مع الرئيس عبد الناصر بعد منتصف الليل فى الخرطوم ، وقد رفع كل منهما يده متشابكة فى يد الآخر ، الأمر الذى دفع

الارادة العربية الى مواصلة العمل فى ازاحة حطام الهزيمة،
وما خلفته من آلام .

وكأنما كان القدر على موعد مع عاهل السعودية الراحل ، والرئيس
الراحل أنور السادات ، عندما تفاعلت ارادتهما الصادقة من أجل خوض
المعركة وعندما عملا فى صمت لتهيئة مسرح العمليات لتفجير أكبر
ملحمة صحراوية تقع فى العصر الحديث .

كان الفيصل يتحرك على عدة جبهات ، فى آسيا وفى أفريقيا ،
وكان له دور جذرى فى التحول الفكرى الذى يحدث تجاه القضية
العربية ، كذلك كان له موقف مع أمريكا .. وفى ذلك الوقت كانت
الحملات النفسية على مصر والتشكيك فى قدرة قيادتها وجيشها على
القتال تتصاعد بطريقة محمومة ، وطبيعى كان الفيصل يتأثر من هذه
الحملات كبشر مثل كل الناس يساوره القلق ، فكان بين حين واخر
يراجع المواقف مع السادات ومع أنه كان لا يوجد واحد فى المائة من
الشعب العربى ، يصدق أن مصر ستحارب ، وأن يوما كيوم العاشر من
رمضان ، سيصبح يوما خالدا فى تاريخ العرب ، كان فيصل يضع يده فى
يد السادات ويشد عليها بقوة ، ولا يلتفت الى حملات التشكيك ،
وعندما أصبح قرار الحرب واقعا ، سارع فيصل الى الرجل وأبلغه أن كل
الامكانيات السعودية تحت يده ، وطلب منه أن يعمل على اطالة
المعركة ليتمكن البترول من أن يقوم بدوره المؤثر فيها،
وجاء فيصل الى مصر وعبر الجسور العائمة الى سيناء
ووقف أمام حطام خط بارليف الفولاذى الذى دكه
المقاتلون المصريون، وقال بصوته الذى لا يزال يتردد فى
الآذان: الحمد لله أنه جل وعلا هو الذى صنع هذا النصر

وبعد أن توقف القتال ، كان يتحرك عبر الاف الأميال فى الوطن العربى يعزم الشباب ، وهو غير مكترث بأثقال السنين التى يحملها على كتفه .. ومع أنه كان ضنينا بالتصريحات الا أنه كا يحذر من المخاطر التى لا تزال محدقة بالأمة العربية ، وكان يحذر من التحركات التى تهدف الى تصديع الجبهة العربية، وتلقى فيها الفتن والشكوك والخلافات التى كانت تعطى مركز قوة دائما لاسرائيل ، وعندما التقى الملوك والرؤساء فى قمة الرباط ، وطرح موضوع الدعم العسكرى لدول المجابهة للعدو ، ثم اقترح دعوة وزراء المال والاقتصاد الى اجتماع مقبل لبحث التفاصيل ، عارض الملك فيصل هذا الاتجاه ورفع يده قائلا أن معركتنا لا تزال مستمرة ، وظروفنا ستظل فى خطر الى أن تنسحب اسرائيل من أراضينا ، ولا نريد أن يضيع وقتنا ، وعلينا أن نقرر الآن الدعم المطلوب .. وهكذا كان فيصل رجل ارادة وايجابية فى كل عمل عربى مشترك .

فى خلال خمسين سنة ، تحققت معظم آمال وأحلام فيصل بن عبد العزيز ال سعود قبلده الرياض الذى ولد فيه فى مطلع هذا القرن ، صار عاصمة أساسية من عواصم العالم ، كما أن شأن الأسرة السعودية فى الجزيرة وفى المنطقة العربية قد وصل الى درجة ما كان يحلم بها المؤسسون ، لكن أمنية واحدة ظلت تراود أحلام خليفة المسلمين وحامى الحرمين وهى تحرير المسجد الأقصى فى مدينة القدس الفلسطينية ، وهى ثلاثة مدينة اسلامية مقدسة بعد مكة والمدينة وقد اختصر الملك فيصل هذه الأمنية بعبارته الشهيرة : أمنيتى قبل الوفاة .. الصلاة فى القدس وقد تكررت هذه العبارة على لسان العاهل السعودى بعد حرب اكتوبر التى استطاع فى اثنائها جنود مصر عبور قناة السويس ودك خط بارليف الشهير .

وبعد هذا المشوار الطويل من البذل والعطاء كيف يخرج هذا الملك العظيم من السلطة ؟ كيف يترك بلاده ؟ وأمه وهما فى أشد الحاجة اليه ؟ هل كان يمكن لأحد أن يتوقع أن ينتهى هذا الرجل هذه الصورة ؟ أياكون الاغتيال وعلى يد من ابن أخيه هو مصير هذا الزعيم والقائد الكبير؟ أيمكن أن تكون كما يصورنا البعض أمة تأكل أبناءها الأوفياء !؟

لقد فوجئ العالم نبأ اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز على يد ابن أخيه الأمير فيصل بن مساعد والذي وصفه أول بيان رسمى سعودى بأنه مختل العقل والشعور وقد جرى حادث الاغتيال أثناء وجود الملك فى مجلسه الذى تعود أن يحضره صباح كل يوم ويستقبل فيه أفراد أسرته فى قصره بالرياض . وكان الأمير القاتل أحد الذين حضروا هذا المجلس أمس وقد تقدم الى الملك الذى كان يتصدر قاعة المجلس فتظاهر بالسلام عليه ، ولكن ما أن اقترب منه حتى أخرج مسدسا أطلق منه الرصاص على الملك عدة طلقات .

وقد نقل الملك على الفور الى مستشفى الرياض فى محاولات مستميتة لانقاذه الا أنه لفظ انفاسه هناك .

ورغم ان الحادث كما ذكر أول بيان سعودى قد وقع فى الصباح فان راديو الرياض الذى كان المصدر الوحيد للخبر الذى صدم الأمة العربية ومختلف العواصم لم يشر اليه الا فى الساعة الثانية عشرة ظهرا .

ولم يشر البيان الأول الى موت الملك ولكنه أشار فقط الى حادث الاعتقال ونقل الملك الى المستشفى للعلاج وأن وضح أن البيان قد أكد

على عدة نقاط أراد ابرازها وهى :

* أن الحادث وقع أثناء وجود الملك فيصل فى مجلسه أى بحضور كل الذين تعودوا أن يحضروا هذا المجلس .

* أن مرتكب الحادث مختل الشعور .

* أنه قام بما قام به منفردا .

* إنه ليس لأحد علاقة بما أقدم عليه .

وقد أعقب هذا البين الأول بـ ٧٠ دقيقة بيان ثان قطع به راديو الرياض اذاعة الأحاديث النبوية التى كان قد بدأ اذاعتها عقب البيان الأول ، وقد فاجأ البيان الثانى العالم بوفاة الملك متأثرا بجراحة اثر الاعتداء الأثيم الذى قام به الأمير فيصل بن مساعد بن عبد العزيز المعروف باختلال العقل .

وبعد دقيقة أخرى من البيان الثانى أذاع راديو الرياض بيانا ثالثا خصصه لاجراءات دفن الملك الراحل ، وقال انه تقرر اقامة الصلاة عليه فى جامع الرياض الكبير عقب صلاة عصر اليوم (الاربعاء) .

وجاء البيان الرابع من راديو الرياض بعد نصف ساعة يعلن مبايعة أفراد الأسرة المالكة الأمير خالد بن عبد العزيز ولى العهد ملكا على البلاد خلفا للملك الراحل وترشيحه الأمير فهد بن عبد العزيز وليا للعهد .

كما أضاف البيان انه تم تحديد الساعة العاشرة من صباح نفس اليوم موعدا لبدء تقديم المواطنين تقديم البيعة للملك الجديد وولى عهده فى قصر الحكم فى الرياض .

ثم اذاع راديو الرياض بعد ذلك أن الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران أعلن مبايعة القوات المسلحة السعودية للملك الجديد وولى العهد .

وفيما عدا هذه البيانات الرسمية لم تخرج من الرياض اية أنباء فيما عدا خبر نقله مراسل وكالة رويتر من العاصمة السعودية قال فيه ان صوت البكاء والعيول كان يسمع فى كل بيت من بيوت هذه المدينة السعودية .

وبعد أن أكدت البيانات الأولى أن قاتل فيصل مختل العقل والشعور عاد بيان رسمى سعودى على لسان الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الدولة للشئون الداخلية ليؤكد أن القاتل عاقل وقال ان الفحص الطبى الذى أجرى على الأمير فيصل بن مساعد قاتل عمه الملك أثبتت انه كان يتمتع بقواه العقلية كاملة أثناء ارتكاب جريمته ، وانه لا يزال يتمتع بها ، حتى لحظة اذاعة هذا البيان .

وأكد انه سيقدم الى محكمة شرعية يحاكم أمامها طبقا للشريعة الاسلامية .

وقد حدث بالفعل وحكم عليه بالاعدام وقد كان ، ولكن من هو القاتل ؟ وكيف كان ماضيه قبل أن ينفذ جريمته النكراء ؟ وما هى ملابسات عملية الاغتيال ودوافعها ، وهل هى دوافع شخصية أم جزء من مخطط أجنبى ، أو مؤامرة ؟!

فى البداية وقبل أن نتحدث عن كيفية وقوع الجريمة نود أن نشير الى أن هناك روايتين خرجتا من مصادر متعددة حول الأيام الثلاثة التى سبقت عملية الاغتيال :

بالنسبة للملك الراحل رويت ، من مصادر متعددة ،
حكايتمان .. تقول الأولى ، بأن زوجة شقيق القاتل ، أبلغت
بعض أفراد اسرة الملك الراحل ، بما ينتويه الأمير فيصل بن
مساعد .. وكان ذلك فى اليوم السابق على الجريمة ،
مباشرة ، ونقل هذا الحديث الى الملك الراحل صباح يوم
الجريمة ، وعندما كان يتسعد للتوجه من داره الى قصر
الرئاسه ، فأمر بعض النظر عن هذا الكلام ، وعدم ترديده أو ابلاغه الى
أى جهة مسئولة!

وتقول الحكاية الثانية ، بأن الملك الراحل ، حرص
خلال اليومين السابقين على الحادث على البت بالرأى أو
التوقيع على جميع الأوراق المرفوعة اليه ! ويوم الحادث ،
توجه مبكرا بعض الوقت الى مكتبه ، لينهى توقيع جميع
الأوراق العاجلة ! ثم .. توجه الى الصالون الذى كان
مسرحا للجريمة . بعد أن أغلق قلمه ، وهو يقول : الحمد
لله .. أنهينا كل الأوراق!

وبالنسبة للقاتل قيل أن مسئولا كبيرا استدعاه قبل ارتكابه للجريمة
بيومين ، ليسأله تفسيراً لتصرفاته الاستعراضية التى كثر حديث الناس
عنها : كرده لجواز السفر الخاص ، وطلبه جوازا عاديا .. واصراره على
استخدام سيارات التاكسى ، بدلا من السيارات التى يملكها .. وتعاطى
المسكرات وغيرها ؟

وأعلن القاتل توبته .. وقال : أنه قد غرر به .. وأكد عزمه على
الاستقامه !

وقال : أنه عقب هذه المقابلة مباشرة ، توجه الى منزله ، ودخل الى غرفته وأغلقها على نفسه ، وظل بها .. الى أن غادرها ليرتكب جريمته !

ويروى بعض الذين قابلوا القاتل قبل ارتكاب جريمته ، انه كان يردد دائما كلمات لا يمكن أن توصف الا بانها كفر والحاد .. بل وخروج على جميع القيم الخلقية ! ثم أضافوا : بأن هذا المسلك سببا فى ابتعادهم عنه ، وفى اقتناعهم بانه مختل تماما !

وأكد آخرون ، بأن القاتل كمان دائم التعريض بمواقف الملك الراحل فى مساندة الاسلام والمسلمين .. وكان يصف الدين بانه علامة تخلف ! ثم تنتابه ، فجأه ، نوبة عصبية فيصبح : لا بد أن تقضى على خرافة الدين . وعلى من يعمق هذه الخرافة

ولكن كيف وقعت الجريمة ، وكيف يمكن أن يلقي الملك حتفه بين حراسه ووزرائه ؟

كان الملك يستقبل ، عادة ، الزوار الأجانب أو العرب ، فى مكتبه بقصر الرئاسة .. وعلى أساس مواعيد محددة من التشريفات الملكية ، يخطر بها الملك والزائر ، فى اليوم السابق عليها .

وكان الملك يخصص صباح يوم الخميس ، لاستقبال أى مواطن عادى ، فى قصر الحكم ، للبحث فى شكواه أو مطلبه . ولا يخضع أفراد الأسرة المالكة لأية قواعد بالنسبة لمقابلة الملك .. فمن حقهم - طبقا لتعليمات الملك نفسه - أن يدخلوا اليه ، فى أى مكان يتواجد فيه ، اذا لم يكن مرتبطا بعمل أو اجتماع !

من هنا يمكن تبين كيف تمكن القاتل من الوصول الى الملك
الراحل . لقد ذهب الى فى يوم من الأيام التى يعمل فيها بقصر الرئاسة
.. وعند وصوله لم يعترض طريقه أحد ، باعتباره أحد أفراد الأسرة
الحاكمة !

وعندما سأل عن الملك ، أجيب على سؤاله على الفور ، بأنه يوقع
بعض الأوراق فى مكتبه ، وأنه سوف يستقبل - بعد قليل - عبد
المطلب الكاظمى وزير البترول الكويتى .

وعندما توجه الى الصالون الذى ينتظر فيه الوزير الكويتى مع زميله
الشيخ أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى فى انتظار حلول موعد
مقابلة الملك .. فهم الجميع ، انه سينتظر بالصالون الى أن تنتهى المقابلة
ثم يقابل الملك ! ولكن

ما حدث بعد دخول القاتل الى الصالون كان مختلفا !

فعندما دخل الصالون ، اكتشف القاتل أن وزير البترول الكويتى ،
كان زميل دراسة له فى أمريكا ، فتعانقا .. وراح الاثنان يرويان لوزير
البترول السعودى ذكريات عن سنوات دراستهما فى أمريكا !.

وعندما حان موعد المقابلة ، دخل الشيخ أحمد عبد الوهاب رئيس
التشريعات الملكية ، ليطلب الى الوزيرين الدخول الى صالون الملك وتقدم
رئيس التشريعات ووزير البترول السعودى ، الضيف الكويتى .. ثم وقفا
الى جوار الملك .. وصافح الملك الوزير الكويتى ، ثم فوجيء بظهور
فيصل بن مساعد ! وما كاد الملك يمد يده لمصافحته حتى عاجله القاتل
برصاصة فى بطنه ، وأخرى أسفل الفك ، فسقط الملك على الأرض ..

وفاضت روح الملك ، على الفور ، ودون أن تخرج من فمه كلمه واحده !

كان الصالون يضم - عدا الملك والوزير الكويتى - رئيس التشريفات الملكية ، ووزير البترول السعودى ..

أيضا ، كان يضم فى جانب منه ، مصور التلفزيون السعودى وقد وقف خلف آله تصوير مثبتة ليصور المصافحة ، ثم التوجه الى المقاعد ، وبدء حديث المجاملات ، قبل أن ينصرف .. ومصور سينمائى ، يتبع وزارة الاعلام ، ومصور ثالث يلتقط الصور لتوزيعها على الصحف .

وعندما أطلق الرصاص على الملك : سارع رئيس التشريفات محاولا حماية الملك .. واتجه وزيرا البترول الكويتى والسعودى نحو القاتل للامساك بيده أما المصورون فكان تصرفهم كما يلى : المصور الصحفى قذف بآلته على الأرض ، وخلع غطاء رأسه ليخنق به القاتل .. والمصور السينمائى ، سقطت منه آله ، واتجه نحو القاتل أيضا .. أما مصور التلفزيون فقد اصطدمت رجله بأحد زميليه ، وسقط على الأرض ، بينما استمرت آلة التلفزيون تسجل كل وقائع الجريمة ! ومن هنا أمكن تصوير الجريمة ، بكافة تفاصيلها !

وكان الفيلم الذى صور ، والذى تحفظت عليه وزارة الداخلية السعودية ، على الفور ، أهم الوثائق وأقوى الأدلة أمام سلطات التحقيق . ثم أمام قضاة المحكمة الكبرى !

ومع طلقات الرصاص ، كان الوضع داخل صالون الملك ، كما تبين من قبل وبسبب صوت الرصاص ، اندفع الحراس الى داخل الصالون فأسرعوا نحو الملك يحملونه الى أقرب مستشفى الى قصر الرئاسة .. فلم يكن بالقصر أطباء .

وبالرغم من أن بعض الحراس والضباط المرافقين . اكتشفوا - فى الطريق الى المستشفى - أن الملك قد اسلم الروح بالفعل - فقد أصروا على الذهاب الى المستشفى واجراء كل ما يمكن عمله !

غير أن اطباء المستشفى ما كادوا يجرون الكشف على الملك ، حتى أدركوا أن آية جهود لا يمكن أن تأتى بأية نتيجة !

وبين الدموع ، وصيحات الألم والحزن نقل جثمان الملك الى ثلاجة المستشفى ..

وقام أطباء المستشفى بإبلاغ قصر الرئاسة بوفاة الملك رسميا ، وفى نفس الوقت ، كان نبأ الحادث المفجع ، قد نقل الى كبار رجال الأسرة المالكة ..

وتجمعوا جميعا فى قصر الرئاسة ، ليستمعوا الى تقرير الأطباء ، والألم يعتصرهم والحزن يفجعهم !

ومرت فترة صمت ثقيل ، قبل أن يقف كبير الأسرة : الأمير محمد بن عبد العزيز ، وهو الشقيق التالى للملك الراحل مباشرة ، ويعلن : وصية فيصل أن نبايع خالد ملكا من بعده ، وفهد وليا للعهد .

ثم وقف الأمير محمد بن عبد العزيز ، وبدا عملية البيعة للملك الجديد وولى العهد ..

وتبعه باقى أعضاء الأسرة المالكة ، على الفور ،

بدا الجميع يبحثون الخطوات والاجراءات التالية لمبايعة الملك وولى العهد ، وأهمها : نقل النبأ للشعب الذى أعطى فيصل كل حبه وثقنه .

وقد كانت المحاكمة سرية طوال الوقت لحساسية الظروف
المحيطة بارتكاب الجريمة . ثم أعلنت تفاصيلها التي أظهرت
أن القاتل ملحد يرفض تعاليم الاسلام وأنه مخرب حاول أن
يثير زوبعة من القلق فى المحيط العربى والاسلامى.

وننقل هنا تفاصيل المحاكمة كلمة بكلمة .. وكان السؤال الأول
عن السبب الذى دفع القاتل الى أن يطلق الرصاص على عمه فقال :

جـ : اننى أرفض تعاليم الدين الاسلامى فأنا ملحد .. !

وسألته المحكمه : ولماذا ترفض الاسلام ؟

فقال : انه يساعد على الاتكاليه ويعطل عجلة التطور ..

س : وما شأن الملك فيصل برفضك لتعاليم الاسلام ؟

جـ : الملك كان الزعامة العالمية التى تدعو لاستمرار الدين
الاسلامى وانتشاره فى العالم ..

جـ : وهل اعتدت على أن تقيم شعائر الدين الاسلامى ؟

س : أنا لا أرى داعيا لاقامة مثل هذه الشعائر .. ونحن لا
نحتاج الى الصلاة والصيام والحج .

س : وماذا تستطيع الدولة أن تفعل ؟

جـ : على الدولة أن تمنع الناس من ممارسة الصلاة فى
المساجد وهذا واجبها ..

س : وما هى الشهادات الدراسية التى حصلت عليها ؟

جـ : لقد فصلت من جامعة كولورادو ثم من جامعة
كاليفورنيا دون أن استكمل تعليمى .

واعترف فيصل بن مساعد انه سبق أن اعتقل فى الولايات المتحدة
بتهمة احراز وبيع المخدرات . وقد أفلت من المحاكمة نتيجة لبعض
المساعى الدبلوماسية التى قامت بها السفارة السعودية فى واشنطن وكان
ذلك بناء على أمر من المغفور له الملك الراحل ..

وسألته المحكمة عن علاقته بفتاة أمريكية من غرب
هوليوود اسمها كريستين سورما فقال :

- لقد عشت معها لمدة ثلاث سنوات ونصف أثناء وجودى فى
كلولورادو دون زواج وكنت اعتبرها خطيبتى .. !

وتناول التحقيق الذى أجرته المحكمه المشكلة على مستوى عالى فى
الرياض أسباب اتكاب الجريمة وهل من بينها أن يكون الدافع للجريمة
الشار لأخيه خالد الذى قتل منذ ٨ سنوات وهو يحاول نسف محطة
التليفزيون السعودى والذى كان يعتبره رجما من عمل الشيطان .

فقال : لم أكن أفكر فى هذا بالمرة .. وأنا شخصيا أعتقد أن أخى
لقى ما يستحق لأنه كان متحجر الفكر وأكثر تخلفا من الجميع .

س : وكيف كانت حياتك فى أمريكا ؟

جـ : كنت أحيا حياة غريبة كاملة أثناء وجودى بالولايات
المتحدة للدراسة .

ونفى فيصل بن مساعد أن له شركاء أو أن أحدا حرضه على القتل
وقد أكدت وزارة الخارجية السعودية ذلك فى البيان الذى أعلنته وقالت
فيه أنه ثبت بالأدلة القاطعة وبشهادة الشهود واعترافات المتهم انه لم يكن
له أى شركاء فى جريمته ولم يرتكبها بناء على أى تحريض من الداخل
أو الخارج .

وفي نفس الوقت كان مجلس الوزراء السعودي قد أذاع بيانا رسميا جاء فيه أن فيصل بن مساعد الذي أعدم لارتكابه جريمة اغتيال الملك فيصل هو عدو للاسلام والله وأكد البيان انه ملحد ومتمرد ضد بلاده وأسرته وأنه عنصر هدام يحارب العقيدة ويعتبرها عقبة أمام التطور .. وأعلن البيان أن حكم الله الذي نص عليه القرآن فقد نفذ وتم قطع رأس المجرم ..

وكان الأمير القاتل قد نقل الى الفناء الكبير الممتد أمام قصر الحكم في الرياض في الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر الأربعاء حيث احتشد ١٥ ألف مواطن ليشهدوا بأنفسهم ساعة القصاص .

وقد اذاع راديو الرياض عقب تنفيذ الاعدام بيانا مقتصبا جاء فيه :

تم تنفيذ حكم الاعدام في المجرم فيصل بن مساعد بن عبد العزيز لارتكابه جريمة قتل فقيده الأمة العربية والاسلامية المغفور له جلالة الملك فيصل بناء على حكم المحكمة الشرعية .

وقد تم التنفيذ في الساعة الرابعة والنصف من بعد عصر اليوم - بالتوقيت المحلي - أمام قصر الحكم بالرياض .

ومهما يكن من أمر فقد كانت هناك أشياء مؤكدة حول شخصية الأمير القاتل ، فقد أمضى معظم السنوات العشر الأخيرة في الولايات المتحدة التي وصل اليه في عام ١٩٦٦ ، وكان حسن المظهر .. منخفض الصوت ، وبدأ بدراسة الانجليزية في سان فرانسيسكو ثم انتقل الى جامعة كولورادو ليدرس العلوم السياسية . واشتهر الأمير بشغفه بالقمار والويسكي - وتدلله في حب كريستين سورما -

وعاش الاثنان معا فى عام ١٩٦٩ واعتقلا بتهمة تعاطى وبيع عقار الهلوسة والحشيش وتدخلت السفارة السعودية فيما يبدو لانقاذ الموقف .

وفى عام ١٩٧٤ أبعد عن الدراسة لأن تحصيله لا يرقى الى المستوى المطلوب .

وفى ذلك الحين ، ابتعدت عنه كريستين ، ولكن الأمير الشاب ظل يرسل لها الخطاب تلو الخطاب موقعه باسم العاشق ألوهان وبعد عودته للسعودية ، عرض نفسه . كما تردد على الأطباء النفسيين فى بيروت والسعودية ، وتقول كريستين انه اذا كان قد فعلها ، فلا بد أن السبب هو الانتقام .

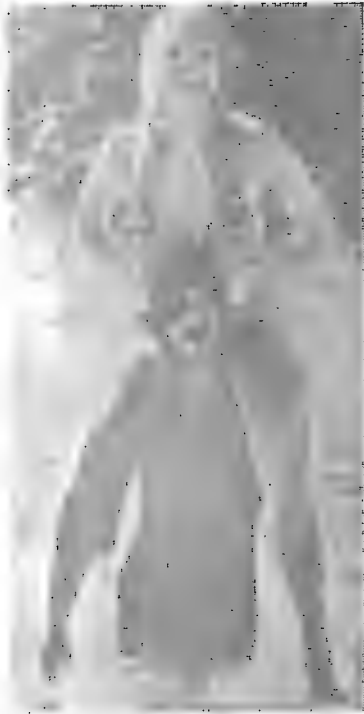
ويوحى بعض ما ذكر عن الأمير فيصل بن مساعد أنه عندما أقام فى الولايات المتحدة أصبح أكثر اهتماما بالسياسات العربية المتطرفة ، وهناك روايات أخرى عن أنه غضب من العاهل السعودى الراحل عندما رفض السماح له بالاستمرار فى الإقامة بالخارج بهذا الاسلوب المنحل الذى كان يعيشه .

ورغم وجود دلائل الى أن الاغتيال كان عملية فردية ، لكن بعض الصحف المحت إلى أن الأمير كان اداة فى يد المخابرات المركزية الأمريكية . وعزز من هذه التلميحات ما نقلته بعض الصحف عن مصادر سعودية عليمه أن وفاة الملك فيصل جاءت بعد خلافات مريرة بين السعودية والولايات المتحدة حول المقاطعة العربية للشركات الأمريكية التى تتعامل مع اسرائيل

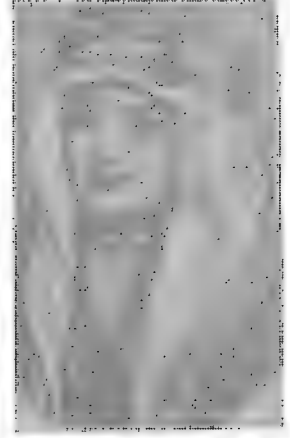
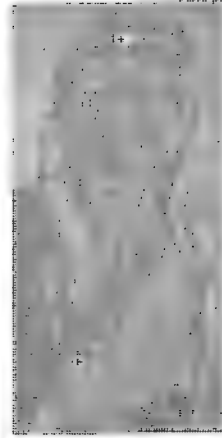
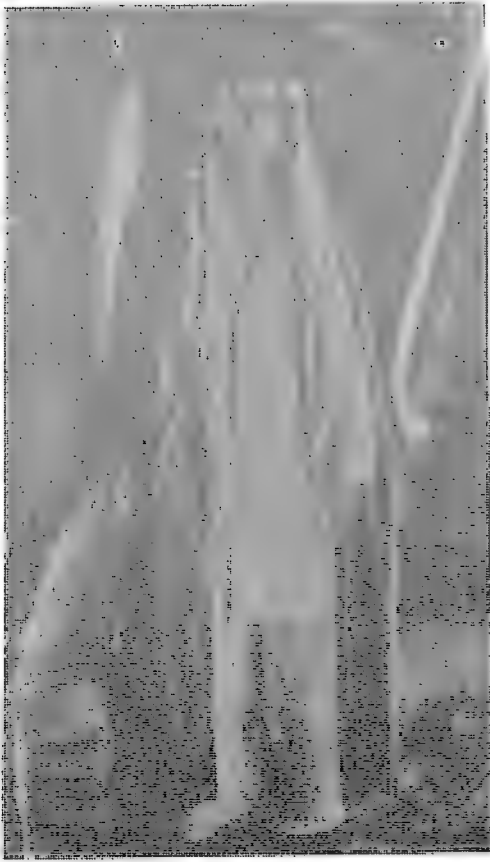
وأيا ما يكون الأمر ، فانه ، وطبقا لأحكام الشريعة
الاسلامية .. وفى ساحة العدل بالرياض .. وأمام خمسة
عشر زلف مشاهد .. تمت عملية تنفيذ حكم الاعدام فى
قاتل العاهل الراحل الملك فيصل بن عبد العزيز .



صورتان الأولى للملك الراحل فيصل مع الرئيس الراحل عبد
الناصر عقب هزيمة ٦٧ وتجاوز الخلافات بينهما ، والثانية للملك مع
السادات أثناء الإعداد لحرب أكتوبر المجيدة .



الأمير القاتل مع عشيقته الأمريكية " كريستين " التي
أمضي معها بعض سنوات الضياع بين أوروبا وأمريكا قبل أن
يطلق الرصاص علي عمه الملك ويقتله !



الملك الراحل فيصل في ثلاث لقطات : الأولي وليا لعهد
نجد .. واللقطتان الأخريان حين كان وليا لعهد الحجاز .. قبل أن
يبلغ العشرين من عمره .



الملك فيصل مع الرئيس السوري حافظ الأسد في زيارة الدعم سوريا الشقيقة وتوحيد الصف العربي نكسة ٦٧ .

عبد الناصر ..

لولا الموت الذي لا يقهر !



ما كان عبد الناصر ليخرج أبداً من السلطة
بالديمقراطية لأنه حطم كل هياكلها ، وأغلق كل الطرق
المؤدية اليها .

لا شك أن ضباط حركة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ كانوا جميعا وعلى رأسهم جمال عبد الناصر يفتقدون الى الوعي والإدراك، والحنكة السياسية ، التى تؤهلهم لحكم دولة عظيمة كمصر ! وعندما انفرد عبد الناصر بالسلطة بطريقة أبعد ما تكون عن الديمقراطية ، أعتلى وحده صرح الاعلام المسموع والمرئي ليفلس وحده ، ليفسر وحده ، ليقرر وحده ، وليعطى كل ما يراه صوابا صفة الصواب ، ويعطى كل ما يراه خطأ صفة الخطأ .

وبدلا من أن يحاول عبد الناصر ورفاقه كتابة تاريخ لمصر فى فترة ما بعد الثورة يعبر عن تغيير ايجابى شهدته البلاد ، أخذ يطلق قنابل من الدخان ، لكى يحجب تاريخ مصر قبل ١٩٥٢ ، والذى ليس هناك أى مجال للمقارنة بينه وبين تلك الحقبة الناصرية ، التى إتسمت بغياب الوعي ، وفقدان الفكر ، والمراقة السياسية . وبذلك لم يسع رجال يوليو لاستكمال حلقات التاريخ ، وانما كانت فترة حكمهم بمثابة حادثة بتر فى تاريخنا المعاصر .

وعلى الرغم من أن عبد الناصر ورفاقه قد حاولوا من خلال جميع أجهزتهم القيام بأكبر عملية غسيل مخ جماعى لاقتناع ملايين الشعب المصرى بان تاريخ مصر قد بدأ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأنه قبل هذا اليوم لم يكن هناك أى تاريخ يمكن أن يفخروا به رغم كل هذا .. لم يفلح نظام عبد الناصر ، ولا كل أجهزته فى طمس الحقائق ، وستر الأخطاء ، ومداواة السياسات الفاشلة ، فقد كان حجم الهزيمة العسكرية ، والسياسية .

والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية ، أكبر بكثير من
أن تخفيه أبواق السلطة !

فبعد سنوات طويلة من الوعود البراقة ، والهتافات ، والشعارات ،
والحياة الوردية ، التى يعدنا بها السيد الرئيس ليل نهار والنصر الذى يؤكد
لنا فى كل لحظة انه حليفنا ، لأننا .. ولأننا .. ولأننا .. ولأننا ، وجدنا
الهزيمة تنتظرنا على الباب ، واكتشفنا حجمنا الطبيعى ، وسمعنا القائد
الذى صور لنا نظامه انه يعرف دبة النملة ؛ يعترف لنا بأنه كان فى
صراع خفى مع قواده ، وانه لم يكن يستطيع أن ينفذ كل ما يريد !!

والحقيقة أن عدم ايمان عبد الناصر بالديمقراطية وجعل رؤيته
الشخصية مقياس كل شىء وتخطيطه لكل الهياكل الديمقراطية التى
كانت موجودة عند وصوله السلطة ، واستغراقه فى العالمية ، وتشيت
وصرف الجهد عن الداخل ، وتآليب القوى العالمية عليه. كل هذا أضر
بالبلاد أبغ الضرر دون أى داع أو مبرر معقول !

والحقيقة أن عبد الناصر ما كان ليخرج أبدا من السلطة بالطريق
الديمقراطى لأن نظامه أغلق هذا الطريق على مدى ثمانية عشرة عاما ،
بشتى الطرق ، بما فيها القتل والاعتقال والسجن والتشريد !

كما يمكننا القول انه لولا الموت لما ترك عبد الناصر
الحكم ، حتى عندما قرر التنحي عقب هزيمة يونيو عام
١٩٦٧ ، لم يكن الأمر برمته سوى حركة مسرحية أراد بها
إضفاء الشرعية ، أو التأييد الشعبى لنظامه عقب الكارثة !

وقبل أن نتطرق الى فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر
حتى نرى كيف كانت الظروف والملابسات التى صاحبت خروجه من

السلطة ، فلنعد سوريا الى حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتتعرف على أهم سماتها ، والتي من شأنها تفسير سلوك أفرادها بما فيهم الرئيس الراحل نفسه .

كانت أهم سمات حركة الجيش فى يوليو أنها حركة عسكرية قوامها رجال عسكريون ، وأداتها تنظيم عسكري (الضباط الأحرار) ولم يكن ضمن عناصرها شخصيات مدنية ، كما أنها لم تقم بتخطيط مسبق ، أو تعاون مشترك مع حزب ، أو حركة سياسية مدنية خارج الجيش ، بل لقد حرص تنظيم الضباط الأحرار على الاحتفاظ باستقلاله التنظيمى عن الأحزاب السياسية ، التى اتصل بها ، أو أقام معها علاقات قبل عام ١٩٥٢ (١) .

أما السمة الثانية فهى أنها حركت سرية قامت بعمل انقلابى ضد نظام الحكم القائم وقتذاك ، وقد أثر ذلك على أنماط السلوك السياسى لقاداتها فيما بعد وهم فى الحكم ، وبالذات فيما يتعلق بأولوية عنصر الأمن .

وهناك سمة ثالثة للحركة وهى أنها لم تمثل تمثيلا ايدىولوجيا موحدًا ولم يكن هناك عقيدة سياسية واحدة تربط القائمين بها سوى بعض الشعارات العامة التى تبلورت فيما بعد فى المبادئ الست . ويؤكد ذلك أن الحركة ضمت بين قياداتها عناصر جد مختلفة ايدىولوجيا وفكريا .

وقد انعكست هذه الخصائص لتنظيم الضباط الأحرار على شكل ، وسمات نظام الحكم الذى تبلور بعد عام ١٩٥٢ . من هذه السمات

١ - تجربة الديمقراطية فى مصر - د. علي الدي هلال وآخرون .

الخلافات التي حدثت على القمة حول السياسات ومسار الحكم ، والتي أدت الى تصفيات فى داخل مجلس قيادة الثورة وبين أعضاء الضباط الأحرار ، منها أن النظام الجديد وقع فى صدام مع القوى السياسية الشعبية ، التي مثلت التيار الرئيسى للحركة الوطنية فى ذلك الوقت ، وبالذات الوفد وحركة الاخوان المسلمين ، ومنها الاهتمام بتأمين النظام . وكان من الطبيعى فى هذا الاطار أن تتعدد أجهزة الأمن ، التي تراقب البعض كما كان من الطبيعى أن تعلق أسهم العناصر التي ارتبطت بهذه الأجهزة وتدربت فيها .

وبانتهاء المرحلة الانتقالية التي تحددت بثلاث سنوات (١٩٥٣ - ١٩٥٦) وعلان الدستور فى يناير ١٩٥٦ يمكن الحديث عن المرحلة الناصرية ولا يقصد بذلك فترة حكم الرئيس عبد الناصر وحسب ، ولكن أن شكل نظام الحكم والسياسات المتبعة خلال هذه الفترة كانت انعكاسا لتفكير وآراء الرئيس عبد الناصر ، وان الثورة انتقلت من فترة اتسمت بنوع من القيادة الجماعية (مجلس قيادة الثورة) كان لعبد الناصر فيها موقع الأول بين متساويين الى فترة أصبح فيها هو الرئيس غير المنازع فى سلطانه ، واتسمت هذه المرحلة بعده خصائص رئيسية منها : مركزية السلطة التي اتخذت ثلاث صور رئيسية أولها : مركزية السلطة فى اطار النخبة العسكرية دون مشاركة واضحة للمدنيين ومركزية السلطة فى العاصمة دون نقل حقيقى لها خارج القاهرة ، وثالثا مركزية السلطة فى يد رئيس الجمهورية (عبد الناصر) ، الذى امتلك سلطات واسعة بمقتضى الدستور (الذى هو من صنع يده) . وارتبط بمركزية السلطة سمة أخرى لا تقل خطورة وأهمية وهى الدمج بين السلطات ، ورفض مفهوم التوازن بين السلطات .

وهكذا قامت حركة ٢٣ يوليو بواسطة تنظيم الضباط الأحرار ، وكان تكوين التنظيم من شباب الضباط صفار الرتب ، لم يزد سن أكبرهم وقت قيام الثورة عن الخاصة والثلاثين ، ولا سبقت سنة تخرج أقدمهم عام ١٩٣٨ ، ولا ارتفعت رتبة أعلاهم عن المقدم ، نفتتح ادراكهم السياسى فى الثلاثينات واتصلوا بشكل ما بحركات السياسة التى حزبت شباب الثلاثينات وخاصة الاخوان ومصر الفتاة ، وهى حركات قوى لديها - فى الثلاثينات - العزم الوطنى وقد تنوعت ، باستشراف واضح أو غامض لمتحمات الاستقلال السياسى الاقتصادية والحضارية^(١) والعقائدية ، وخفت لديها ما ألهب شباب العشرينات من قدرة نمط الحكم الليبرالى على تحقيق المدينة الفاضلة المنشودة ، فضلا عما شاع من سأم مما أفضت إليه التجربة النيابية منذ العشرينات ، من دوران فى المكان ذاته دون تقدم نحو الأمل المنشود .

ولم يكن تنظيم الضباط الأحرار تنظيما سياسيا عاديا شمل ضباطا بالجيش ، وانما كان تنظيما سياسيا عسكريا ، إقتصر على الضباط ، وحرص على الاستقلال عن التنظيمات السياسية المختلفة . ولم ينفك عن الطبيعة العسكرية أيضا ، من حيث الوسائل التى توخى بها تحقيق أهدافه السياسية ، والمؤسسة العسكرية هى عمود الارتكاز للسلطة السياسية للدولة وقلعتها الخاصة ، ولها أسلوب معروف فى البناء التنظيمى ، يعتمد على الضبط والخضوع الرئاسى والحركة الدافعة من أعلى ، وهى كشأن

١ - أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى - سعد الدين ابراهيم وآخرون .

أجهزة الدولة التنفيذية والادارية ، تتحرك بالقرار الادارى ، فيستجيب المستوى الأدنى للمستوى الأعلى بغير بحث فى الأهداف والغايات .

ومن ناحية ثانية . لم يتكون تنظيم الضباط الأحرار كحزب سياسى ، بحسبان أن الحزب السياسى - علنيا كان أم سريا - انما يفترض حشد ما يستطيع من الكوادر فى اطار أهدافه السياسية المتفق عليها ، ويتوسل بذلك الى قيادة الجماهير فى ظل شعاراته السياسية المقررة . أما الضباط الأحرار ، فقد جمع بينهم . فضلا عن الاحساس السياسى العام بفساد النظام القائم ، والنزوع الوطنى العام لتحرير البلاد ، جمع بينهم أيضا انتماءهم الى المؤسسة العسكرية ، وما اقترن به ذلك من علاقات شخصية وزمالة عمل فى الوحدات المختلفة . ولم يصل الدافع السياسى الوطنى للتجمع الى ما يوجب وضع برنامج سياسى واضح أو تحديد دقيق لوسائل العمل ، وسمح هذا الوضع للمشاركين أن يتجمعوا دون استلزام سابقة التحديد الدقيق للأهداف . ان ذلك لا يخل بجدية التجمع والحركة وجدواهما ، بل لعل هذه الظاهره نفسها كانت مما اتى الحركة بايجابيات أسهمت فى نجاح قيامها وهيمنتها ، اذ استطاعت ما لم تستطعه الحركة الحزبية وقتها ، من اعلاء الهدف الوطنى العام عن تفاصيل ما تختلف فيه التيارات السياسية بين بعضها البعض ، واستطاع الولاء العسكرى هنا أن يجمع ذوى الميول السياسية الوطنية المختلفة ، بدءا من قوى التيار الاسلامى الى التيار الماركسى ، مما لم يستطع الاقتناع بفكرة الجبهة بين التنظيمات المدنية ان يحققه ، ولكن وجه الاستدلال بهذه الظاهرة فى هذا المقام ، هو بيان أثر خبرة النشأة الأولى للتنظيم ، فى تحديد السمات التى لازمت أسلوب العمل السياسى لقادة الثورة .

فقد بنى التنظيم من جماعات نشأت فى الأسلحة المختلفة بالجيش ، والتف كل منها حول فرد بارز منها أو أفراد ، ثم كان للجهد التنظيمى التجميعى الذى قام به جمال عبد الناصر ، ما أمكن به ربط هذه المجموعات والتقاؤها حول قيادته الفردية ، ومن الجلى أن القيادة الفردية تكون هنا أمرا لازما ، كدليل عن التنظيم المؤسسى (اللائحى) للجماعة ، وفى ظروف اختلاف الهويات السياسية الوطنية داخلها ، وفى ظروف اختلاف التجمعات على أساس الروابط الشخصية وزمالة العمل فى الوحدات ، وما كان بوسع التنظيم أن ينشأ بطريقة أخرى وهو داخل الجيش وليس الجيش بالمجال الذى يسمح بصراع الأفكار والسياسات المختلفة رغبة فى توحيدها ، وهو ليس بالمجال الذى يمكن من قيام تنظيم سياسى على أسس ديمقراطية وذلك كله بمراعاة ما يلزم للنشاط السياسى فى المؤسسة العسكرية من التزام بأقصى درجات الحذر .

ومن ناحية ثالثة ، نفذت حركة الضباط فى ليلة ٢٢ يوليو باستغلال وضعهم بالجيس ، والتحرك من خلال قنوات العمل العسكرى التقليدية بداخله . ورسمت خطة العمل على أساس أن تحرك كل جماعة منهم من دونها فى وحدتها وسلاحها . وليلة الحركة انضم ضمن من انضم من صغار الضباط أثناء تحركها الفعلى ، وجرى التنفيذ بجنود عاديين ، تحركوا بالقرار الادارى لرؤسائهم ، أو بماظنوه قرارا اداريا صادرا من قيادتهم الشرعية ودون أن يدرك الكثير منهم اهداف ما تحرك لانجازه على وجه التعيين .

من هذه النشأة تحددت أهم سمات التجربة التنظيمية ، وهى سمات فرضتها الظروف الملموسة لقيام الحركة وتنظيمها ، وأهم هذه السمات ، العمل السياسى بواسطة الأجهزة التنفيذية والادارية للدولة ، وارتباط

الولاء السياسى بالولاء للدولة كتنظيم ، وتركز النشاط السياسى حول القيادة الفردية القائمة على رأس الدولة ، واتخاذ النشاط السياسى شكل الأوامر الادارية ، وامتزاج الزعامة بالرئاسة ، وامتزاج الولاء السياسى بالتبعية الوظيفية الادارية .

ولكن كيف وصل عبد الناصر الى قمة السلطة فى مصر ، حيث أن طريقة الوصول - فى رأينا - ستحدد بدرجة أو بأخرى المسار الذى سيسير فيه الحاكم وحاشيته وما اذا كانت قيادته ستكون قيادة ديموقراطية أم قيادة متسلطة ؟ .

ترأس محمد نجيب تحرك الجيش فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ الحركة والدولة واحتفظ بلقبه العسكرى .. وكان شخصية مطروحة لدى المجتمع المصرى على نطاق ضيق فى حدود مجاله العسكرى كقائد عسكرى لعب دورا فى حرب فلسطين ، ثم طرح اسمه فى دائرة أكثر اتساعا ، وعرض اسمه من خلال وسائل الاعلام بانتخابه رئيسا لنادى ضباط الجيش ضد مرشح الملك ، بفضل التفاف الضباط حوله رغم انه لم يكن فى اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار التى لم تكن تضم الأسماء المطروحة على الساحة الاعلامية خشية ترصد عيون القصر^(١) .

وقد اعتمد على الثوار فى مراحل التنفيذ الأخيرة كوجه مقبول ذى سمعة عسكرية طيبة زكته بطولته فى حرب فلسطين ، ورئاسته لنادى ضباط الجيش بالزمالك .

قال عنه عبد الحكيم عامر الذى عمل معه لجمال عبد الناصر : انه اكتشف كنزا ماثلا فى الرجل . وكان الثوار قبل الوصول اليه يجدون

١ - نهاية حكم العسكر - ابراهيم سطوحى .

فى البعث عن قائد ثم قرارهم على مفاتحة نجيب فى الأمر . واتفقت النوايا وسار خط الحركة بينهم الى مداه .

كان نجيب وجه الحركة ومصدر قراراتها ومعلنها .. ولكن كان هناك شىء فى شخصه يحول دون الحسم والمباغته .. فكان من بساطته المفرطة ومسالته ، انه يشكون للأخرين ، ويلجأ لمخالفه لاستجلاب تنازلاتهم بالرضا وهذا مخالفا للطبيعة البشرية .

ولم يكن له رصيد من تكنيك الوقية والالتفاف ، ومن تشكيل المحاور ، وكان نجيب يعتمد على قدراته الشخصية ونواياه الطيبة ، وما لديه من الرصيد الشعبى من اعجاب الشارع المصرى والتفاف الناس حوله فى كل لقاء ، وحسبه وجهه البشوش وطيبته المتجلية وتكشفه البادى عليه ، كان كافيا لأن يدين له الثوار بالرضوخ ، ناسيا أن للسياسة حسابات أخرى مرة .

لم يستطع نجيب أن ينفرد بالحكم حيث جاء لموقعه بالاختيار المحدود من الضباط الأحرار فى غيبة خبرتهم ، وصغر سنهم بالنسبة للتصدى للعمل العام ، وقبل نمو تطلعاتهم القيادية .

عجز نجيب عن أن يعجل بالمبادرة بتصعيد ذلك الاختيار المحدود ، وصبغه بشرعية الانتخاب الحر المباشر والسيطرة على اختيار معاونيه ، ومسك خيوط القدرة على تحريكهم وربط مصائرهم به .

تغلب عليه الأنداد من الأعضاء الذين ليس له فضل تنصيبهم ، واستهانوا بتذبذبة وعدم حسمه وعجزه عن أخذ لواء المبادرة منهم ، ولم يتفهم درس التاريخ بأن الجماهير غير المنظمة قد تنفعل بالاعجاب مبكرا ،

ثم سرعان ما تعيش النسيان عند اختفاء الصورة طالما يطبع فوقها صوراً
جديداً أكثر زهواً وتحركاً .

وخلع نجيب من منصبه بتكاتف أعضاء حكومته
الشباب، وغلبت مقدرة صانع الحركة جمال ، على مقدرة
قائد الحركة نجيب ، وخرج من مكتبه لا يحمل منه الا
مصحفه مستسلماً .

طوى النسيان نجيباً الذى استسلم للانزواء فى معتقل (المرج) ،
ولم تقم له قائمة فى الحكم وأبعد عن كل مجالات الظهور الى أن لمعت
الأحداث (ناصر) ، فزهت صورته أمام الشعب ، وملأت ساحة حياته،
وانتهت كل ذكريات صورة نجيب ، التى طالما رفعها الشعب ، فهوت
بها القيادة .

وصار نجيب هو الأول من حكام مصر الذى خرج عن
تقليد : (اما كرسى الحكم أو القبر) ومن بعد صار أما
كرسى الحكم أو الوفاة ، انقاء لمخاطر العزل أو السجن فى
حياتهم بعيداً عن السلطة ،

ووافقت المنية نجيباً فى عهد الجمهورية الرابعة بعد تحسن صورة
اقامته ورعاية شيخوخته ، وخرج نعشه بتكريم عسكرى فى جنازة
عسكرية لاثقة من مسجد رابعة العدوية بمدينة نصر عام ١٩٨٤ .

ولم يلحق نجيب فرصة اضافة جديد للتراث السياسى لنظام الحكم
فى مصر بحسب له لقصر مدة ولايته .

وحسبه أنه قد جاهد لاعادة الحكم المدنى وعودة العسكرين
لثكناتهم ، أو الانخراط فى تنظيمات سياسية مدنية فى مناخ لم يكن

مهياً لعودة النظام الحزبى فى مصر ، كما رفع شعار النظام ، الاتحاد ، العمل .

وهكذا أفرد عبد الناصر جناحيه تماماً على الحكم فى حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، انفرد بالسلطة والسلطان بدون منازع .

وهكذا فرغت الساحة أمام عبد الناصر دون شريك يفرض عليه اللون أو الصورة ، انما صار الجميع ديكورات ، له وحده تغيير مواقعها حسب ما يراه مناسباً ، ولم يكن أمام الجميع الا خياران :

أما التمسك بأهداب السير والاذعان ، أو الاصرار من أصحاب رأى المستقل والمبادئ الديمقراطية بالانسحاب من الساحة ، رغم صعوبة اختيار الرضا بالخروج من الصورة والبعد عن ساحة العمل السياسى وبريقه .

وظل لعبد الناصر السيطرة التامة على مقاليد الأمور مهما كانت الانتصارات أو الازمات ، يعتلى وحده ضريح الاعلام المسموع والمرئى ليفلسف وحده ، ليفسر وحده ، ليقرر وحده ، وليعط كل ما يراه صواباً صفة الصواب ، ويعطى كل ما يراه خطأً صفة الخطأ .

وبادعاء حماية الشعب ، لم تكن الديمقراطية والحرية هى السياج والضمان ، انما كانت مقاييسه وحدها هى المعيار والمقياس ، ترى من هو فى أى زمان ومكان لا يحسب أن رؤيته الشخصية انما هى وحدها الصواب والحق ١٩

ونجم عن ذلك خطوات لتحطيم كل هياكل الديمقراطية ، وبناء تصورات من عقيدة أخرى يحسب صاحبها أنها هي لا سواها التى تحقق العدالة الاجتماعية وحكم الشعب، متخطيا ما تعارفت عليه النظم الدستورية فى العالم من أن للديمقراطية صفات عالمية لا محلية ، لها قواعد ، وليس لها أنياب ومخالب كادعاء السادات .

وصار استغراق عبد الناصر فى العالمية واختراق العالم العربى والافريقى يشئت ويصرف الجهد عن الداخل . ويؤلب عليه القوى العالمية التى ترى غير رأيه لمصالحها الذاتية ..

وكان ما يسكر عبد الناصر حقا انما هو اعجاب الخارج أكثر من تصفيق الداخل الذى لا يجلب دويا عالميا ، وكأنه مندوب العناية الالهية لاصلاح ما هو خارج الحدود ،، مما جعل مصر دائما فى حالة اشتباك ، وتصادم سياسى خارجى ، واستكانه داخلية لما يفرضه النظام .

ويدل التركيز على مشاكل مصر والتفرغ لها على أساس محدودية جهد الفرد وحدود قدرة المجتمع النامى ، وعدم وضع مصر فى حجم قوتها المعلومة كدولة من دول العالم الثالث، وكانت مصر - عبد الناصر تتصرف بروح الدول العظمى تشارك فى الحروب ، وتشارك فى العطاء المادى فى الجزائر وسوريا واليمن ، وتناطح للخروج عن حدود أرضها التى تحتاج من قيادتها الكثير ، لا لكى تستعمر ، انما لكى تحقق لها زعامة قومية .

وانفرط العقد ، واستبدلت المشاريع الطموحة للمستقبل بعلاجات وقتية ، مما أدى للاخلال بالبنية الأساسية من أعمال مرافق الكهرباء ، والمياه ، والصرف الصحى ، والتليفونات ، والمواصلات ، مع

الاستغراق فى مشاريع فرض الزعامه وتصنيف النظم الأخرى الى تقديمه ورجعيه وغيرها .

وتم صرف الجهد لقضايا الخارج بدعوة وبلا دعوة ، فى الجزائر واليمن ، والكونغو ، ، ما استنفذ الامكانيات تحقيقا للزعامة ، وكان ثمن التطلع للزعامات العربية والأفريقية والعالمية تناطح هشم الرؤوس ، وسرب احتياطينا من الدخل القومى وغطاء الذهب .

أما افلاس مصر الناصرية لم يكن اسباغه على الرئيس المتعفف ، انما كان ذلك ثمنا لغرض زعامته والزج بنفسه وبمصر وامكانياتها المتواضعة فى قضايا الغير ليكون قائدا للدولة النامية . وزعيما للأمة العربية.

ان الذين امتدت يد مصر لهم بالعطاء اداروا لها ظهورهم ، ولما تجاوز هؤلاء مصر بالتلقى منها ، فقد ادخروا ثرواتهم التى تضخمتم ، وصارت مصر هى الفقيرة ، وهم الأغنياء المتخوفون منها بدعوى تدخلنا فى شئونهم واصرارنا على رسم خريطة عيشهم.

أما فى الداخل فقد تمكن الحكم لعبد الناصر بما لم يتيح لأى فرعون سابق كان يحكم مصر بالارث والحق الالهى والخضوع المطلق . ونزل المشاركون الى مقاعد المتفرجين يصفقون لكل عرض خشية زئير صاحب العروض السياسية ، وسحب الناس على أنفسهم رداء السلبية واللامبالاة الذى جعل الانتماء يختفى ، تاركى الحاكم يفعل ما يشاء فى نسج ثوب السلطة على مقاسه . وليتركهم يشمون هواء

الحرية بعيدا عن العزل والاعتقال . فالمواطن الذى يقترب من لعبة السياسة برأى يخالف السلطة فى جزء من تفاصيلها فهو عدو الشعب ، وليس أمامه الا خياران ، أما أن يبدى الاعجاب بأفعال السلطة ويسير فى ركبها . أو يشملها القهر المقتن .

وقد سارعت المؤسسات السياسية المصنوعة والأفراد المتزاحمون ليكونوا فى الصورة ، وليدخلوا تحت معطف الحاكم ويتسابقوا لارضائه ، وقد صار كل تغيير يحظى بالتصفيق من الذين يحضرون شواذر الزفاف السياسى بينما الغالبية صامته لا تؤثر ، بل يحسدون أنفسهم لمجرد أنهم عائشين فى الحياة .

أما الصحافة فأمت وصارت أوراقا عادية ، ومن يخرج عن ذلك فليحول من صاحب قلم الى العمل فى هيئة الاستعلامات ومؤسسات مرافق القطاع العام .

وكم من كبوات جسام حدثت لعبد الناصر وبالتالي لشعبه رغم حسن نواياه ، تلك التى فرشت طريق جهنم بحسن النوايا - أما الشعب فصار لا يعرف ولا يرى الا كل ما يصدر من ناصر ليصفق للشئ ونقيضه ، ولا يشارك فى اتخاذ القرار ، ويلقن بأن الزعيم يعرف دخائلهم ويتصرف بتوكيل أزلى منهم .

أراق شعب مصر دمه غاليا على ثرى اليمن ، وفى أغوار جباله العطشى لكل ارتواء ، وكان التدخل الى جانب الجزائر ضد الاستعمار الفرنسى مقبولا بالحس القومى ، أما تدخل عبد الناصر الى جانبها فى

خلافها مع جارتها دولة المغرب ، فلم يكن مقبولا الا أمام مناورات تشكيل المحاور وتقسيم العالم العربى الى رجعية وتقدمية ، وها هى مصر تعيش العهد الحالى لا تنحاز لدولة عربية دون الأخرى بالتقسيم والجبهات مهما كانت النظم ولا تتدخل فى تقييم النظم ، أو التحريض على تناحر قواها الوطنية .

وقاد عبد الناصر معركة خاسرة هى تجربة الوحدة مع سوريا ، حيث لم يكن مقتنعا أمام التاريخ بالمشاركة فيها ، انما زج به اليها ودفع اليها دفعا عاطفيا صرفا حيث قال : اننى أقبلت على تجربة الوحدة مدفوعا بعواطفى ، أكثر مما كنت مقتنعا بعقلى .. وانى أرفض رفضا قاطعا عودة الوحدة عن طريق انقلاب عسكرى .

وخرجت مصر فى عهد عبد الناصر متململة بسبب ما بذلته خارج الحدود ، بينما استمر شعبها يتقدم خطوة خطوة ليعانى الضعف الاقتصادى لسنوات بينما ترمومتر الديون المالية الخارجية يتصاعد بما يجعلنا أسرى للصناديق الدائنة ، ويحدث رد الفعل فى شكل المعاناة من ارتفاع الأسعار ومكابدة شد الأحزمة على البطون ، هذا بينما العالم العربى حولنا بقلّة عدد سكانه ويتدفق ثروة البترول فيه . يفوقنا فى القدرة المادية، وان كنا سباقين عليهم بالتفاخر بالتراث والتاريخ القديم وبالجذور الحضارية .

هذا بينما مصر عبد الناصر لا تأخذ من الديمقراطية سوى شكلها دون جوهرها ، بينما رحاية المطامع السلطوية تدور وتطوى من لا يليق بمزاج صاحب السلطة الكبير الذى ما توقف للحظة لمراجعة موقفه من قبضة الحكم فى مصر ، ليتفرغ للداخل المتدهور ، وليرسى قواعد حكم

ديمقراطى فعلى مطابقا لحدث النظم الديمقراطية . ولو ضحى بالسلطة والانفراد بالحكم الى جانب مما تبع تطبيق الديمقراطية من تصفيق بناء البنية الأساسية للمجتمع . وبناء الريف المصرى ، وعدم استنزاف الثروة القومية فى معالجة مشاكل خارج الحدود .

وكان على أثر التجارب ، والاصرار على أن رؤية الرئيس هى الأصوب دائما أن حدث الخلاف بين عبد الناصر وأكثرية زملائه الذين كان يقربهم ، ويستبعد منهم على هواه ، لا طبقا لنظام حكم محدد القلب . الداخلى اليه بمعايير ثابتة ، والخارج منه بأسباب وجيهة راسخة ذات تقاليد جماعية .

وانتهى الأمر بهزيمة عسكرية مروعة فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ عبرت بصدق عن نهاية فترة المراهقة السياسية فى تاريخ مصر المعاصر . والحقيقة أن هزيمة ٦٧ تعد بداية النهاية بالنسبة للنظام الناصرى فقد كانت هى التطور الحاسم الذى حدث معه اهتزاز شديد فى شرعية هذا النظام ، وفضح لمزاعمه وأكاذيبه وأوهام القوة التى كان يتشدق بالحديث عنها - كأمر واقع - ليل نهار .

ويكن القول أن نظام عبد الناصر قد واجه بدءا من منتصف الستينات عددا من الأزمات والمشاكل نتيجة للتفاعلات الذاتية للتجربة الثورية ، وطبيعة التحديات والمعارك التى كان يتعين على أن يخوضها ، وهذه الأزمات والمشاكل كانت :

* قيادة شعبية لها تأييد واسع ولكنها لا تمتلك التنظيم السياسى الذى يسمح لها بتنظيم هذا التأييد وترجمته الى واقع سياسى على الخريطة الاجتماعية .

* غياب الأطر التنظيمية التى تسمح بالمشاركة السياسية وباستفادة النخبة الحاكمة من العناصر المدنية الراجعة فى الاسهام والتى قد تختلف مع الحكم فى بعض القضايا وتؤيد فى أخرى أو ترغب فى ادارة حوار معه حول السياسات والبرامج .

* ارتبط بذلك رفض النخبة الحاكمة الاعتراف بوجود قوى تيارات سياسية أخرى فى البلاد وفرضها نوعا من الاجماع السياسى الذى تمثل فى سلسلة الاستثناءات التى حرمت فيها الآراء الأخرى من امكانية التعبير وكان من نتيجة ذلك أن التيارات الأخرى لم تجد متنفسا شرعيا للتعبير عن ذاتها ودخلت فى سرايب العمل السرى أو اكتفت بالترقب .

* اهتزاز شرعية النظام السياسى وقيادته نتيجة الازمة الاقتصادية التى بدأت بوادرها فى الظهور منذ عام ١٩٦٦ من ناحية ، وحرب اليمن من ناحية أخرى ثم جاء التطور الحاسم فى أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ .

ولما كان عبد الناصر رافضا تماما لأى تغيير يودى الى انطلاقة ديمقراطية حقيقية ، ولما كان صعبا على عبد الناصر أن يتزحزح عن مواقفه وأفكاره ، ودور الزعيم الذى يتعامل مع الشعب كطبيب معه وحده البلسم الذى يعالج أمراضه فقد جاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ليغير فى حدود ضيقة للغاية تدور كلها فى نطاق الفكر الشخصى للزعيم ، فلم يعلن فيه عن احياء هياكل الديمقراطية ، كقيام الأحزاب ، أو ارساء قواعد حياة ديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية ، فكانت النتيجة تدهور حالة البلاد ، ولم يزد جسدها العليل الا اعتلاء ولم يستطع أحد

بالطبع أن يصرخ مطالباً بتغيير الطبيب .

وكان أسوء ما فى البيان هو تجديد الثقة فى بعض العسكريين ، رغم مواقفهم السلبية ، حيث أكد عبد الناصر التزامه نحوهم .

وقد دافع عبد الناصر عن أخطاء زملائه الذين قاموا معه بالثورة من مواقع إنسانية ، وكان يدرك أنه يتحمل فى النهاية أخطاء وانحرافات البعض منهم ولكن لم يقبل التخلّى عنهم^(١) .

فالى أين قاده اصراره . والى أين قاداته التغييرات المحدودة المنبثقة من استمرارية وجودة الذاتى ؟ انها تغيرات شكلية . لأن اطار الحكم هو أسلوب قائد الهزيمة ومرمم الهزيمة فى نفس الوقت ، فمهما تعدلت براويز وأطر التغييرات ، فانها لابد أن تكون محشوة بمجمل فكرة هوه وتغيير المجتمعات لا يكون بأطر وبراويز ، بل بتغيير شامل للصورة نفسها ، منبثق عن روح زعيم آخر جديد غير الذى يرتق القليل ، محتفظاً بالكثير ، لأن ذلك الكثير قد تربي على راحة يده ، على مدى عشرات السنوات ولا يملك التخلّى عنه ، الا اذا تخلّى الشعب نفسه عن ذلك الأب الروحى ، والا اذا جرؤ المجتمع وطرح شخص الزعيم بعد انفضاض زعامته ، طرحاً كاملاً خارج دائرة صياغة الحكم حتى لا يبقى منه . ما صنعت راحة يده . ولا حتى بقايا فكره الذى انتج الهزيمة .

فالمجتمع يموت حين تسحقه الهزيمة ، ويحتاج لقائد جديد يحييه ، لا يتشبث ولا يتبنى شيئاً من فكره القديم وهو جزء منه ، فيموت المهزوم ويعيش الشعب .

١ - نهاية حكم العسكر - إبراهيم سطوحى .

أما السير الحثيث ، والتغيير الطفيف مع بقاء الجثة فى السلطة ، فلن يجدد الخلايا ، بل سيجمد الجثة المتحركة ، طالما تسكنها نفس الروح ، ويجمد حركة الشعب الذى تقوده تلك الجثة التى لا تملك أن تستبدل بالروح القديمة غيرها ، فتزحف على عجلاتها غير المتجددة ، تحمل ثقل فكرها الخاص ، فان جددت جلدها ، فلن يتجدد فكرها أو فلسفتها الثابتة فى عقيدتها .

تمثل ذلك فى معالجة مظاهرات طلبة الجامعات عام ٦٨ وإعادة محاكمات العسكريين المهزومين وفى رفع الحراسات وعودة المفصولين والافراج عن المعتقلين ودفع دماء جديدة للحكم من فصائل الاكاديميين الأساتذة الجامعيين كوجوه جديدة ترضى احتجاجات المتظاهرين الجامعيين .

كما تمثل ذلك فى تغيير (الشيخ) الاتحاد الاشتراكى (بالحاج) الاتحاد الاشتراكى ، ولكن ما دام نفس محرك خيوط العرائس هو نفسه . فلن يقترب أبدا من الديمقراطية ونسيجها الحزبى . أما هو فقد غير أرفف المحل وأبوابه . أما السلع المضروبه بالعطب والقدم ، فليحاول اقناع جمهور المشترين بأن هيا ... تفضلوا فلدينا بضاعتنا القديمة فى أغلقة جديدة ربما ملمس الأغلفة يغير طعم الصنف ان أتيح التفرقة بين طعمه فى الحاليتين .

ولكن عبثا يؤدى استمرار شخص الحاكم ، ودوام هيكل النظام الى تغيير فى المضمون بافساح الصدر لاحتضان الديمقراطية المغتربة عن الشعب المستعمر حبا لها .

ونتيجة لامسك عبد الناصر بجميع خيوط العمل
السياسى التشريعى والتنفيذى فى يده ، فقد كان يعايش
ضغطا نفسيا رهيبا على أعصابه أدى فى النهاية الى اصابته
بمرض تصلب الشرايين الذى وصل شرايين القلب وأدى الى
ظهور احتشاء القلب أى اصابة أجزاء منه .

ويقول يفجينى شازوف كبير أطباء الكرملين ، الذى كان طبيبا
خاصا للرئيس عبد الناصر موفدا من القيادة السوفيتية .. يقول عن أحوال
الرئيس الراحل الصحية ، التى سبقت رحيله فى الثامن والعشرين من
شهر سبتمبر عام ١٩٧٠ (١) .

قدر لى أن التقى بعبد الناصر فى موسكو وتحديدًا فى بداية عام
١٩٧٠ كان الرئيس المصرى فى زيارة تستهدف إعادة تسليح الجيش
ومناقشة مبادرة روجرز .. ولم أكن أتصور أن صحته قد تدهورت الى هذا
الحد ،، صحيح كانت تصلنى قبل أن ألقاه فى موسكو أنباء متفرقة عن
عمله المكثف ومجهوداته الكبيرة ، وحالته الصحية التى تسوء فى بعض
الأحيان ، وخاصة بعد زيارة قام بها الى ليبيا لمقابلة أخيه الشقى
القذافى كما أطلق عليه عبد الناصر هذه التسمية فى حديث معى .

وفى تلك الزيارة كان عبد الناصر يركب السيارة لمدة خمس ساعات
متواصلة ثم دون أن يلتقط أنفاسه ، يلقي خطابا فى الجماهير المحتشدة
فى ليبيا .. وقد يستغرق هذا الخطاب ساعة .. وهكذا دون أى راحة .

وعندما علمت بذلك طلبت من بريجنيف أن يرسل الى
عبد الناصر خطابا ليعيد تذكيره بتوصياتنا الطبية ، وأرسل

١ - الصحة والسلطة - يفجينى شازوف (مذكرات كبير أطباء الكرملين) .

بريجنيف برسالة لعبت دورا سياسيا محددا في اظهار مدى اهتمام
الرعاة السوفيتية بصحة الرئيس المصرى .

ونعود الى حالة عبد الناصر الصحية عندما جاء الى موسكو فى
مطلع عام ١٩٧٠ علاوة على قصور الأوعية الدموية فى أوعية
القلب بدأت تظهر علامات الهبوط وتعجنا للسرعة التى تسبب
فيها احتشاء القلب فى هبوط فى القلب .. ففى مثل حالة عبد
الناصر لا يؤدى المرض الى هذا التطور مطلقا ، أولا يفضى إليه بمثل
هذه السرعة .

وعندما انفردت بعبد الناصر لم يخف الزعيم العربى تعكر مزاجه
وتكدره لتدهور حالته الصحية سريعا ، وفى مدينة بارفيج أتيح لعبد
الناصر أن يتلقى قسطا من العلاج ، والراحة أدى الى قدر من تحسن
حالته الصحية ، وكان المكان ساحرا الى حد أن عبد الناصر بدأ فى عقد
اجتماعات لمستشاريه العسكريين الذين كانوا فى الاتحاد السوفيتى آنذاك
فى تلك المدينة .

وأذكر أنه فى أحد الأمسيات طلب عبد الناصر أن نعرض له
ولمستشاريه فيلم التحرير السوفيتى الشهير الذى كان يصور معارك
الدبابات فى (كورسك) أثناء الحرب العالمية الثانية وكان الفيلم
يعرض فى دور السينما للمرة الأولى .. ولن أنسى كيف التفت عبد
الناصر الى مستشاريه العسكريين بعد أن انتهى الفيلم وأضيئت الأنوار
قائلا : « هكذا يكون القتال . وهكذا تخارب المدرعات » .

ولم أكن أفهم فى ذلك الوقت مغزى كلمات وإيماءات
عبد الناصر لمستشاريه تعليقا على فيلم التحرير وربما

تطلب الأمر ثلاث سنوات أخرى لأفهم معنى ما قاله حين وقعت حرب مدرعات طاحنه فى سيناء.

لقد وعدنى عبد الناصر فى لحظات الوداع المؤثرة فى مدينة بارفيج أن يلتزم بالنصائح الطبية ، ولكن هذا الوعد للأسف تبخر الى كلمات ، وحين عاد الى القاهرة انهمك مرة أخرى فى العمل المكثف .. وكنا ندرك أن المأساة قد تحدث فى أى لحظة تعقب مجهودا عصبيا أو بدنيا كبيرا ، وهو ما كان ..

وفى بداية سبتمبر بدأ الصراع بين الملك حسين عاهل الأردن والمقاومة الفلسطينية بأخذ أبعادا خطيرة ويهدد التضامن العربى .
وبذل عبد الناصر مجهودا عصبيا وبدنيا كبيرا دون أن يأخذ قسطا من الراحة .

وتحسن الموقف السياسى وبدا أن الأزمة العربية تمر بسلام الا أن عبد الناصر أصيب باحتشاء فى عضلة القلب للمرة الثانية ، وفى هذه المرة فارق عبد الناصر الحياة فى ٢٨ سبتمبر بشكل مفاجئ لنا جميعا .

كان التوتر الشديد الذى يلف حياة عبد الناصر ولا يناسب مطلقا مريضا بتصلب الشرايين و احتشاء القلب وفى بلادنا يقولون عن هذه الحالة أن المريض قد احترق وبالفعل احترق عبد الناصر فى خضم النضال السياسى .

وهكذا استمر نظام عبد الناصر يترنح ولا أحد يستطيع مجرد الحديث عن حتمية التغيير ، أو تجديد دم القيادة لفظاعة ديكتاتورية الزعيم ، الذى ان لم يتخل عن دفة

الحكم طوعية فلا أمل فى أى تغيير ، أو تولى السلطة وجه جديد . ولكن التغيير حدث فى نهاية المطاف ولكن - كما رأينا - بالموت القهرى الذى لا يصد ولا يرد ليسلم الروح الى بارئها .. ويبدو أن هناك قدراً كبيراً من الصواب فيما ذهب اليه البعض من أن حكام العالم الثالث إما فوق الأرض (على كرسى الحكم) ، أو تحت الأرض (فى قبورهم) !!



صورة نادرة لعبد الناصر بين رفاقه في حركة ٢٣ يوليو
١٩٥٢ قبل توليه الرئاسة ويظهر في الصورة في اقصى اليمين .
المشير عبد الحكيم عامر وفي اقصى اليسار انور السادات .



عبد الناصر يرفع ذراع شكرى القوتلى ابتهاجاً بتوقيع
الوحدة مع سوريا والتي لم يكتب لها النجاح .



لقتطان الأولى لمحمد نجيب أول
رئيس لمصر بعد حركة ٢٣
يوليو مع أحمد ماهر رئيس
الوزراء قبل إقالته بقليل
والثانية له بعد قرار إنهاء
اعتقاله .. وهكذا قضى الرجل
أجمل سنوات عمره معتقلاً حتى
خرج كهلاً !

سعيد بن تيمور ..

حاكم يغلق باب المدينة قبل ان ينام !



كان سعيد بن تيمور جزءا من النسيج الذى غزلته
السياسة البريطانية حول أبراج البترول .. وعاش السلطان فى
ظل هذا النسيج كعنكبوت وحشى يمتص شعبه !

هذا هو أغرب حاكم عرفه التاريخ . لقد عرف العالم حكاما لا حصر لهم باعوا أنفسهم للشيطان ، فأخذوا يرتكبون كل الموبقات ، الا انه لم يعرف حاكما واحدا ذهب بعيدا فى طغيانه ، وجبروته ، حتى فاق سائر ما عداه من حكام جبابرة وعتاة !

كان السلطان الراحل سعيد بن تيمور مثالا صارخا للحاكم المستبد الذى لا يتورع عن الفتك بكل من يعارضه أو يتصور هو - ولو على سبيل الخطأ - انه قد يمثل خطرا على ملكه ، وسلطانه حتى ولو كان ابنه الوحيد !

ونظرا لأن السلطان سعيد بن تيمور كان يعتبر (العصى الغليظة) فى يد بريطانيا .. فباسمه كسلطان لمسقط وعمان ، تحركت بريطانيا تطارد ثورة عمان التى اشتعلت داخل الصحراء ، وباسمه طاردت الشوار داخل الرمال الحارة .. فالرجل كان جزءا من النسيج ، الذى غزلته السياسة البريطانية حول أبراج البترول .. وعاش السلطان فى ظل هذا النسيج (كعنكبوت وحشى) يمتص شعبه !

وهذه كانت كل أهميته .. وقد كان رحيله يعنى القضاء على عميل آخر لبريطانيا .. لذا تكفل الانجليز بحمايته !

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد كان سعيد بن تيمور نفسه يحارب قومه ، ويمثل بمعارضيه ومنتقديه بحراب الانجليز وخناجرهم وسيوفهم وينادقهم .

وقد أغلق سعيد بن تيمور مسقط عاصمة ملكه الدموى على نفسه ، واستمات وارتكب المذابح وابشع أنواع القتل

والتعذيب ، حتى لا يدخل النور اليها فيرى العالم صور
طفياته وجبروته ، ومظاهر تخلفه ، وخياناته ومخالفته
للمستعمرين .

وكان السلطان سعيد لا يثق فى واحد من مواطنيه حتى أفراد عائلته،
وعلى رأسهم عمه الأمير شهاب بن فيصل .. أمرهم جميعا بألا يغادروا
ديارهم وحرمتهم من الأموال اللازمة لحمايتهم . ووضع عليهم الحرس
حتى لا يخرجوا ، ولا يتصلوا بالناس و خشية أن يقوموا بانقلاب داخلى
.. وثقة السلطان قد انعدمت أيضا فى أهالى مسقط .. فأصبح لا يقيم
بها الا نادرا وهو يقيم دائما فى قصره المسمى بالحصن فى (ظفار)
يحرسه مائتان من أهالى ظفار ورثهم كعبيد ، والسلطان فى تنقلاته الى
مسقط كان لا يتحرك الا وحوله حرسه الخاص ، وحينما يصل الى
مسقط كان يأمر حرسه أو عبيده بعدم مغادرة القصر ، وعدم الاختلاط
بالأهالى فى مسقط ، حتى لا يدبروا انقلابا مع الأهالى .. وكانت
عقوبة العبد الذى يخرج من القصر فى مسقط الاعدام ..

وأما زوجته وسراريه جواريه فانه لا يصحبهن معه الى مسقط ، بل
كان يتركهن دائما فى ظفار خوفا عليهن ..

ومما يروى عن غرائب وعجائب السلطان سعيد انه كان
اذا دخل مواطن البلاد من سفره ، وكان يرتدى لباسا يلوح
انه كان جديدا ، يستوقفه موظف السلطان ، ويمنع دخوله،
الا بعد تثمين هذا اللباس ، وتحصيل رسوم جمركية عليه ،
وأى مواطن لا يجرؤ على بناء بيت حديث التصميم أو المعمار وإلا
حاسبه السلطان على مصادر المال ، واستولى عليه فى الحال كما كانت

مسقط محرمة على دخول أى مواطن عربى ، للزيارة أو للعمل - فيما عدا ما تسمح به سلطات الاحتلال البريطانى ، صاحبة الكلمة هناك .

وقد كان السلطان سعيد ماثرا للأقاويل ، والشائعات ، والقضص والنوادر ، على غرار بعض الشخصيات ، التى وردت فى ألف ليلة وليلة فقد كان يروى عنه انه يأكل فخذ خروف كبيرا ، وكمية ضخمة من الخبز وكميات هائلة من الحلوى ، وانه كان يلتهم الطعام ، بشراهة منفرة ، وكأنه وحش ضخم ينهش لحم فريسته !

ولم يكن السلطان سعيد بن تيمور مجرد حاكم وانما كان أيضا يزاول التجارة وهو فى الحكم ، حيث كان يتاجر فى الرقيق حيث كانت تحمل له السفن الانجليزية الزنجيات والغلمان الزنوج من شرق افريقيا ، فيأخذ ما يريد لنفسه ويبيع ما يتبقى بواسطة سماسرته !

أما الصحافة الغربية ، فقد كانت تصوره على انه حاكم من العصور الوسطى أبسط شئ لديه القتل وسفك الدماء .. لمجرد الشبهة .. وهو كثير الشكوك الى حد الهوس يتقاضى من الانجليز مصاريف سرية تبلغ ٥٠ ألف جنيه ذهباً وأنه شغوف بالفرحة على المجلات الأمريكية علاوة على (ادمانه) للحريم .. ويملك سيارة كريسلى .. وتأتى اليه نسخة من جريدة التيمس اللندنية ، على ظهر طائرات السلاح البريطانى !

وعقب الاطاحة به ، نقلت الصحف من داخل القصر أشياء غريبة لم يكن أحد يعرف منها أى شئ حتى المخابرات البريطانية ، كان سعيد يحتفظ بـ ٥٠٠ عبد فى القصر لخدمته ، ويخرجون من أماكن سرية بالليل فقط ، ثم يعودون قبل بزوغ الشمس ، وليس لهم حق الكلام ، وإذا عرف عنهم أنهم يتحدثوا أعدموا فوراً .

كما وجدوا عقب الاطاحة بسعيد ١٥٠ امرأة فى غرفة خاصة ولا أحد يعرف عن أمرهن شيئاً . كما عثر على ٣٣ طناً من الذخيرة والسلاح من مختلف الأسلحة ، حتى المضاد منها للدبابات وكانت تقدر هذه الأسلحة فى ذلك الوقت (١٩٧٠) بـ ٣ مليون جنيه استرليني !

كان سعيد بن تيمور يعتبر أن مجرد بناء مدارس هو قيام أجيال من الثوار للإطاحة به وبحكمه ، ويعتبر أن العربى يجب أن يبعد من الامارة ولا يكمل فيها الا الأجانب من انجليز وهنود وباكستانيين ، وان كل من يعرف القراءة والكتابة هو خطر شديد على وجوده .. لذلك ، فقد قام خلال سنوات حكمه من تطهير مسقط وعمان من كل من يعرف القراءة والكتابة ، وأمر بنفى كل المثقفين من الامارة ، بل ان الأب الذى كان يحاول أن يرسل ابنه الى مدرسة فى الخارج ، يذهب الابن بغير عودة ، وهناك عشرات الأسر التى ودعت ابنها لآخر مرة وهو يرحل من الامارة فى طريقة الى بعض المدارس . وكثير من هؤلاء قد استقر تماماً فى الخارج ، لانه يعلم انه ممنوع من الدخول ، واذا دخل الامارة أو السلطنة فانه قد يتعرض للموت من جيش السلطان وهو يعتقد أن المثقفين وحدهم هم الذين يمرضون ويسببون الأمراض اذن فلا داعى لوجود المستشفيات لعدم وجود المرضى ، والطرق فى - رأيه - لهى آفة عظيمة ، انها تربط بين الناس وهو لا يريد هذا الرباط . وان السيارات وسيلة سهلة للتقدم والنور ، فهو لا يريد ثورة ولا تقدم ، اذن لتبقى هذه الامارة بلا تغيير الا فى داخل قصر السلطان .

وهكذا كان ينظر سعيد بن تيمور إلى العلم والثقافة على أنهما أفة
يجب القضاء عليهما فى مهدهما والحيلولة دون انتشار ما تحمله فى
رأيه من وباء يهدد ملكه وسلطانه.

ولعل أبلغ دليل على ذلك هو موقفه من ابنه
قابوس (سلطان عمان الآن) لدى عودته بعد الانتهاء من
دراسته فى جامعة اكسفورد وأيضا فى أكاديمية سانت
هيرست البريطانية العسكرية .

فعندما عاد الشاب الى بلده ، وكان فى استقباله بالمطار بعد عودته
والده السلطان سعيد ، وصحبه الى القصر ، سأل الوالد ابنه :

— ماذا استفدت ؟

يومها .. تحدث الشاب طويلا عن الفائدة التى حصل عليها من
الانفتاح على العالم ، ومن الدراسة فى الجامعات ، والفرق بين المثقف
والجاهل ، وكيف أن العلم هو الذى أسعد البشر ، كل البشر .

ثم عاد الوالد .. وسأل ابنه :

— وماذا تريد أن تقدم لأفراد شعبك ؟

وسكت الابن طويلا .. فهو يعلم عقلية والده . ان كل شىء
بالنسبة له رفاهية ، المال ، والعلم ، والأكل ، وان هذه الرفاهية من حق
الاسرة الحاكمة فقط .. لذلك .. حاول أن يختصر فى كل ما يريد أن
يحققه فى الامارة وقال :

— لا شىء ... ولكننى أرى أنه يمكن أن نقيم بعض المدارس ،
ونقوم برصف بعض الطرق ، ونبنى قليلا من المستشفيات .

وشاهد الابن والدة ، وقد تضايق من هذا الحديث .. فقال له :

- هل اخطأت ؟

وقال الرجل :

- نعم .. وستدفع ثمن الخطيئة .. فأنت ستظل سجين
هذا القصر .. حتى تخرج لأول مرة فى حياتك من هذا
القصر فى جنازتى !!

وهناك مواقف أخرى عديدة تعبر عن كره سعيد للعلم والتعليم
ورفضه اتاحة الفرصة لابناء شعبه لكى يلحقوا بركب التقدم ويقدمون
بلدهم ما يعينه على النهوض من اغلاله وقيوده التى أبقتهم متخلفا
عشرات السنين .

فى عام ١٩٤٨ أقيمت بالمدرسة السعيدية اليتيمة بسلطنة مسقط
حفلة لتوزيع الشهادات والجوائز على المتفوقين من الطلبة ، وفى هذا
الحفل تكلم السلطان سعيد بن تيمور ، ويصح أن نقل انه ثرثر كثيرا ،
فقال بالحرف الواحد :

اننا قررنا ارسال الطلبة ، الذين سيتخرجون هذا العام ١٩٤٨ الى
الخارج لاكمال دراستهم العالية .

فرح الطلبة لثروة سعيد بن تيمور ، وشاركهم فى فرحتهم أولياء
أمورهم ثم استطرد قائلا عظمتة فى ثرثرته :

وسنواصل ارسال البعثات الى الخارج سنويا فالشباب عماد الوطن
وننهضته .

وقد انتهت الحفلة ولا حديث للناس سوى ما سمعوه من سعيد بن تيمور والغريب انه لم توزع شهادات التخرج على الطلبة أثناء الاحتفال ووعد السلطان بتوزيعها فى أقرب فرصة ممكنة وقد كانت هذه مهزلة فى حد ذاتها .. اذ كيف تقام حفلة لتوزيع الجوائز والشهادات على المتخرجين ثم يؤجل توزيعها لأسباب غامضة لا يعرفها أحد ، وكل ما تم استنتاجه على أثر هذا الحادث هو أن هناك مؤامرة مدبرة ضد الطلبة ، وان هذا الحادث هو بدايتها .

فقد انتظر الطلبة وأولياء أمورهم أوامر عظمة السلطان بارسالهم الى الخارج ، وتوزيع الشهادات عليهم ، وطال انتظارهم !

ولكن السلطان لم يوافق على ايفاد الطلبة الى الخارج . فطالبوا بشهاداتهم ، وهنا كانت الصدمة حيث ان السلطان لم يسمح أيضا باعطائهم شهادات التخرج ، التى هى حق من حقوقهم الشرعية ، وأهم سلاح لمواصلة دراستهم فى الخارج .

ولم يكتف سعيد بن تيمور بكل هذا بل أصدر أوامره لدائرة الجوازات بعدم اعطائهم جوازات سفر ، وبذلك تكاملت خيوط المؤامرة المحبوكة .

وهكذا كان التعليم محرما على شعب السلطان سعيد ابان حكمه الرهيب . وكل الذين تعلموا فى الجامعات - وهم قلة نادرة - قد تمكنوا من الافلات من قبضة السلطان وتعلموا فى المنفى أو المهجر ، خارج البلاد ومن العجب أن أى زائر اذا جلس فى حضرة السلطان ، يسمع منه كلاما حلوا مؤثرا عن فوائد العلم والتعليم ، ولا يصدق أن هذا الرجل يمثل اسلوب حكم عصور الظلام .

ولكن كيف خرج هذا السلطان الجائر من السلطة ،
ليتولى ابنه قابوس الحكم لينقل بلاده نقله حضارية لا
مثيل لها فاقت جميع التوقعات ؟!

لقد كان اسقاط السلطان سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعمان أمرا
متوقع الحدوث طيلة السنوات الأخيرة من حكمه ولكن الأمر الذى لم
يكن متوقعا أن تكون نهايته عام ١٩٧٠ هكذا يفر الى لندن فى طائرة
حربية بريطانية ، وهو مصاب بجروح بعد اطلاق الرصاص عليه وتنازله
عن السلطة بالاكره لابنه الوحيد .

فقد وقعت أكثر من ٢٠ محاولة لقتله حاول ذلك
المقاتلون فى امامه عمان ، وحاولها المناضلون فى المنظمات
الثورية بالخليج ، وحاولها العناصر الوطنية فى مسقط نفسها ، واعتصم
السلطان فى عام ١٩٦٣ بقصر الحسين فى مدينة ظفار ، واستبدل
جميع خدمه فى القصر بحيث لم يبق فيه عنصر عربى ، وظل أسير هذا
القصر الى أن خلع من الحكم .

وقد جاءت نهاية الطاغية سعيد بن تيمور ، وخروجه
من السلطة أشبه بنوع من القصاص البدائى ، أو ترجمة
للقول المأثور كما تدين تدان .

وما أشبه اليوم بالبارحة فقد انتزع الحكم من أبيه بقسوة عام
١٩٤٥ ، ونقله معتقلا على باخرة حربية بريطانية الى الهند ، حدد
اقامته هناك ، وكان لا يصله منه غير الكفاف الى أن مات بالسرطان ..
ومن هذه البداية فرض السلطان سعيد عل شعب مسقط وعمان أسوأ
حكم شهده الخليج فى تاريخه !

أما الانقلاب الناجح الذى أطاح بسعيد ، وانتهى بعزله ونفيه ، فقد قام به حرسه الخاص الذى يتألف من ٤٠٠ رجل تم اختيارهم من قبيلة « الحواسنة » التى كانت تنتمى الى زوجته أم السلطان قابوس ابن سعيد سلطان عمان الحالى لضمان ولائهم له !

ورغم أن سبب تعيين حرس سعيد خاصة من هذه القبيلة هو نفس سبب ثورة القبيلة عليه وبالتالي حرسه الذى ينتمى اليها ، فبعد عودة قابوس بن سعيد من بريطانيا، بعد تلقى علومه بكلية سانت هيرست الحربية وجامعة اسكفورد أمر أبوه بسجنه بعد أن اتهمه بالدعوه لآراء ثورية رغم أنها كانت مجرد أفكار إصلاحية ، تعد بكل المقاييس معتدلة للغاية ومنطقية .

وقد اشعل سجن قابوس الغضب داخل قبيلة « الحواسنة » لدرجة لا مثيل لها ، بالاضافة الى سخطهم بسبب استخدام السلطان للقوات الانجليزية لضرب الحركات التحريرية فى مسقط وعمان .

فى الوقت نفسه ، كانت هناك آمال عريضة لدى الناس فى أن انتقال السلطة الى الابن المتفتح قابوس يمكن أن يقى البلاد نار الثورة ويخرج بها من عزلتها وجمودها .

كما يمكن القول أن قابوس أثناء سجنه كان على اتصال ببعض عناصر الجيش ، وأفراد من الأسرة الحاكمة ، لبحث ما يمكن عمله كما حدث لانقاذ البلاد ، وان كان لم يأمر باطلاق الرصاص على أبيه وتقييده بالسلاسل ، الا أنه قرر فعليا نفيه الى انجلترا.

وبعد وصوله لندن بيوم واحد اذيع بيان رسمى فى كل من لندن ومسقط وعمان أن سعيد بن تيمور السلطان السابق لامارتى مسقط وعمان قد تنازل عن الحكم لابنه قابوس على أثر آخر المحاولات التى جرت لاغتياله !

وفى صلالة عاصمة اماره مسقط وقتذاك ، أذاع السلطان قابوس بيانا قال فيه انه تولى مقاليد السلطة وقال « اننى كنت قد لاحظت ، بقلقى متزايد وغضب شديد عجز والدى عن استغلال الثروة الجديدة للبلاد (البترول) لخدمة شعبها ، ولهذا قررت تولى الحكم وسأشكل حكومة جديدة هدفها الأول ازالة القيود التى رزح تحتها الشعب ، حتى يمكن تحقيق مستقبل أفضل » .

ولم يعرف دور بريطانيا فى هذا الانقلاب على وجه التحدى ، ولكن الضباط الانجليز المعارين لجيشه وعددهم أربعين ضابطا لم يتدخلوا عندما وقع الانقلاب برغم النداءات التى وجهها اليهم سعيد وعدد من حاشيته عبر الراديو والتليفون ليقدموا مساعدتهم .

ولم يخرج هؤلاء الضباط الانجليز مع الجيش فى نهاية الأمر الا عندما طلب منهم قابوس ضمان حفظ النظام فى البلاد .

ويبدو أن بريطانيا قد ساندت انقلاب قابوس أو على الأقل لم تحاول ضربه لان حكومة لندن كانت تشعر أن ما حدث من شأنه أن يزيد الاستقرار فى مسقط وعمان وان كانت وزارة الخارجية البريطانية تصر على أنها لم تقوم

بدور فى خلعه ، ومع ذلك فلم يكن سرا أن خبراء الوزارة كانوا يبحثون منذ مدة وسائل تحمل سعيد على التخلّى عن الحكم .

وبالرغم من أن خبراء الوزارة لا يتوقعون أن تكون سياسة قابوس متفقة مع سياسة بريطانيا تماما ، الا أنهم كانوا يدركون أن تسلمه الحكم هو أهون الشرين ، فقد كان بقاء سعيد بن تيمور كفيلا باشغال ثورة دموية فى البلاد ..

وهكذا انتهى عهد السلطان الجائر سعيد بن تيمور .. وهكذا خرج من السلطة ، ونفى الى لندن لكى يعالج من الجروح التى خلفتها الرصاصات التى أطلقت عليه فى الساعات الأولى للانقلاب ، وظل هناك حتى لفظ أنفاسه الأخيرة فى التاسع عشر من أكتوبر عام ١٩٧٢ .

والحقيقة ، أن عمان كانت على موعد مع القدر عندما أزيح سعيد، وحل محله ابنه السلطان قابوس ، الذى نجح فى إعادة الوحدة الى بلاده ، واحتواء الثورات فيها ، وتخطيط أبواب السجون ، وإطلاق سراح الأحرار والمعتقلين .

كما تمكن قابوس باقتدار من فك عزلة الشعب ، والانفتاح على العالم ، وإزالة الحواجز والقيود ، التى كانت تحول بين العمانيين . وباقى الشعوب العربية .

ولم يقف قابوس عند هذا الحد ، فقد استطاع تسوية المشكلات الحدودية مع جيرانه بشيء من الحكمة والأخوة وروح الود .

كما اتخذ قابوس سياسة خارجية متوازنة تقوم على
عدم التدخل فى شئون الغير ، والانطلاق من مصالح بلاده
القومية دون السعى وراء الزعامة الخارجية على حساب
برامج الاصلاح الداخلية .

وهكذا وصل الابن السلطة بعد خروج الأب منها . فى
صورة مؤثرة قلما يوجد مثلها فى تاريخ العالم العربى !



لقطة نادرة عمرها ٢٥ سنة لقابوس بن سعيد الابن الشاب
الذي أطاح بحكم أبيه الدكتاتور حتي يحقق لشعب عمان الحلم
الذي طال انتظاره .



السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الذي نقل بلاده نقله
حضارية ضخمة حتي أصبح لها دور فعال علي الساحة الاقليمية
الدولية.



سعيد بن تيمور الذي سجن ابنه قابوس عقب اتمام دراسته
في الخارج لمجرد أن اعرب له عن أمله في بناء بعض المدارس
والمستشفيات !

السيادات ..

البحث عن الذات وتدميرها !



وفى أقل من ثانية حفرت رصاصات خالد الاسلامبولي
ورفاقه حروف النهاية فى جدار المنصة !

عندما تولى الرئيس الراحل أنور السادات السلطة بدا للناس وكأنه رجل مجهول الهوية . عديم الخبرة . لا يمتلك الكاريزما (سحر الشخصية) التى كان يتمتع بها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ويؤثر بها فى الملايين من أبناء الشعب البسطاء . وأخذ رجل الشارع يطلق على الرئيس الجديد النكات الساخرة ، كتعبير عن استخفافه بهذا الرجل، الذى سيجلس على كرسى الزعيم (عبد الناصر) .

ولكن السادات خيب ظن من سخروا منه ، وفاق كل ما كانوا يتوقعون ، فقد برهن بسرعة على انه الرجل المناسب ، وانه ليس بأقل من سلفه بأى حال من الأحوال ، بل يفوقه حكمة ومهارة سياسية مذهلة وخاصة خلال سنوات حكمه الأولى .

ورغم ضآلة الدور الذى كان يقوم به قبل وفاة سلفه - أقصد الدور الفعلى - فى إدارة شئون الحكم .. الا انه لم يستغرق وقتا طويلا لكى يسيطر على مقاليد الأمور ، ويدير دفة السلطة بطريقه صحيحة وبمهارة أذهلت الجميع ، خاصة الذين كانوا ينظرون إليه بسخرية واستهزاء .

ولكن كيف وصل السادات الى السلطة بهذا الشكل الذى لم يكن يتوقعه أحد ، هل هى الصدفة وحدها ، أم أن الرجل كان يتحين الفرصة طيلة حياته حتى يقفر الى مقعد الرئاسة ، ويقبض بقوة على مقاليد السلطة ؟

فى طريق البحث عن مكان تحت شمس السلطة اما بالانابة أو المشاركة فى أيام التحول الكبير ، وبعد اختفاء زعامة عبد الناصر الذى

طوى من حوله ، جاءت لحظة البحث عن دور ، فقد اجتمع زكريا محيى الدين والبغدادى ، وكمال الدين حسين وناقشوا الأمر فى مفترق طريق التحول التاريخى من زعامة تاريخية بعد غياب عبد الناصر ، وقد رأوا أنهم من المفيد أن يلتقوا بأنور السادات زميلهم السابق وعهدوا الى البغدادى بمهمة طلب تحديد موعد لهذا الاجتماع^(١) .

وقد اتصل البغدادى تليفونيا بالسادات بخبره برغبة زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق للاجتماع به .

ولكن رفض السادات أن يلتقى بهم ، وقال للبغدادى تليفونيا يمكننى أن التقى بك وحدك ، ولكننى لا أريد أن أقابلكم كمجموعة . وأبلغ البغدادى زملاءه ، الذين وافقوا أن يذهب اليه البغدادى بمفرده . على أن يسلمه مذكرة كتبوها ، ووقعوها يوضحون فيها رأيهم.

كان للسادات دون شك حساباته ، فهو لا يريد أن يناقشهم ، بل انه لا يريد أن يعرف شركاؤه فى الحكم . بأنه عاد يلتقى بأعضاء مجلس الثورة القدامى ، خشية أن يتصوروا أنه ينشئ المحاور ضدهم .

وقد رأى البغدادى أن يرسل له المذكرة المكتوبة قبل اللقاء بيوم حتى تكون المناقشة حول المذكرة مجدية ، وعندما التقى البغدادى بأنور السادات وحده سأله عما اذا كان قد قرأ المذكرة ، التى أرسلها له ، والموقعة من كمال الدين حسين وزكريا ومنه ! وقال السادات انه قرأها ولكنه لا يوافق على ما جاء فيها ، لأن نظام عبد الناصر قد تخطى أعضاء مجلس الثورة ، وأن عبد الناصر قد بدأ عهدا جديدا استفتى الناس

١ - نهاية حكم العسكر - ابراهيم سطوحى .

عليه أكبر استفتاء أجرى في مصر يومى ٩ ، ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧ ، يوم أن خرج الشعب كله - دون ترتيب - ومن تلقاء نفسه ليعلن تمسكه بقيادة عبد الناصر ، وقال السادات للبغدادى انه بالاضافة الى هذا الاستفتاء فقد أجرى استفتاء آخر على عبد الناصر ، يوم جنازته ، ولهذه الأسباب فهو لا يوافق على ما جاء بمذكرتهم التى تقول : .. السيد الأخ أنور السادات الرئيس المؤقت للجمهورية .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. ويعد ..

فقد قال الله تعالى : ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون .

فى هذه الأيام العصيبة التى يجتازها وطننا ، وفى هذه اللحظة القاسية ، التى يمتحن فيها الوطن أقسى امتحان ، وتختبر فيها روح إمتنا ، وقدراتنا صبرا وجلدا تملئها روح التضحية ، والبذل ، وإنكار الذات وحكمة يملئها الضمير الحى ، والعقل الشجاع .

فى هذه الأيام . وقد خلف الزعيم الراحل جمال عبد الناصر رحمه الله عبئا ثقيلا تنوء به العصبة أولو القوة من الرجال ، وكان يقوم به وحده . وفى هذا الوقت ، الذى يحتل فيه العدو الصهيونى أجزاء غالية من أرض الوطن نأمل أن تتحرر وتتطهر ..

وفى هذا الوقت الذى تتجمع فيه مشاكل وتيارات عديدة ، فى الداخل ، والخارج ، أنتم تعلمونها جيدا ..

وفى هذا الوقت العصيب الخطر . وفى هذه المحنة القاسية لم يكن ضميرنا ، نحن الباقين من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، الذين اشتركوا فى تسليم أمانة قيادة الثورة فى شكل دستورى عام ١٩٥٦ الى الزعيم

الراحل جمال عبد الناصر ، ولم يكن ضميرنا الوطنى يسمح لنا أن نقف متفرجين ، فى لامبالاة لما يحدث ، أو ما ينتظر أن يحدث للوطن فى محنته ، ولم يكن حبنا العظيم لأمتنا ، وشعبنا ليطاوعنا أن نحجم عن محاولة المساهمة بالتفكير ، أو الجهد ، أو التضحيات من امكانياته بانكار الذات ، اذ آن مصلحة الوطن فوق كل اعتبار ، وإنه خروجه معافى من محنته أكبر من كل ذات ..

وأنتم تعلمون أنه لم يكن لأى واحد منا ، فى أى وقت من الأوقات، مطمع فى سلطة، أو تمسك بسلطان ، وتعلمون أيضا أن استقالاتنا ، التى تركنا بها السلطة ، لم تكن نكوصا عن استمرار المساهمة فى خدمة الوطن ، أو ايثارا للراحة فى مواصلة الجهاد ، بل كانت فى يقين كل منا السبيل الوحيد لخدمة هذا الوطن ، والصورة الوحيدة لجهاد الظروف ، التى كانت تحيط بكل منا فى هذا الوقت .

فى محنة الوطن هذه ، التى تدركون ولا شك أبعادها تماما ، سواء فى جبهتنا الداخلية ، أو فى جبهة القتال حيث القتال حيث قواتنا المسلحة الباسلة تؤدى واجبها . أو فى مواجهة تيارات الخارج ، التى تترىص بنا الدوائر ، نتقدم لكم بفكرنا ، ولو قبلتم بجهدنا وبحياتنا ، نتقدم اليكم بما نراه أفضل الحلول لمواجهة الموقف ، والمشكلات التى قد تتراكم فى المستقبل ، ويصعب ايجاد حلول حاسمة لها ، وتكون العلاجات لها مؤقتة ، أو كردود فعل سريعة غير مجدية يستفيد من هذا الموقف التيارات ، أو التكتلات التى لا تعبر عن مصالح هذه الأمة . والتى نشك كثيرا فى أن تكون اجراءات الأمن السليمة كافية لمواجهةها.

تتلخص أفكارنا فى أن معركة الحياة ، التى نخوضها الآن تحتاج الى تعبئة حقيقة صادقة مخصصة لطاقات أفراد هذا الشعب ، وامكانياتهم علاوة على طاقة القوات المسلحة ، وان تتفاعل هذه الطاقات بشكل يشعر قواتنا المسلحة لتقوم بواجبها خير قيام ربما تشعر فيه قولا وعملا فى المعركة .

وأن الجبهة الداخلية أقوى ما يكون وأقدر ما تكون ، وتشعر بذلك كل القوى المتصارعة من حولنا ، ويحس بثقل هذا التفاعل الجاد المخلص القادر على هذه الجبهة الداخلية ، كل التيارات المتربصة .

ومن فكرنا أيضا أن شعب مصر أصيل ، حين يؤمن ويثق فإنه يصنع المعجزات ، وشجاعة وبذلا للذات وتضحية وكرامة ، ولا تجدد فيه حينئذ أى نوع من أنواع فرصتهم لعرض أفكارهم وممارسة ارادتهم ، واستثمار كرامتهم وإنسانيتهم واحساسهم الحق بالمواطنة ، وممارستهم الحقيقية لحق المواطن فى المشاركة فى شئون وطنه ، ومن باب أولى فى أخطر شئون الوطن .

ومن فكرنا أننا على يقين من أن خصوبة هذا الوطن ، الذى أنبت المغفور له جمال عبد الناصر هى نفس الخصوبة ، التى تغذى الملايين من أبناء هذا الوطن ، وتجعلهم يشعرون أنهم جميعا جمال عبد الناصر ، وأننا على يقين من أن تحرير الضمير ، والفكر، وحرية الكلمة ، والشعور بالأمن ، فى ظل سيادة القانون العادل ، وتحمل المسؤولية فى الرأى والعمل السياسى ، لكل مواطن عن طريق مجلس ، أو مجالس حجرة تمثل تمثيلا صادقا وحقيقيا ارادة الشعب ، نحن على يقين من أن كل ذلك هو سلاح الشعب فى معركة الحياة التى يخوضها ، وفى كل

معركة ، وهو سلاحه ضد جميع القوى والتيارات ، ، التى تتربص بأمتنا الدوائر ، ويسعدها قتل ارادة هذا الشعب .

لذلك نرى أن الواجب على كل مواطن حر شريف أن يهيئ الفرصة ، فرصة أنه يملأ الشعب كله الفراغ ، الذى خلفه الزعيم عبد الناصر ، وكان يملؤه بشخصيته البطولية ، وبرصيده الشعبى الكبير .. ورأينا أن يتحمل الشعب كله المسؤوليات التى كان جمال عبد الناصر يتحطمها نيابة عنه . .

ولما كانت هذه الفرصة ، فرصة أن يملأ الشعب كله الفراغ ، وأن يتحمل الشعب كله المسؤولية لا يمكن تهيتها فى يوم وليلة ، ولا يمكن لذلك أن تأخذ صورة غير حقيقية ، وغير صادقة لسد فراغ الشكل ، ولا يسد فراغ الحقيقة لذا نرى أن نضرب مثلا لشعبنا أن تتوحد كلمتنا ، وأن تتكاتف جهودنا فى تحمل مسؤولية قيادة جماعية ، تقد الخطوات الأولى لخلاص أمتنا من المحنة التى تجتازها ، وهذه المسؤولية تعلمون ويعلم المواطنون جميعا أنها لا تغرى أبدا بالتضحية ، وتكون الوظيفة الأولى لهذه القيادة أن تهىء الفرصة لكل مواطن لكى يتحمل مسؤولية معركة الحياة ، وأن ينتخب انتخابا حرا جمعية وطنية تمثل سيادة الشعب بسلطاته الدستورية ، والتشريعية المختلفة ، وأن تقوم هذه الجمعية الوطنية بعمل الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، الذى طال انتظار الشعب له ، وأن تقيم المؤسسات الدستورية اللازمة لحياة دستورية ديمقراطية سليمة مستقرة ، وتضمن كفالة الحريات للفردة وللمجتمع على أن يكون نصف أعضاء هذه الجمعية من الفلاحين والعمال ، وأن يشرف على انتخابها جهاز قضائى مستقل الارادة ، وأن يتم تشكيل هذه الجمعية الوطنية فى ظرف ٦ شهور على

الأكثر ، وأن تكون سلطة السيادة فى هذه الفترة للقيادة الجماعية ، التى يرأس جلساتها الرئيس المؤقت للجمهورية، وتكون قراراتها بأغلبية أعضائها ، ولا يصدر قرار من قرارات سلطة السيادة الا منها . وخلال هذه الفترة يكون واجب هذه القيادة أن تقود الشعب لتحرر أرض الوطن وتعبئة كافة الجهود المعنوية والمادية لها ، وأن تصدر القوانين والقرارات التى تكفل الأمن والطمأنينة ، فى نفوس المواطنين وأن تهيبء الفرصة الكاملة للقوات المسلحة لكى تؤددى واجبها على أكمل وجه ، وأن تتفرغ له .

وأن ترد للقضاء النزبه حرته ، وباختصار العمل على تنفيذ الاهداف والمبادئ التى نص عليه الميثاق الوطنى وتقريره الذى أصدر المؤتمر الوطنى سنة ١٩٦٢ ، التى تتلخص فى تحرير الوطن والمواطن حرية سياسية واجتماعية ، وبمجرد اجتماع الجمعية العمومية الوطنية ، تطرح هذه القيادة الثقة عليها ، وتنتهى مهمة هذه القيادة بمجرد انشاء القيادة الدستورية حسب الدستور الدائم .

السيد أنور السادات

الرئيس المؤقت للجمهورية ..

هذا فكرنا نقدمه لك اخلاصا منا لوطننا وثورتنا ، وحاشا لله أن تقدر له أى اعتبار آخر الا ابراء الذمة والاستعداد للتضحية ، من أجل المبادئ والوطن الباقي بقاء الضمير والسلام .

وقد سارعت مجموعة مايو لمواجهة تحرك أعضاء مجلس الثورة

السابق خشية أن يستفيدوا من الوضع على حسابهم .. وقد أصدر الدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الشعب بياناً عقب فيه على محاولة ظهور هؤلاء الأعضاء قائلًا :

نتوقع أن بعض بقايا هذه الفئة المحدودة . سوف يحاولون الخروج من زوايا النسيان ، الذى وضعهم فيه التقدم . ليعيدوا التاريخ الى الوراء .. قاصدين تفتيت صفوف الشعب ، وتمزيق صمود جبهته ، بما يترتب عليه من بلبلة .

فكيف كان رد الفعل لهذه المحاولة لدى السادات ، الرجل الذى أوشتت الرئاسة على الاقتراب منه ، فيبرز له رفاق الأمس ينشدون المشاركة بمهارة العرض ، ويتحايل زملاء الثورة القدامى للمشاركة فى الحكم تحت لوائه ، بعد أن أبعدوا فى ظل عبد الناصر من كل لواء . كما أزمتهم فترة الجلوس فى الظل .

لقد فطن الى ذلك وسماهم (خفافيش الظلام) ، قائلًا : أن الحكم ليس ارثا يورث للمبعدين ! .

ولقد كان على بينة من النوازع البشرية ، التى تصور لهم الاشتراك مسلمين ، ثم لا يلبثون أن يتكتلوا للمتاعب .. وبكل الحرص ، سد السادات هذا الباب أمامهم ، فلم يزاحمه زملاء البداية الثورية ، الذين كانوا قد صفوا الا واحدا هو حسين الشافعى ، فاختره نائباً له ، ثم أضاف اليه - تحت ضغط التوازن السياسى - على صبرى صاحب الباع فى حشد الأنصار .

ثم لم يلبث الخلاف بين السادات ومجموعة مراكز القوى بزعامة على صبرى أن اشتد واتسع ، وتسيد على

صبرى اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، فعمل السادات على اقالة على صبرى ، وابلغ السوفيت بذلك، وتلا ذلك إلغاء تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى .

وبعد القبض على مجموعة مراكز القوى ، قام السادات ووزير داخليته ممدوح سالم باحراق أشرطة التسجيل ، التى كان هدفها مراقبة كل فريق للآخر وتسجيل مكالماته التليفونية ، وقد اتضح منها اعوجاج سلوك من هم فى السلطة ليتصيد كل منهم للآخر ، بل امتدت التسجيلات لتشمل تسجيلات شخصية غير اخلاقية !

وكما انتهى الأمر باستبعاد أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين المشربين للسلطة ، فقد تم القضاء على مجموعة مراكز القوى فى انقلاب ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، وانتهى الأمر باستقلالهم ومحاكمتهم ، ثم صدور الأحكام عليهم بما لم يكن متوقعا منهم .. وكان تعليق على صبرى على هذه الضربة الخاطفة من الرئيس السادات ، بأن قال : « بأن كل من يريد أن يبدى رأيه بصراحة تستهدف مصلحة الوطن وتعارض رأيه مع وجهة نظر رئيس الجمهورية يناله العقاب .. كما قال على صبرى عن السادات : ده كان طول عمره العضو المهمل المتروك فى مجلس الثورة . وأنا جيت من خارة المجلس وأخذت وظائف أهم منه ، .

وكان السادات قد رشح للرئاسة منفردا . وأعلن فى أحد خطبه : أن مدة رئاسة واحدة تمتد ٦ سنوات ، فيها أكثر من الكفاية بالنسبة لأى رئيس !

وكان تصميم السادات على أن يخلى الساحة من كل المنافسين ويكون فيالق جديدة يفرض عليها زعامته ، وأتى بوجوه جديدة ، تدين له بالولاء ..

وهكذا أخلى السادات الساحة من كل المنافسين بالضبط كما فعل عبد الناصر نفسه من قبل ، ويبدو أن حكم العسكر واحد مهما اختلف الزمان والمكان وربما كان هذا هو السبب فى تشابه طريقة كل منهم فى ادارة شئون الحكم ، ومهام السلطة .

ويمكن القول أن نظام حكم الرئيس السادات - فى رأينا - قد مر بمرحلتين ، الأولى يمكن أن نطلق عليها مرحلة اثبات الذات . أما الثانية فنسميها مرحلة تدمير الذات .. وقد نجح السادات فى المرحلتين بنسب متفاوتة ولكن النسبة كانت أعلى بكثير فى الثانية ، التى بلغ نجاحه فيها مائة فى المائة!

أما المرحلة الأولى فقد قام السادات فيها بمبادرات طيبة حيث أعلن سيادة القانون، وإغلاق المعتقلات ، ورفع الحراسات ، ومبادئ إعادة بناء الديمقراطية بوضع أساس التعددية الحزبية ، وسمح حتى بتكوين حزب يسارى تقدمي علني لأول مرة فى تاريخ مصر . كما أعلن سياسة الانفتاح الاقتصادى التى لم تكن فاشلة بسبب خطأ فى الاتجاه ، وإنما بسبب كارثة التطبيق ، وقد جاءت سياسة الانفتاح فى أعظم النجاح عسكرى فى تاريخ مصر الحديث . وهو انتصار أكتوبر الذى جاء بعد سلسلة هزائم عسكرية منيت بها مصر من قبل !

أما المرحلة الثانية ، وهى التى نركز عليها هنا ، فقد بدأت مع الانتفاضة الشعبية التى قامت فى يومى ١٨ ، ١٩ ، فقد كانت هذه الإنتفاضة رسالة الى النظام من الشعب لاعادة ترتيب أوراقه ومراجعة سياساته ، والوفاء بوعوده التى قطعها الرئيس على نفسه فى بداية رئاسته، وطوال مرحلة حكمه الأولى .

ولم يفهم السادات بل ولم يعترف بالرسالة التى بعثت بها محكمة أمن الدولة العليا التى شكلت علنا برئاسة السيد المستشار / حكيم منير صليب رئيس المحكمة وحضور السيدين / على عبد الحكيم عمارة وأحمد محمد بكار المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة . والسيد / ابراهيم الهنيدى وكيل النيابة والسيد أحمد رمضان أمين سر المحكمة فى قضية النيابة العامة رقم ١٨٤٤ سنة ١٩٧٧ ورقم ٦٧ سنة ١٩٧٧ كلى وسط قسم عابدين ضد ١٧٦ شخصا . وكانت التهمة هى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة ، وتشكيل منظمة سرية شيوعية ، وتخريض الجماهير والتظاهر ، والتخريب ، ومقاومة السلطات ، واشعال ثورة شعبية لفرض الشيوعية بالعنف والارهاب ، وكانت تهمة واحدة من كل هذه التهم كافية للحكم على المتهمين بالاعدام !

وحكمت المحكمة ببراءة المتهمين ، وكان حكم البراءة فضيحة جديدة للنظام ، وإثباتا لزيغ دعواه ووصفه للانتفاضة بالعمالة والخيانة ، والحرامية ، وقالت المحكمة فى حيثيات الحكم :

ومن حيث أن المحكمة قبل مناقشتها لأدلة الثبوت فى الدعوى لا بد لها أن تعرض بالبحث والدراسة يومى ١٨ و ١٩ يناير ، تلك الأحداث

التي أوردت الاتهام أن المتهمين المنتمين الى عناصر شيوعية قد عرضوا عليها ، وشاركوا فيها سواء بالتجمهر ، أو قيادة المظاهرات ، وما صاحب ذلك من تحرير ، وتخريب ، واتلاف ، وجرائم أخرى عديدة ، ولكن المحكمة وهى تتصدى لتلك الأحداث بالبحث والاستقصاء لعلها تستكشف عللها وأسبابها وحقيقة أمرها لا بد أن نذكر بداية أن هناك معاناة اقتصادية كانت تأخذ بخناق الأمة المصرية فى ذلك الحين وكانت هذه المعاناة تمتد لتشمل مجمل نواحي الحياة والضروريات الأساسية للإنسان المصرى . فقد كان المصريون يلاقون الأمرين ، وهم يحاولون الحصول على طعامهم وشرابهم ، ويجابهون الصعاب ، وهم يواجهون صعودا مستمرا فى الأسعار ، مع ثبات فى مقدار الدخول ثم أن المعاناة كانت تختلط بحياتهم اليومية وتمتزج بها امتزاجا ، فهم مرهقون مكثرون فى تنقلهم من مكان الى آخر بسبب أزمة وسائل النقل ، وهم يقاسون كل يوم وكل ساعة ، وكل لحظة من نقص فى الخدمات وتعثر فيها وفوق ذلك استحكمت أزمة الاسكان وتطرق اليأس الى قلوب الناس ، والشباب منهم ، خاصة فى الحصول على مسكن ، وهو مطلب أساسى تقوم على حياتهم ، وتنعقد آمالهم فى بناء أسرة ومستقبل ، وسط هذه المعاناة والصعاب كان يطرق أسماع المصريين أقوال المسئولين والسياسيين من رجال الحكومة فى ذلك الوقت تبشرهم باقبال الرخاء ، وتعرض عليهم الحلول الجذرية ، التى سوف تنهى أزماتهم ، وتزين لهم الحياة الرغدة الميسرة المقبلة عليهم ، وبينما أولاد هذا الشعب غارقون فى بحار الأمل ، التى تبثها فيهم أجهزة الاعلام ، صباح مساء ، اذا بهم ، وعلى حين غرة ، ويفاجأون بقرارات تصدرها الحكومة ترفع بها أسعار عديدة من السلع الأساسية ، التى تمس حياتهم ، وأقواتهم اليومية ،

هكذا دون اعداد ، أو تمهيد ، فأى انفعال زلزل قلوب هؤلاء الناس ، وأى تناقض رهيب ، بين الآمال التى قد بثت فى قلوبهم قبل تلك القرارات وبين الاحباط، الذى أصابهم به صدور هذه القرارات ، أين الحل لهذا الشعب ومعظمهم محدود الدخل كى يوائموا بين دخول ثابتة ، وبين أسعار أصيبت بالجنون ، وإذا بفجوة هائلة تمزق قلوب المصريين ونفوسهم ، بين الآمال المنهارة ، والواقع المرير ، وكان طبيعيا لهذا الانفعال ، وذلك التمزق أن يجد لهما متنفسا وإذا بالأعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج مندفعة الى الطرقات والميادين وكان هذا الخروج توافقيا وتلقائيا محضا ، وإذا بهذه الجموع تتلاحم هادرة ، زاحفة معلنة سخطها وغضبها على تلك القرارات التى أودت بالرجاء وحطمت الآمال . وحاولت جهات الأمن أن تكبح الجماع وتسيطر على النظام ولأن الغضب متأجج والنفوس ساخطة وسط هذا البحر الهادر - وجد العابثون والمخربون والصبية سبيلا لارضاء شهواتهم الشريرة فاذا بهم ينطلقون محرقين مخربين ومتلفين وناهبين للأموال وهم فى مأمن ومنجاة وقد ألهبت انفعالات الجموع حماسهم عندما تعرض لهم رجال الأمن المركزى ، بعصيتهم ، ودروعهم ، وقنابلهم المسيلة للدموغ ، فكان أن اشتعلت الأحداث ، وسادت الفوضى ، ولم يكن من سبيل لكبح الجماع وإعادة الأمن والنظام ، الا بغرض حضر التجول ، ونزول رجال القوات المسلحة الى الميدان ، وأمكن حينئذ ، وبعد جهد خارق إستعادة الأمن والنظام ، والذى لا شك فيه ، وتؤمن به هذه المحكمة ، ويطمئن اليه ضميرها ووجدانها أن تلك الأحداث الجسام التى وقعت يومى ١٨ ، ١٩ ، كان سببها المباشر والوحيد هو اصدار القرارات الاقتصادية برفع الاسعار فهى متصلة بتلك القرارات إتصال النتيجة بالأسباب ، ولا

يمكن فى مجال العقل والمنطق أن تعزى تلك الأحداث الى سبب آخر غير تلك القرارات ، فلقد أصدرت على حين غرة ، وعلى توقع من أحد، وفوجئ بها الناس جميعا بما فيهم رجال الأمن فكيف يمكن فى حكم العقل أن يستطيع أحد أن يتنبأ بها ، ثم يضع خطة لاستغلالها ، ثم ينزل الى الشارع محرضا ومهيجا ، ان هذا الفرض غير مقبول ، ولا معقول ذلك انه لم يقع أى فاصل زمنى ما بين اعلان القرارات وخروج الناس ، فما كادوا يقرأون ، ويسمعون حتى خرجوا مندفعين من تلقاء أنفسهم لم يحرضهم أحد ، ولم يدفعهم فرد ، أو تنظيم ليعلنوا عن سخطهم وغضبهم وهذا التلاحم الزمنى من اعلان القرارات واندفاع الجماهير ينفى تماما احتمالات التحريض ، أو الاثارة ، أو استغلال الموقف ، أو ركوب الموجة لان فردا مهما بلغت قوته وداريته أو تنظيمها مهما كانت سرعته ، ودقة تخطيطه لا يستطيع أن يحرك هذه الجموع الحاشدة فى لحظات ولا يسيطر على مشاعرها ليوجهها الى تحقيق أغراضه ، ثم هو لا يستطيع أن يدفعها لتقوم بأعمال الحرق والتخريب والنهب والاتلاف، ذلك أن مثل هذه الأعمال الشريرة لا بد أن تصاحب بالغياب العقلى والتلقائية المحضة ، و كثيرا ما يصاحب هذه الاضطرابات الأمنية الكبيرة الكثير من الانحرافات بحكم انتهاز اللصوص والمنحرفين لها ليمارسوا نشاطهم فى ذلك الخضم الهائج آمنين مطمئنين .. أنه لن يمسك بهم أحد . واذن فاذا قالت سلطة الاتهام ان هنام من المتهمين من حرصوا على تلك الأحداث مما أدى الى استغلالها ووقع ما صاحبها من جرائم ، وانهم كانوا يريدون اشعال الثورة الشعبية فان قولها هذا لايساير مقتضيات المنطق ، كما أن مجريات الاحداث فى هذين اليومين لا تتفق مع هذه المقولة بل انها تناقضا تماما من ناحية أسبابها وما وقع فيها من أفعال .

وتنتهى المحكمة من ذلك كله الى أن القول بوقوع
تخريض من المتهمين المنسوب اليهم الانتماء الى عناصر
شيوعية هو قول لا ينهض عليه دليل بالأوراق ، ويدحضه
تماما ملابسات الأحداث وأسبابها ونتائجها ومما يدل على
سلامة هذا النظر أن الحكومة قد سارعت وأعلنت بكل
الوسائل عدولها عن تلك القرارات أملا منها فى أن هذا
العدول سوف يهدىء النفوس، واستنادا الى ذلك فإن
المحكمة ترى أن ما ذهبت اليه سلطة الاتهام حسبما سلف
ذكره لا تجد له سندا من واقع الأوراق، ولا من واقع
الأحداث ذاتها والتي أخذت فى أسبابها، ودوافعها حسبما
انتهت اليه المحكمة أنفا حكم الفصل العام، وأصبح ذلك
حقيقة يقينية ، لامراء فيها، مما يقتضى أن تلغى المحكمة ما
ذهبت اليه سلطة الاتهام فى هذا الخصوص

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد أخطأ الرئيس عندما وصف
سخط الجماهير على تحول نظامه من بدايات ديمقراطية مشجعة الى
خطوات مقيدة للحريات ، واجراءات استثنائية ، وقرارات جائرة ، تمس
قوت الشعب .. أخطأ الرئيس الراحل عندما وصف الأمر بأنه
مجرد انتفاضة حرامية ، فأهان شعبه مرتين .. مرة عندما
تجاهل حاجاته ، ومطالبه ، ومرة أخرى عندما استهزأ وسخر
من صيخته الغاضبة !!

وبدأ الفساد يستشرى فى معظم أجهزة ومؤسسات الدولة وتزايدت
موجات السخط، وأخذ الرئيس يسكب البنزين على النار بتصريحاته

النارية، وتهديداته ، وكلماته التى بلغت حد التبجح والاساءة فى بعض الأوقات، وتحول كبير العائلة الى أكبر ديكتاتور عرفته مصر !

فنتيجة لازدياد حركة الأحزاب السياسية ، وممارستها لدورها السياسى فى المجتمع وفى مجلس الشعب بدأت الأغلبية الحاكمة فى تضيق قنوات المشاركة السياسية واتبعت فى ذلك عددا من الأساليب :^(١)

*** اصدار مجموع من القوانين التى تضيق على نشاط المعارضة والتى يملك استخدامها ضد المخالفين فى رأى** **والتي لاقى صدور بعضها معارضة واسعة النطاق من الأحزاب السياسية المعارضة والنقابات والاتحادات المهنية ، ومن ذلك قانون حماية القيم من العيب وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، أو أن تكون انتخابات مجلس الشورى بطريقة مبتكرة تسمى خطأ الانتخابات بالقائمة (هذا التعبير له معنى مجدد فى الدراسات السياسية ويقصد به التمثيل النسبى ومؤداه أن يحصل كل حزب على نسبة من المقاعد فى البرلمان توازى نسبة عدد الأصوات التى حصل عليها فى الانتخابات وهو عكس ما اتبع فى مصر ولا يعرف له مثيل فى التجارب السياسية التى سجلها التاريخ وهو أن الحزب الذى يحصل على أغلبية الأصوات يفوز بكل مقاعد المجلس) وأضيف الى ذلك سلسلة الاستفتاءات السنوية فى مايو ١٩٧٨ ، وابريل ١٩٧٩ ، ومايو ١٩٨٠ .**

*** محاصرة نشاط الأحزاب المعارضة ، فقد كان من شأن استفتاء مايو ١٩٧٨ قيام حزب الوفد بحل نفسه ،**

١ - تجربة الديمقراطية فى مصر - د. علي الدين هلال وآخرون .

وكان من شأن ملاحقة نشاط حزب التجمع والمصادرة المستمرة لجريدته الأسبوعية « الأهالي » أن قام الحزب بحصر نشاطه فى داخل مقاره ، والتوقف عن اصدار جريدته ، وفى أغسطس ١٩٨١ تمت مصادرة أحد أعداد جريدة « الشعب » التى تصدر عن حزب العمل وكذا مجلة « الدعوة » التى تعبر عن جماعة الاخوان المسلمين، وكانت قبل ذلك اجراءات سبتمبر ١٩٨١ التى تضمنت من بين أمور أخرى، سحب ترخيص اصدار جرائد « الشعب » و « الدعوة » و « الاعتصام » وعدد من الجرائد المسيحية .

* العمل على اسقاط مرشحي المعارضة فى انتخابات ١٩٧٩ والتى لم يفلت منها سوى المستشار ممتاز نصار وبالمقارنة بانتخابات عامى ١٩٧١ و ١٩٧٦ فقد تعرضت نتائج هذه الانتخابات للكثير من النقد ليس فقط من أحزاب المعارضة بل وأيضا من العناصر المستقلة ، وتلك التى خدمت مع الحزب الحاكم كما يتضح فى الفصل الثانى من هذا الكتاب .

* التضييق على قنوات التعبير السياسى فى النقابات المهنية، والذى أخذ شكلا صارخا فى القيام بحل مجلس نقابة المحامين المنتخب وتعيين مجلس نقابة آخر ، وتمثل بالنسبة لنقابة الصحفيين فى تلك الفكرة المبتكرة التى لاقت رواجاً لفترة - وأيدها للأسف البعض ممن كان يجب أن يعترض أو على الأقل يتحفظ ويصمت -

وهى تحويل النقابة الى ناد كما تمثلت فى اصدار مجلس الشورى لللائحة التنفيذية لقانون الصحافة .

* تردى قاموس التعامل السياسى بحيث اتهمت المعارضة بالعمالة والخيانة ، والالحاد وكان التشكيك فى الوطنية هو ثمن الخلاف السياسى فى أغلب الأحيان .

وتعقب الأراء المخالفة وقيام المدعى العام الاشتراكى بالتحقيق مع بعض المفكرين والسياسيين حول أفكارهم فيما سمي بالتحقيق السياسى أو المحاكمة السياسية وهو مافتح الباب أمام الأرهاب الفكرى ويعيد الى الأذهان فترة المكارثية الكئيبة فى التاريخ الأمريكى .

* بل بلغ الأمر أحيانا حد تهديد وجود المعارضة نفسها والتلويح بإمكانية قيام معارضة من داخل الحزب الوطنى، ونظرا لأهمية هذه النقطة فاننا سوف نقتبس فترة مطولة من جريدة « مايو » الناطقة باسم الحزب الوطنى والصادرة بتاريخ ٣ مارس ١٩٨١ :

علم المحرر السياسى أن تطورا سياسيا هاما سوف يتم اعلانه فى شهر مايو القادم وان هذا التطور يعتبر حدثا ديمقراطيا ضخما ويتعلق بشكل المعارضة فى مصر . ونتيجة لهذا التطور سوف يكون من حق الحزب أن يقول للحكومة « لا » فى المواقف التى يرى الحزب أنه يختلف فى الرأى مع الحكومة وسوف يشهد شهر ما يو القادم قرارا بهذا التطور الذى يعبر عن ارادة شعبنا لقيام المعارضة السليمة والبناءة .. وبعد هذه الدراسات سوف يعرض الرئيس السادات الموضوع على الشعب كاملا حتى يصدر القرار بقيام معارضة سليمة وبناءة تمارس

دورها فى خدمة الأهداف القومية بعيدا عن التقاليد القديمة وعلم
المحرر السياسى انه من بين الاقتراحات المعروضة قيام معارضة من
داخل الحزب الوطنى نفسه ملتزمة بالأهداف القومية الكبير وقد
تختلف فى طريقة التنفيذ بالنسبة للبرامج .. ثم اقتبست « مايو »
عن السيد الرئيس قوله لقيادات الحزب الوطنى ان علينا أن نفكر فى
مسألة المعارضة لأن المعارضة البناء الحقيقية التى قصدنا إليها من
قيام المعارضة ليست موحدة ونحن حريصون على الرأى والرأى
الآخر وكان من الطبيعى أن تستقبل كافة قوى المعارضة مثل هذا
الرأى بالرفض^(١) .

* سعى الحزب الحاكم - حزب مصر ثم الحزب الوطنى -
الى التفرد والسيطرة على وسائل الاعلام المملوكة
للدولة وعلى مناصب محافظين ورئاسة اللجان البرلمانية
الدائمة .

وعلى الرغم من أن السادات أخطأ عندما قرر الذهاب الى اسرائيل
دون أن يسعى الى اتفاق عربى مسبق ، ورغم أنه سعى الى كسب الرأى
العام الأمريكى والغربى على حساب مركز مصر العربى القيادى الا
أن كل هذا لم يعمق الفجوة بينه وبين منتقديه ومعارضيه .

وعلى الرغم من اصدار السادات لأسوأ القوانين المقيدة للحريات ،
وتحوله الى الحكم المطلق ، الا أن كل هذا لم يجعل الصدام مع السلطة
حتميا .. شىء واحد عجل بالنهاية هو قرارات سبتمبر ١٩٨١ الطائشة
التي اعتقل السادات بموجبها ممثلى جميع طوائف الشعب المصرى ! ..

١ - أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى - سعد الدين ابراهيم

وبسبب كل هذا بدأ نظام السادات يترنح . وأخذت النهاية تنسج خيوطها ، ولكن عيون الرئيس كانت معصوبة فلم ير النهاية !

والوطن العربى - بامتداده من المحيط الى الخليج - تحكمه أنظمة خائفة مذعورة ، مصدر خوفها وذعرها هو الشك المتبادل بينها وبين شعوبها ، وبين بعضها البعض ، وبينه وبين قوة أكثر من القوى الخارجية. ولقد أحاط كل نظام منها نفسه بقلعة حصينة، ويقوات حرس ملكى أو جمهورى تضارع أو تقارب فى عددها وأسلحتها وقوة نيرانها القوات المسلحة للدولة . كما وضع كل نظام منها فى خدمته جهاز أمن داخلى يتمتع بأرقى تكنولوجيات الضبط والتصنت وتنظيم المعلومات، وبأحدث أدوات فض المظاهرات وأساليب القمع والتعذيب . واختار كل نظام قوة خارجية . ومن وراء حدود الوطن العربى، تحالف معها لكى يستعين بها - على حماية نفسه من شعبه أو من أنظمة عربية ، أو من قوى خارجية أخرى - فى حالة تعثر أو فشل حرسه وأجهزة أمنه الداخلى فى تقديم الحماية المطلوبة . وهكذا نشاهد وطنا عربيا فى مطلع الثمانينات يتخلل أرجاءه الشاسعة ما يربو على العشرين قلعة حصينة ، وهى بمثابة جذر معزولة عن بعضها البعض بواسطة محيط من الجماهير العربية .

حالة الشك والخوف هذه هى تعبير درامى كثيب عن أهم الأزمات التى تواجه الأنظمة العربية وهى أزمة الشرعية .

وهكذا كان الحال مع الرئيس السادات ولكنه كان - فيما يبدو - شديد الثقة من أن احدا لن يغيره ، أو أن أحدا لا يجرؤ على المساس به ، أو أن حرسه كفيلون

بحمايته ، ومع ذلك فقد سارت الأمور عكس ذلك تماما .
وكانت النتيجة خروجة من السلطة بطريقة مأساوية ! فكيف
خرج ؟!

استيقظ الرئيس من نومه مبكرا قليلا على غير عادته .. ورغم أنه
كان لديه من الوقت متسع الا أنه أخذ يستعد للخروج والاحتفال باليوم
المجيد .. وبينما كان يرتدى ملابسه الا به يتخلى على غير عادته أيضا
عن القميص الراقى من الرصاص .. ولم ينزل الرئيس على رغبة السيدة
الأولى التى ألحت عليه بشدة أن يرتديه ، وربما كان ذلك بسبب قناعته
بأن احدا لا يمكنه الوصول اليه ، أو المساس بسلامته ، وبصفة خاصة
فى ذلك اليوم بالذات !

واستقل الرئيس سيارته المكشوفة من بيته بالجيزة ، وهو يرتدى أبهى
حلله ، وقد تدلى منها عدد كبير من الأوسمة والنياشين والميداليات لا
يدرى سوى الله كيف حملتها البذلة الأنيقة ، وكيف تحمل الرئيس
ثقلها .

وتوجه الموكب فى البداية الى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة ،
حيث التقى الرئيس بقيادة الجيش ، فى نفس غرفة عمليات حرب أكتوبر
وهناهم بعيدهم المجيد .. وجرى كل شيء كما كان مرسوما له من قبل
.. وفى الساعة الحادية عشرة والنصف ، وصل الموكب الى ساحة العرض
العسكرى ، وتوجه الرئيس الى النصب التذكارى للجندى المجهول ،
حيث قرأ الفاتحة ، ووضع اكليلا من الزهور على النصب .. وحتى هذه
المرحلة لم يكن هناك ما ينذر بالخطر .

وما إن جلس الرئيس فى المكان المخصص له فى المنصة حتى ابدى البعض دهشته لعدم وجود صف من الجنود والضباط أسفل المنصة طوال العرض ، ولكنهم علموا أو الرئيس أشار بانه ليس هناك حاجة الى هذه الترتيبات الأمنية بمجرد جلوسه بالمنصة ، فقد كان الرجل فيما يبدو يشعر بأن هذا المكان بالذات لا يمكن أن يكون مصدرا لأى خطر على أمنه وسلامته لأنه كما قال : بين أبنائه .

وبدأ العرض ، وجلس الرئيس يتابع فقراته وهو يجلس فى زهو وخيلاء لم ير العالم مثلا لهما على وجه قائد ، أو زعيم ، أو رئيس من قبل ، حتى بدأ الأمر وكأنه ملكا من الملوك ، التى ترويهها الأساطير ، بعث من جديد !

وفى الساعة الواحدة ودقيقتين ظهرا وبينما كانت طائرات الميراج تحلق فوق ميدان العرض . وصل طابور المدافع عيار ١٣٠ ملميمترا .. وفى أقل من ثانية وبما كان الحضور يتابعون بأعينهم الطائرات فى الجو .. توقفت سيارة عسكرية أمام المنصة فيما بدا وكأنه عطل ميكانيكى .

وفى أقل من ثانية خرج الملازم أول / خالد الاسلامبولى من السيارة ، وفريق الاغتيال المكون من عبد الحميد عبد العال ، وعطا طایل حميدة ، وحسين عباس محمد ، وأطلقوا الرصاص صوب المنصة، ولكن بتركيز شديد ، على الرئيس السادات .

وتحول المكان فى أقل من دقيقة الى ساحة حرب ، حينما تبادل الحرس الجمهورى اطلاق الرصاص مع المهاجمين ، وعم الهلع والفرع المنصة وميدان العرض ، واختلط الحابل بالنابل ، وسقطت كاميرات

المصورين ، وتعالى الصيحات والصرخات . وقطع التلفزيون ارساله .. وما هى الا لحظات حتى أدرك الجميع أن الرئيس ، وبعض من كانوا يجلسون معه بالمنصة قد أصيبوا اصابات بالغة ..

ونقل الرئيس على الفور الى مستشفى المعادى حيث لفظ أنفاسه الأخيرة بعد أن اخترق الرصاص جسمه بأكمله ، ليسدل الستار فجأة على الفصل الأخير فى حياة هذا الرجل ، الذى كانت كل أفعاله ، وتصرفاته وقراراته - قبل وفاته - تؤكد أنه كان يرى أنه أقوى رجل فى العالم ، وأعظم من أنجبته مصر فى تاريخها .

هكذا سارت الأحداث للأسف ، وصدر الحكم القاسى بالموت على الرجل الذى قاده بلاده من الهزيمة الى النصر، وحقق تسوية سلمية للصراع مع اسرائيل ، برغم جميع التحفظات المأخوذة عليها الا أن التاريخ حتى الآن لم يثبت أن العرب توصلوا الى ما هو أفضل منها ، ولكن تحول فى النهاية الى طاغية ، وديكتاتور ، لم تكن أى قوة على الأرض تستطيع اخراجه من السلطة بالديمقراطية !!



خالد الاسلامبولي ورفاقه لحظة إطلاقهم الرصاص علي
المنصة حيث يجلس الرئيس ومساعدوه وضيوفه في أسوأ عملية
اغتيال سياسي تشهدها مصر في تاريخها .



لنقطة نادرة تجمع السادات والرئيس الأمريكي جيمي كارتر
ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل قبل لحظات من توقيع معاهدة
" كامب ديفيد "



لقطة تجمع السادات مع الملك فيصل عند زيارته لمصر عقب
انتصار أكتوبر الذي كان لتعاونهما أبلغ الأثر في تحقيقه .

الحبيب بورقيبة ..

كشف حكيم أخرجته من السلطة !



وصل زين العابدين بن علي الى قصر الرئاسة ، ومعه
سبعة من الأطباء التونسيين ، لتوقيع الكشف الطبي على
الرئيس بورقيبة ، وإعداد تقرير فريد من نوعه !

بسم الله الرحمن الرحيم ، أيها الاخوة المواطنون ..
أيها الاخوات المواطنات .. أن التضحيات الجسام التي أقدم
عليها الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية برفقة
رجال بررة في سبيل تحرير تونس وتنميتها لا تحصى ولا تعد
لذلك أحبيناه وقدرناه وعملنا السنين الطوال تحت امرته ،
في مختلف المستويات ، في جيشنا الوطني الشعبي ، وفي
الحكومة ، بثقة وإخلاص ، ولكن الواجب الوطني يفرض
علينا اليوم أمام طول شيخوخته ، واستفحال مرضه ، أن
نعلن اعتماداً على تقرير طبي أنه أصبح عاجزاً تماماً عن
الاضطلاع بمهام رئاسة الجمهورية .

وبناء على ذلك وعملاً بالفصل ٥٧ من الدستور ، نتولى بعون الله ،
وتوفيقه رئاسة الجمهورية ، والقيادة العليا للقوات المسلحة ، وسنعمد في
مباشرة مسؤولياتنا في جو من الثقة ، والأمل ، والاطمئنان على كل أبناء
تونس العزيزة ، فلا مكان للحقد ، والبغضاء ، والكرامية .

ان استقلال بلادنا ، وسلامة ترابنا ، ومناعة وطننا ، وتقديم شعبنا ،
هي مسؤولية كل التونسيين ، وحب الوطن ، والذود عنه ، والرفع من
شأنه ، واجب مقدس على كل مواطن .

أيها المواطنون ، أيها المواطنات ، أن شعبنا بلغ من الايمان ما يسمح
لكل أبنائه وفئاته للمشاركة البناءة في تصريف شؤونه ، في ظل نظام
جمهوري ، يولى المؤسسات مكانتها ليوفر أسباب الديمقراطية المسؤولة
على أساس سيادة الشعب ، كما نص عليها الدستور ، الذي يحتاج الى
مراجعة تأكدت اليوم ، فلا مجال في عصرنا في رئاسة مدى الحياة ، ولا

لخلافة الية . لا دخل فيها للشعب ، فشعبنا جدير بحياة سياسية متطورة ، ومنظمة ، تعتمد بحق على تعددية الأحزاب السياسية ، والتنظيمات الشعبية .

واننا سنعرض قريبا مشروع قانون الأحزاب ومشروع قانون للصحافة يوفران مساهمة أوسع ، بنظام ومسئولية ، فى بناء تونس ، ودعم استقلالها .. وسنحرص على اعطاء القانون حرمة فلا مجال للظلم والقهر .

كما سنحرص على اعطاء الدولة هيبتها فلا مكان للفوضى ، والتسيب ، ولا سبيل لاستغلال النفوذ ، أو التساهل فى أموال المجموعة ومكاسبها .

وسنحافظ على حسن علاقاتنا ، وتعاوننا مع كل الدول لا سيما الدول الشقيقة والصديقة .

كما نعلن احترامنا لتعهداتنا والتزاماتنا الدولية ، وسنعطى تضامنا الاسلامى ، والعربى ، والافريقى ، المتوسطى ، المنزلة التى يستحقونها .

وسنعمل بخطى ثابتة على تحقيق وحدة المغرب العربى الكبير فى نطاق المصلحة المشتركة .

أيها المواطنون أيتها المواطنات .. انه عهد جديد نفتحه معا على بركة الله بجهد وعزم .. وهو عهد الكد والبذل يطيهما علينا حبنا للوطن ونداء الواجب .

لتحيا تونس ولتحيا الجمهورية ..

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بهذه الكلمات أعلن زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية الجديد والقائد الأعلى للقوات المسلحة فى بيان رسمى الى المواطنين عزل الرئيس الحبيب بورقيبة من منصبه .

وقد ركز البيان الذى كان له دوى هائل فى جميع الأوساط والمحافل على نقطتين أولهما أن عملية عزل الرئيس جاءت بسبب عجزه التام . وثانيهما أن تونس ترفض قبول مبدأ بقاء الرئيس فى منصبه مدى الحياة !

والغريب أن نظام حكم بورقيبة الذى ظل لأكثر من ثلاثين عاما كان الرئيس فيها هو الرجل الأول ، والحاكم الأوحى ، فى البلاد قد سقط فى هدوء تام ، وبلا مقاومة تذكر.

ولم يكن أحد يتصور أن بورقيبة الذى كان فى أوقات طويلة رمزا لمرحلة الكفاح ضد الاحتلال الفرنسى ، يخرج من السلطة ، بهذه الطريقة الدرامية ، وعلى يد أقرب المقربين اليه ، ولكن يجدر القول أن زين العابدين بن علي لم يقم بانقلابه الشرعى الا ليضع حدا لشطحات الديكتاتور العجوز الذى غيرته السنون والشيخوخة ، وقلبت أفكاره ، فأخذ يضرب خصومه ، بقسوة ، وينكل بمعارضيه ، ويأكل حتى أخلص رجاله .

وبدأت تصرفات بورقييه البالغ من العمر ٨٤ عاما تنعكس بشكل سيء ، على مجريات الحكم فى البلاد فدفعت بتونس الى ساحة الصراع السياسى بين الحكم والمعارضة من ناحية ، وبين رجالات الحكم أنفسهم فيما عرف باسم حرب الخلافة من ناحية أخرى .

وقد وضح خلال الفترة الأخيرة أن الرئيس التونسى راح يتخبط فى كل اتجاه ، ويصدر القرارات دون دراسة ، ويخضعها لمزاجه الخاص ، فانقلب على زوجته وطلقها وهى فى المنفى ، وعزل رئيس وزرائه محمد مزالى ، ثم قدمه الى المحاكمة غيايبا بتهمة الفساد ، ولم يمهل رشيد صفر أكثر من عام فى رئاسته للوزارة الجديدة ، ودخل حربا عنيفة فى مواجهة التيارات المتشددة ، وخلال السابق لعزله ، أجرى أربعة تعديلات وزارية فى حكومة زين العابدين بن على التى تم تشكيلها فى الثانى من نفس الشهر .

وقد خاض بورقييه صراعات عديدة ضد خصومة السياسيين داخل الحكم وخارجه .. لكنه كان يخرج دائما منها منتصرا ، وفى عام ١٩٧٥ راح الرئيس التونسى يجرى تعديلات فى الدستور ليعطيه الحق فى رئاسة تونس مدى الحياة ، وقد أثار هذا الأمر سخط الكثيرين من قوى المعارضة والحكم على السواء ، ألا أن بورقييه نجح فى هذه المعركة أيضا ، وأصبح ذلك أمرا واقعا .

وفى الوقت الذى كان يصر فيه الحبيب بورقييه على اصفاء صفة الشرعية على نظام حكمه ، والتمسك بالحديث المستمر عما تعيشه بلاده من ديمقراطية كان يمارس فى نفس الوقت أبشع الممارسات الديكتاتورية .

فقد كان الحبيب بورقيبه يمارس أسطورة التسعة والتسعين فى المائة فى الانتخابات . فكان يصدر أوامره لتزوير هذه الانتخابات . فقد كان بورقيبه ومن يحيطون به حريصين على الوصول الى هذه النسبة حتى يضمنوا البقاء فى السلطة ، وأبعاد بقية الأحزاب عن طريقهم بالشرعية المزيفة .

فبعد موافقة بورقيبة على مفضض على الإعتراف بثلاثة أحزاب سياسية جديدة ، وبعد حل مجلس النواب المنتخب فى أعقاب ثورة الطلاب فى شهر يناير عام ١٩٧٨ ، بعد الاعلان عن انتخابات حرة جديدة . بدأ بورقيبه يقود لعبة الانتخابات القذرة لتزييف الارادة الشعبية ، وتزوير الاجماع الوطنى .

وقد جرت العادة فى العالم العربى أن يدافع أنصار أى نظام فاشل عن رئيسهم بالصاق التهم المنسوبة اليه بحاشيته، وكأن الرجل كان أيضا ضحية كمواظنيه ، وهذا بالطبع هراء واستهزاء بالشعوب وارساء لمبدأ عجيب مقاده أن ما هو سليم من قرارات ينسب للرئيس ، وما هو خطأ ينسب لحاشيته ووزرائه أو مساعديه !

ورغم أن بعض المنتفعين من حكم بورقيبه حاولوا ممارسة هذه الطريقة فى الدفاع عن رئيسهم الا أن الثابت أن الرجل هو الذى كان يضرب الشرعية من خلال تعليماته وأوامره هو شخصيا .

فقد كان بورقيبه رغم موافقته على الاعتراف بأحزاب سياسية جديدة يخشى على حكمه من رياح التغيير ، التى قد تعصف به مع ظهور قوى سياسية جديدة ، أو بمعنى

أدق معارضة قوية لنظامه ، وبالتالي سعى بورقيبه لافساد العرس الديمقراطي ، بشتى الطرق ، واجهاض الربيع السياسي ، الذي كانت تنتظره تونس على أحر من الجمر .

وليس هذا فقط .. بل ان الصحافة في تونس أخذت نصيب الأسد من هذه الدكتاتورية في ظل الحبيب بورقيبه الذي كانت تؤرقه تلك المقالات التي تنادى بالديمقراطية الحقة ، وليست المزيفة .. ومنها مثلا « المنار » التي كتبت في ١٠ مارس عام ١٩٨١ عن ذكرى الاستقلال وعددت مآثر بقية المناضلين السياسيين التونسيين ، فما كان منه إلا أن أمر باغلاقها !! أما الإصدار الثاني فهو مجلة « الموقف » التي جاء بقرار مصادرتها أنها تهاجم الدين !!

ومن أشهر مواقف بورقيبه مع الصحافة ثورته العارمة بمجرد أن لمح صورة أحد قادة المعارضة التونسية وهو أحمد المستيري (الأمين العام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين) على غلاف مجلة الغرب وكان ذلك في شهر اكتوبر عام ١٩٨٢ .

أيضا من الأمور المؤسفة والتي ارتبطت بعهد هذا الديكتاتور لجوؤه الى محاكمة الصحفيين حيث انه مثلا في ٨ يوليو ١٩٨٦ وقف مدير مجلة حقائق أمام المحكمة من أجل تهمة ملفقة ، فقد أراد الحاكم أن يعاقبه على الصراحة التي تخلى بها حين فضح في مجلته الفاسدين الحقيقيين الذين يتحركون في الظلام !!

وفي تلك الفترة بدأ نظام الرئيس بورقيبه يترنح رويدا رويدا ، وأخذت قراراته تتخبط ، واستبداده يتصاعد ، وبدا وكأنه لا يستطيع أن يسيطر على انفعالاته وثوراته . وهنا كانت بداية النهاية .

فقد وجه بورقية ضربة أخرى للديمقراطية المزعومة بتلفيق التهم لمعارضيه ، وتقديمتهم الى محاكمات غير عادلة حتى أن وزراء بورقييه كانوا اذا حاولوا ارضاءه ، وتعزيز موقفهم لديه ، يضربون معارضيه ، ويمثلون بهم بأبشع الصور .

ومن أمثلة هذه الممارسات الديكتاتورية التى أثارت جموع الشعب عليه ، وجعلتهم يتمنون خروجه من السلطة ، بعدما كانوا يلتفون حوله ، وينظرون الى على أنه المنفذ المنتظر .. من هذه الأمثلة : المحاكمة التى تعرض لها عدد من جماعة الاتجاه الاسلامى فى يوليو عام ١٩٨١ . بحجة وجود مخطط ، هذا المخطط الذى قدمه آنذاك وزير الداخلية ادريس قيقه والذى ظن أنه بتقديم هذا المخطط قد اكتشف مؤامرة لخلع الديكتاتور .

وكان وزير الداخلية يضخم خطر جماعة الاتجاه الاسلامى كذبا وبعدا عن الحقيقة، فقد كان يمد بورقييه بالحجج والإتهامات الموجهة الى الجماعه وقرائن الأعمال التى يخططون لها !! ولقد عادت عمليات قمع الاسلاميين بشدة وعادت أجهزة الأمن تضرب الصحف لأتفه الأسباب !!

ومن بين المهازل التى وقعت فى عهد الحبيب بورقييه وجعلت أيامه قليلا على كرسى الحكم .. بل عجلت بالعد التنازلى لرحيله أحداث الطلبة التى وقعت فى عام ١٩٨٦ ، على أثر مقتل أحد الشباب على أيدي الشرطة بالرصاص ، وقتها زاد الغليان واشتدت أحداث العنف فى كلية الآداب والعلوم الانسانية ، الأمر الذى ترتب عليه اغلاق الكلية الى أجل غير مسمى وإعادة تنظيم التعليم العالى بانشاء

ثلاث جامعات وتعيين العمداء بعد أن كان ساريا مبدأ انتخابهم ومما لا شك فيه أن مثل هذه القرارات الخطيرة كانت تراجعا عن المكاسب الجامعية ، وعن الهياكل الديمقراطية ، التي ناضل من أجلها الطلبة والأساتذة على حد سواء . ورقد رفض هذا الشكل المتخلف من التسلط، الذى يمارس بهراوات البوليس .

ولقد زادت هذه الأحداث من غضب بورقييه على الطلبة وعلى الاتجاه الاسلامى ، الذى كان وراء هذه الأحداث ، الأمر الذى جعله يعطى الأوامر لمزيد من العنف ، واستخدام الكلاب لنهش أجساد الطلبة المشاغبيين !! ومنذ ذلك اليوم صب بورقييه جام غضبه على جماعة الاتجاه الاسلامى ، ذاكرا بخير كل صباح ، ذلك الكلب البوليسى الذى عض أحد الطلبة الى حد قطع أجزاء من لحمه ، مرددا أمام بعض وزرائه : جازى الله هذه الكلاب الوفية !!

وكرد فعل لغضب الرئيس بورقييه واحساسه بان القرار يتقلص من بين أصابعه ، أصدر العديد من القرارات التى بها استبعد نصف حكومته واستبدل بهم أهل الثقة ممن يحيطون به .. فقد جاء الموسم المضحك المبكى للاقالات التى أطلق عليها الشارع التونسى اسم مسلسل الاثنين وراح ضحيتها محمد مزالى رئيس الوزراء وعدد من الوزراء الذين لم يقبلوا أن تداس كرامتهم من طرف القلة المتسلطة !! كما ذهب ضحيتها هيبة الدولة وحرمة وزرائها . الذين لم يقبلوا هذا السلوك الديكتاتورى من بورقييه نفسه . وهكذا كان المسلسل الذى يحرك حلقاته بعض المخرجين

والذى أفقد الدولة مصداقيتها وحول الأمر الى مهزلة يتداولها التونسيون فى المقاهى والأسواق ، ذاكرين أسبابها بسخرية نالت من النظام !!

وهناك مهزلة أخرى جديدة وقعت فى عهد الديكتاتور العجوز ألا وهى الحالى ادارة الشعائر الدينية بوزارة الداخلية مثلما فى فرنسا ، وكل هذه الاجراءات التعسفية ، وهذه الممارسات الغريبة ارتبطت بفضيحة الغاء الديمقراطية داخل الحزب الحاكم ، أثناء المؤتمر الثانى عشر ، وانتخاب بورقيبه رئيس للحزب مدى الحياة !

والعجيب أن بورقيبه لم يكن يتورع أبدا عن الصاق أحط التهم حتى بأولئك الذين عملوا معه ، وخدموا نظامه ، وشاركوا فى حمايته من الانهيار والسقوط من هؤلاء رئيس الوزراء محمد مزالى ، وله قصة مع بورقيبه ليست سوى مثال للعشرات من رؤساء الحكومات الذين عصف بهم بورقيبه ، وانقلب عليهم حتى أطلق عليه أكل الرجال .

فقد أقال الرئيس التونسى الحبيب بورقيبه رئيس وزرائه محمد مزالى الذى كان يعده لا يكون خلفا له فى رئاسة الدولة .

ولم يقدر الرئيس التونسى أى أسباب لتلك الإقالة واكتفى ببيان مقتضب أعلن فيه تنخيه محمد مزالى .

واذا راجعنا ما حدث فان كل الشواهد كانت تؤكد أن نجم مزالى كان فى القمة وان تدريبه لكى يحتل مقعد الرئاسة كان يسير سيرا مرضيا وما بين الصعود والهبوط المفاجيء فان مزالى ، أو المقربين منه لم يكونوا ليتوقعوا هذا الهبوط !

ولد محمد مزالى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بمدينة المنستير مسقط رأس الحبيب بورقيبه الرئيس التونسى وبعد أن أتم تعليمه الأول التحق بمدرسة الصديقة بتونس ثم التحق بكلية الاداب فى باريس .

وكان أول منصب أسند اليه هو منصب نائب عام الشباب والرياضة سنة ١٩٥٩ ثم عين بعد ذلك بخمس سنوات كعضو فى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الدستورى الحاكم ثم عضوا فى المكتب السياسى للحزب منذ عام ١٩٦٤ وحتى قرار اقالته المفاجئ .

ومزالى متزوج وأب لستة أطفال ، وزوجته هى السيدة فتحية مزقى وزيرة شئون الأسرة والنهوض بالمرأة وكان بورقيبه قد عزلها من منصبها بعد أيام من مؤتمر الحزب الذى أكد فيه ثقته فى زوجها محمد مزالى .

ومحمد مزالى أديب وكاتب له عدة مؤلفات هى « الديمقراطية » ، « من وحى الفكر » ، و « مواقف ودراسات » .

وقد حمل عهد مزالى مبدأ الانفتاح والتحديث ، والذى يبدو أن تونس لم تكن مهيأة لتقبله ، وكانت أول هزة تلقاها مزالى وحكومته فى يناير سنة ١٩٨٤ عندما قامت حكومته ببناء على أوامر وتعليمات صدق عليها الرئيس برفع أسعار السلع الغذائية وخاصة الخبز . وما صاحب ذلك من مظاهرات واضطرابات عرفت فى ذلك الوقت (بثورة الخبز) ولم تهدأ الأحوال الا بتدخل مباشر من بورقيبه نفسه عندما أعلن عن عودة الأسعار الى ما كانت على مرة أخرى .

كما واجهت حكومة مزالى مجموعة من الاضطرابات الطلابية داخل جامعة تونس وخاصة من جانب الطلبة المسلمين الأصوليين ممادعا

مزالى الى تغيير وزير التعليم التونسى واجراء عدة تعديلات وزارية بتأثير من الرئيس التونسى الحبيب بورقييه من أجل فرض سيطرة الحكومة على الموقف المتدهور داخل الجامعة .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد حيث تطورت الأمور بصورة مؤسفة وأصبحت ثورة بورقييه على مزالى عارمة وفاقت جميع التوقعات .

وبالتالى لم يكن مفاجأة لأحد ذلك الحكم القضائي الغيابى الذى اصدرته محكمة الجنايات فى تونس ضد محمد مزالى رئيس الوزراء التونسى عقب إقالته وقضت فيه عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة وتغريمه ٣٠٨ آلاف دينار تونسى أى ٤٠٠ ألف دولار علاوة على دفع ٥٠٠ الف دولار للدولة وذلك بعد أن ادانته بتهمة الاختلاس وسوء الادارة.

ووفقا لعريضة الاتهام فان مزالى متهم بالاستيلاء على أكثر من ٢٨٥ الف دينار لأغراض شخصية خلال الأعوام التى أمضاها فى رئاسة الحكومة التونسية من ابريل ١٩٨٠ الى يولية ١٩٨٦ وتشمل عمليات الاختلاس مؤلفات أدبية واستغلال منصبه فى وضع السيارات الحكومية والمنازل الخاصة بشئون الحكومة تحت تصرف أسرته بدون وجه حق .

وتشمل عريضة الاتهام اختلاس مبالغ طائلة وتحويلها للصرف منها على نفقات صيانة وترميم منزله الشخصى الواقع على مقربه من تونس العاصمة وشراء أثاث وتجهيزات ودفع مرتبات ١٢ شخصا من العاملين فى خدمته ووضع ١٥ سيارة حكومية تحت تصرف افراد أسرته يستخدمونها لأغراضهم الشخصية .

وكان مزالى الذى أقاله الحبيب بورقيبه من منصبه فى يولييه عام ١٩٨٦ قد حكم عليه فى اكتوبر من نفس العام بالسجن لمدة عام لاحتيازه الحدود التونسية بصورة غير مشروعه للفرار الى سويسرا عن طريق الجزائر فى شهر سبتمبر كما حكم عليه فى ديسمبر بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة القذف والادلاء للصحف بتصريحات شائنة ومهينة ضد تونس والزعماء التونسيين منذ نفيه الى الخارج .

لكن حتى حكم محكمة الجنايات الذى صدر ضد مزالى لا يعدو أن يكون حلقة من حلقات الانتقام والثأر ضد هذا الرجل الذى أثار جدلا كبيرا أثناء توليه الحكم فى تونس ودانت له الأمور فى فترة من الفترات وقفزت شعبيته فوق شعبية الحبيب بورقيبه خصوصا فى المرحلة الأخيرة من حكم سنواته الست من عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ . وربما كان هذا هو أحد أهم أسباب انقلاب الديكتاتور العجوز ضده !

لقد انتهج محمد مزالى رئيس الوزراء السابق نهجا متميزا خلال فترة حكمه اتسمت بقدر من الليبرالية والوطنية ، وحقق امجادا شخصية كان يعتقد أنها تمهد له لخلافة الرئيس الحبيب بورقيبه (٨٣ عاما) عن جدارة شعبية خاصة وأن الدستور التونسي ينص على أن رئيس الوزراء يتولى منصب رئيس الجمهورية مباشرة فى حالة وفاة الأخير .

لقد شبت فكرة التعريب فى تونس وترعرعت فى عهد مزالى سياسيا وثقافيا ، واتخذ مواقف متشددة من الولايات المتحدة فى تأييدها لصور العدوان الاسرائيلى على الأراضى العربية خاصة فى أعقاب الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير فى تونس ، وأدان الغارات الأمريكية

على مدينتى بنى غازى وطرابلس الليبيتين رغم معارضة بورقيه نظرا للموقف العدائى الذى تتخذه ليبيا ضد تونس وحرصا على ارضاء الصديق الأمريكى الذى أبدى استعدادة للوقوف الى جانب تونس فى مواجهة التهديدات الليبية .

وكان مما أقلق بورقيه من مزالى أيضا ترحيب الأخير الشديد باستقبال قيادة منظمة التحرير فى تونس عقب خروجها من لبنان عام ١٩٨٢ ، ولعله من الأمور التى ساهمت فى حالة العداء المستحکم بين مزالى ووسيلة بورقيه مطلقة الرئيس بورقيه حاليا وزوجته آنذاك وصاحبة السهم الأعظم فى عملية تغريب تونس .

وقد عمد مزالى الى بلورة هذه « الليبرالية المزالية » والتعريب فى كل شىء وبالذات فى مجال التعليم ، فقد ولى زوجته فتحية مزالى وزارة التربية لتحقيق الالتزام الفعلى فى تعريب التعليم فى كافة مراحله .

وقد منيت ليبرالية مزالى بانتكاسة خطيرة أثناء مظاهرات الخبز عام ١٩٨٤ التى أعقبها تعيين مزالى وزيرا للخارجية الى جانب رئاسته للحكومة ، ولكن بعد فترة من انتشار شعبية مزالى أصر الرئيس بورقيه على انتزاع منصب وزير الداخلية واعطائه الى جنرال عسكرى هو زين العابدين بن على (الرئيس الحالى) .

ويبدو أن الأسلوب الوسط الذى انتهجه مزالى لم يعجب بورقيه ولا زوجته السابقة التى كان له تأثير خطير على القرار السياسى ، وكان هناك صراع خفى على السلطة وخلافة بورقيه بينها وبين مزالى ، ولكنها على كل حال تركت الحكم قبله ربما لانها تعجلت ، وقد أرسله

الحبيب بورقيبه اليها وهى فى الرياض بعد فترة من الخلافات بينها، ولكن مزالى فشل فى اقناعها وتم الطلاق بين الزوجين وسافرت وسيلة الى امريكا واختارتها منفى لها ، ولهذا قصة أخرى تمثل حلقة من حلقات انهيار نظام حكم الديكتاتور العجوز !

ولم يكن زواج الحبيب بورقيبه عام ١٩٦٢ ، من وسيلة بنت عمار التى كانت تحب أن يناديها مرافقوها باسم شجرة الدر ملكة مصر الشهيرة هو الزواج الأول له ، كذلك لم يكن الحبيب بورقيبه هو الرجل الأول فى حياتها.

لقد كان للحبيب زوجته الأولى ، وهى فرنسية ، تعرف اليها فى باريس ، خلال الشباب والدراسة ، وبداية الطريق للكفاح من أجل الاستقلال ، ولقد أنجب منها ولده الوحيد .. الحبيب بورقيبه الابن ثم ماتت الزوجة الأولى الفرنسية ، ولم يفكر بورقيبه فى الزواج بعدها ، لفترة طويلة ، بسبب تفرغه لقضية استقلال بلاده ، والذى تحقّق بالفعل عام ١٩٥٦ . بمساعدة الأمم المتحدة ، وبعد بروز نجم بورقيبه داخل بلاده كرئيس محبوب نجح فى انتزاع الاستقلال ، وشرع فى بناء دولة حديثة، بدأ يفكر فى الزواج ، واختار بالفعل ، سيدة تونسية من أسرة شديدة الثراء والعراقة ، وكانت هى السيدة وسيلة بنت عمار ، التى سبق لها الزواج أيضا لفترة ، من أحد أقاربها الأثرياء ، من أسرة عمار ، وقد أنجبت منه طفلة واحدة اسمها نبيلة ، كبرت الآن ، وأصبحت زوجة لرجل أعمال تونسى شهير اسمه الترجمان ، وقد دخل هذا الرجل السجن فى نهاية حكم بورقيبه بتهمة تتعلق بالفساد .

وعندما تركت وسيلة زوجها الأول ، اختارها الحبيب بورقيبه ، عام ١٩٦٢ ، لتكون زوجته الثانية ، ولتكون فيما بعد مصدر فخره وسعاده ، ومنحها لقباً سامياً هو الماجدة وهو يوازي السيدة الأولى ، أو صاحبة الفخامة ، وقد ظلت محتفظة بهذا اللقب المهيّب حتى جردها منه بنفسه كما فعل مع رؤساء حكوماته ووزرائه !

ولكن كيف جاء طلاق الماجدة وسيلة التي بكى الحبيب بورقيبه عند زواجه بها .. وأفرج عن ٤٢٩ سجيناً بالمناسبة ومنح التلاميذ عطلة نصف يوم !؟

لقد جاء طلاق وسيلة بنت عمار من الحبيب بورقيبه كأشهر طلاق سياسى فى القرن العشرين . فقد جاء فى صورة بيان عن رئاسة الجمهورية فى تونس دون علم الزوجة ، نصه

قضت المحكمة الابتدائية بتطليق الرئيس التونسى الحبيب بورقيبه لزوجته السيدة وسيلة بن عمار .

وقد وقع هذا الطلاق بموجب الضرر منها وانه تقرر حذف لقب الماجدة عنها وذلك لادلائها بتصريحات واتخاذها مواقف مخلة بالدستور بدون اعلام رئيس الجمهورية أو استئذانه ، ويذكر أن السيدة وسيلة تعيش خارج تونس منذ بضعة أشهر على أثر خلاف مع الرئيس بورقيبه .

وبصفة عامة فان ما حدث لم يكن مفاجأة لأحد فالماجدة بورقيبه كانت بالفعل منفصله عن زوجها الرئيس بورقيبه منذ فترة بل وكانت مقيمة فى الخارج ما بين باريس وواشنطن .

لقد كان إعلان الطلاق هو الحلقة الأخيرة فى لعبة الصراع على السلطة فى تونس منذ بداية الثمانينات بين الصفوة الحاكمة فى البلاد .. وكان الرئيس بورقيبة قد بدأ عملية تصفية لكل العناصر المعارضة له سواء داخل الحزب الدستورى الحاكم ، أو فى صفوف المعارضة ، والتي بدأها بتصفية الحبيب عاشور رئيس اتحاد العمال التونسى ثم أعقبها بأكبر المفاجآت وهى عزل رئيس وزرائه محمد مزالى وزوجته فتحية مزالى من منصبها بل ومن عضوية المكتب السياسى للحزب الدستورى الحاكم .

ولم تكن هى المرة الأولى التى يحدث فيها مثل هذا الخلاف بين الحبيب بورقيبة وزوجته السابقة .. ففى نهاية عهام ١٩٨٣ ونتيجة الانتقادات الشديدة التى وجهتها الماجدة بورقيبة فى حديث لأحدى المجلات الفرنسية باجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية بعد وفاة بورقيبة بثلاثين يوما بدلا من تولى رئيس الوزراء الدولة طبقا للدستور علاوة على انتقادها لأعمار الطبقة الحاكمة فى تونس والتى تجعلها منفصلة عن الشعب التونسى الذى يتكون أغلبه من الشباب وذلك بسبب فارق السن .

وعندما أعلن بورقيبة رفضه لمقترحات زوجته رحلت وسيلة بورقيبة الى الرياض فى ابريل ١٩٨٢ ، ومكثت هناك حتى أغسطس عام ١٩٨٣ ، وذكرت الأنباء فى تونس فى ذلك الحين أن السيدة الأولى مريضة بالقلب وتلقى العلاج ، ولكن ظهر كذب تلك الادعاءات عندما استقبلت الماجدة بورقيبة كلا من رئيس منظمة التحرير وعدد آخر من الشخصيات الرسمية .. ونتيجة للاحراج الذى سببته الماجدة لزوجها بورقيبة أرسل اليها رئيس وزرائه محمد مزالى ليقنعها بالعودة الا أنها رفضت فعهد محمد مزالى الى انتهاز الفرصة وتدعيم مركزه فأخرج

اثنين من الوزراء المواليين للماجدة بورقيبه من الوزارة فى تعديل محدود .
وخلال عهد الهادى نويره رئيس الوزراء التونسى الأسبق تبين الى
أى حد وصل الصراع بين الصفوة الحاكمة على السلطة .

فقد تفجر الصراع بين وسيلة ومحمد الصباح الأمين العام الأسبق
للحزب الدستورى والهادى نوبرة الذى كان يعده بورقيبه لخلافته ومن
خلال الاتهامات المتبادلة بين الطرفين تكشفت فضائح هذه الصفوة ..
فالوسيلة بورقيبه اتهمت الهادى نوبرة بالثراء الفاحش غير المشروع عن
طريق استيلائه على بعض الأملاك الخاصة بالأجانب فى
تونس وتهريب أموال الدولة الى الخارج .. بل وهددت الوسيلة بورقيبه
بفضح دور نوبرة فى الانتخابات التى تمت فى ذلك الحين .. واتهم نوبرة
محمد الصباح بأنه يحاول التآمر للوصول الى السلطة وفى النهاية أصيب
الهادى بانفجار فى شريان المخ أدى الى إصابته بشلل نصفى وابتعاده عن
الحياة السياسية تماما .

وفى الجانب الآخر فإن محمد الصباح هدد وسيلة بفتح ملفها حول
الصفقات السرية التى عقدتها مع جهات معينة باشتراكها مع حسان
بالخوجة أحد الوزراء السابقين فى عقد صفقات شخصية مشبوهة
والتلاعب بأموال الدولة .. بل وهدد بكشف استيلائها على مجوهرات
أسرة باى تونس السابق وتهريبها الى روما عن طريق منذر بن عمار أخوها
وسفير تونس فى العاصمة الايطالية روما .. ثم تديرها حادث اغتيال
ضابط الشرطة التونسى بن جعبان بسبب اطلاعه على تفاصيل السرقة
وتهريب المجوهرات للخارج .

أما ما دعا الرئيس بورقييه الى هذا الطلاق هو ارتفاع حدة الانتقادات التى وجهتها الماجدة بورقييه الى زوجها وخططها فى الفترة الأخيرة مما دعا بورقييه الى اعلان الطلاق كخاتمة لمسلسل التخلص من كل مراكز القوى والتأثير على دائرة صنع القرار فى تونس .

ان ما حدث فى تونس لا يخرج من كونه صورة طبق الأصل لما يحدث داخل أنظمة الحكم المتخلفة فى العالم الثالث والعالم العربى على وجه الخصوص فبمجرد وصول أحد الرؤساء الى - السلطة تفتخ شهية الزوجة من أجل ممارسة فريدة من السلطات .

لقد أحببت الماجدة وسيلة بنت عمار دائما أن تكون هى شجرة الدر المصرية ، وأن تكون الحاكم الحقيقى لتونس ، وقد ساعدها على ذلك شيخوخة زوجها الرئيس بورقييه ، ومرضه ، واعتداده بنفسه ، وبزعامته التاريخية .

والغريب أن وسيلة بورقييه التى غادرت تونس قبل هذا الطلاق قالت من مقر اقامتها فى باريس وقتذاك انها لم تعلم بنبأ طلاقها الا من الصحافة !

وهكذا تخلص من محمد مزالى ، لانه كان أقرب الرجال احتمالا للفوز بالخلافة ، فخلعه . كذلك الماجدة وسيلة بنت عمار أقوى من كل رجال البوليس ، وأول من تجرأ وطالب بتعديل الدستور فيما يتعلق بخلافة الرئيس .

وبالطبع فان مثل هذا الكلام ، كان يزعم بورقييه الى أقصى حد ، وجعله ينسى قصة طويلة ارتبط خلالها اسمه باسم وسيلة بنت عمار

والتي منحها طوال ٢٤ عاما ثقة بغير حدود . وجعلها أشبه بملكة متوجة ، وكانت الجماهير التونسية تهتف بحياتها فى الشوارع ، فى المناسبات العامة ، والأعياد الوطنية ، وكانت لديها سطوتها ونفوذها على كل رجال عصرها فى تونس .

والحقيقة انه ليس هناك من حاكم عربى أثار جدلا واختلافا حول مواقفه الساسية وخاصة تلك التى تتعلق بقضايا قومية مثلما كان عليه الحال مع الحبيب بورقيبة .

فقد كان لبورقيبة رؤية خاصة للأحداث الخارجية كانت مصيبة أحيانا بل وأثبتت الأيام صحتها خاطئة للغاية فى أحيان أخرى .

فقد كان بورقيبة فى الخمسينات أول من نادى بحتمية التفاوض مع اسرائيل . ودعا الفلسطينيين للجلوس مع الاسرائيليين فى محادثات سلام . وما أن أشار بورقيبة بهذا الاقتراح حتى اتهمته أنظمة عربية كثيرة وعلى رأسها نظام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالخيانة ، والعمالة والتآمر رغم أن التاريخ أكد أن الرجل كان مصيبا فيما وصل اليه .. وها هم الفلسطينيون والاسرائيليون يوقعون اتفاق سلام بعد سنوات من التفاوض .

ومن أطرف المواقف السياسية التى مرت ببورقيبة ثورة عبد الناصر عليه عندما طالب بالتفاوض مع اسرائيل واتهامه بأبشع التهم ثم وهذا هو أطرف ما فى الموضوع رفضه استلام رسالة من بورقيبة من سفير تونس ونشر الصحف فى الصباح التالى مانشيتا ضخما على صدر صفحاتها الأولى بأمر من عبد الناصر : رسالة بورقيبة لعبد الناصر عادت اليه دون أن تفتح !

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد نشرت جميع الصحف أيضا أن رجال الدي الاسلامى حكموا على الرئيس التونسى بورقييه بانه خارج على الجماعة . واعلنوا أن تصريحاته بشأن قضية فلسطين والصلح مع اسرائيل خروج على تعاليم الدين وعلى اجماع الأمة . وقالوا ان قضية فلسطين اسلامية وهى قضية كل مسلم وكل عربى ..

فقد عقد مؤتمر كبير فى جامعة الأزهر بناء على تعليمات حكومية حضره عدد كبير من الطلاب الوافدين من آسيا وافريقيا ، وأعلن المؤتمر استنكاره لموقف بورقييه ولقبه باسم الغريب بورقييه ، لانه أصبح غريبا بين العرب .

وتحدث فى المؤتمر الأستاذ أحمد حسن الباقورى مدير جامعة الأزهر فقال ان بورقييه بموقفه قد خرج على وحدة الصف . وقال ان قضية فلسطين قضية كل عربى وكل مسلم ، وواحب على كل مسلم أن يقدم نفسه وماله فداء لإستعادة الوطن السليب حراً عزيزاً ، وخاطب الطلاب قائلاً : ان طريق الجهاد أمامكم ، فانتظموا جميعا فى كتائب الجهاد لخوض المعركة الفاصلة مع الاستعمار والصهيونية . فان فلسطين أمانه فى عنق كل مسلم .

وتحدث الدكتور على مطاوع عميد كلية الطلب بالأزهر فقال ان بورقييه سرطان فى جسم الأمة العربية ولقد فشلنا فى علاجه بتره حفاظا على سلامة الأمة العربية .

وبعد ذلك تعاقب طلبة البعوث من مختلف الدول الاسلامية فى القاء الكلمات عن موقف بورقييه وقد أجمعوا على أنه خيانة لقضية العروبة والاسلام ووصفوا بورقييه بانه عميل للاستعمار والصهيونية !!

ومن تصريحات بورقيبه الشهيرة التى أنارت جدلا واسعا ما قاله من أنه لا يوجد شيء اسمه إفريقيا ، بل هناك عدة تسميات لأفريقيا ، فإذا كانت إفريقيا وحدة جغرافية ، فإن هذه الوحدة لم توجد فى الأذهان الا من وقت قريب جدا . وقال ان هناك إفريقيا البحر المتوسط . وإفريقيا الصحراء . وإفريقيا السوداء . وإفريقيا البيضاء ولكنها وجدت وعاشت على مر القرون .. منفصلة !!

واستطرد بورقيبه يقول : بالإضافة الى هذا توجد أفريقيا ذات الطابع الانجليزى وأفريقيا الفرنسية وإفريقيا الاسبانية . ولذا كان من العبث القول بان من الممكن توحيد أفريقيا كلها - وإذا لم نضع مثل هذه الحقيقة نصب أعيننا . فأننا سنجد أنفسنا قطعاً أمام هوة عميقة تكاد تقع فيها . وختم بورقيبه قوله بان انقسام أفريقيا هو انقسام لا بد منه .

كما اتهم الجزائريون بورقيبه فى الخمسينات أيضا بأنه صديق الغرب على حساب العرب . واتهموه أيضا بأنه خان الجزائريين ، وأنه عميل رسمى لفرنسا .

وقد كان بورقيبه غريبا للغاية عندما أعلن انه يؤيد استفتاء ديجول فى الجزائر ويرجو أن ينال الاستفتاء موافقة اجماعية حتى يظل ديجول فى الحكم . أدلى بورقيبه بهذا التصريح بعد أيام فقط من استشهاد ألف جزائرى فى المذبحة التى حدثت أثناء زيارة ديجول ، ونسى بورقيبه ان شعب الجزائر أبدى رأيه صراحة فى الاستفتاء وأنه عرض صدور الملايين من أبنائه للرصاص ليعلن للعالم انه

ضد استفتاء ديجول فى الجزائر وقالت الدوائر المطلعة ان بوقيه يتحدى شعور العرب جميعا ويدوس على الأرواح الطاهرة لألف جزائرى استشهدوا دفاعا عن حرية بلدهم وان بوقيه متحمس لسيدته ديجول أكثر من تحمس الفرنسيين ، وهو يتمنى أن يموت ملايين الجزائريين ويبقى ديجول فى الحكم على أن يعيش شعب الجزائر .. ويذهب ديجول .

كما كان بوقيه قد صرح فى شهر يونيو من عام ١٩٦٠ بأنه على استعداد لضم تونس لفرنسا اذا كان ذلك يساعد على انتهاء الثورة الوطنية فى الجزائر !!

وهكذا انتهى الأمر بالرجل الذى كان ذات يوم رمزا لكفاح شعبه ، وأملأ لقومه فى غد أفضل ! ولكن من هو بوقيه .

ولد الحبيب بوقيه فى ٣ أغسطس ١٩٠٣ فى مدينة موناستير على الساحل الشرقى لتونس .. تخرج فى كلية الحقوق فى باريس ولع اسمه فى عالم المحاماة ثم بدأ يتدرج فى عالم السياسة واشترك فى الفترة من ١٩٣٠ الى ١٩٣٢ فى تحرير جريدة صوت تونس .

ثم انتخبت مع أربعة من زملائه أعضاء فى اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى ولكن ما لبث أن دب الخلاف بين الزعماء القدامى والحبيب بوقيه ورفاقه استقال على أثرها هو وزملاؤه وبدأ الاتصال بالجماهير ليسفر عنه انعقاد مؤتمر فى قصر صلال عام ١٩٣٤ وتشكل بمقتضاه الحزب الدستورى الجديد .

وقد بدأت السلطات الفرنسية تفتن الى نشاطه وألقى القبض على بوقيه ورفاقه ثم نفهم الى الصحراء التونسية .

وظل بورقيبه معتقلا حتى استجاب الاستعمار للضغط الشعبى وأفرج عن بورقيبه وتمت أول تجربة للحوار التونسى الفرنسى باءت بالفشل وبدأ الكفاح مرة أخرى بعقد المؤتمر الثانى للحزب فى العاصمة سنة ١٩٣٧ حيث سالت الدماء فى تظاهرات ١٩٣٨ وقبض على بورقيبه وهو فى فراش المرض وأودع السجن فى تونس وفرنسا حيث قضى فيها ٥ سنوات حتى أفرج عنه الألمان أثناء استيلائهم على القطاع الجنوبى من فرنسا فى ديسمبر ١٩٤٢ .

وعقب اطلاق سراحه عاد الى تونس عام ١٩٤٢ وواصل الكفاح سرا حتى سافر الى القاهرة ١٩٤٥ فى رحلة مليئة بالأخطار غبر فيها الصحراء التونسية والليبية ليصل الى صحراء مصر .. وفى مصر اسقبله المصريون بالترحاب والتكريم ووفرت له الحكومة المصرية السكن ونفقات حركته الوطنية .. وواصل النضال من أجل تونس وفتح مكتب المغرب العربى واتخذة مقرا للدعاية وكسب الأنصار للقضية التونسية ولقضية البلدين الشقيقين الجزائر والمغرب .

ومن القاهرة سافر الى نيويورك فى رحلة مليئة بالنشاط السياسى ثم عاد الى بلاده وأخذ يتصل بالجماهير ويزور كل مناطق تونس الى أن قبض عليه فى يناير ١٩٥٢ لتلتهب نيران الثورة .

وفى ظل الحراسة أشرف على المفاوضات بين مندوبى فرنسا وتونس .. وفى ابريل ١٩٥٦ عاد الى بلاده .. وشكل أول حكومه مستقلة . وفى ٢٥ يوليو ١٩٥٧ الغيت الملكية وأصبح بورقيبه أول رئيس للجمهورية التونسية .

وفي عام ١٩٥٨ أنشأ البنك المركزي التونسي وأصبح الدينار التونسي هو العملة الرسمية وحرر تونس من القيود الاقتصادية الفرنسية خاصة في تعاملاتها الخارجية .

وقد احتفظ بورقيبه بالثقافة التونسية وكانت زوجته الأولى متيلدا لوران فرنسية الأصل واختار نجلهما الحبيب الابن كأول سفير لتونس في الولايات المتحدة ثم عينه وزيرا للخارجية .

ثم طلق بورقيبه زوجته الفرنسية وتزوج السيدة وسيلة عمار التي اتهمت بالسيطرة على شئون الدولة الى أن انفصل عنها . وإذا كان هذا هو بورقيبه فمن هذا إذن هذا الرجل الذي استطاع أن يسقط الفارس من فوئ ظهر جواده الذي سار به أكثر من ثلاثة عقود من الزمان ؟ وكيف فعل ذلك ؟

بدأ زين العابدين بن علي حياته ضابطا بالجيش بعد أن حصل على شهادة مهندس الكترونيات وحصل بعد ذلك على شهادات عسكرية من فرنسا منها شهادة من مدرسة المدفعية وشهادة من المدرسة العليا للمخابرات والأمن بالإضافة الى شهادة في المدفعية المضادة للطائرات من الولايات المتحدة .

وشغل زين العابدين بن علي منصب مدير الامن العسكري بالجيش من سنة ٥٨ حتى ٧٤ ثم عين ملحقا بديوان وزير الدفاع الوطني ثم مديرا للأمن الوطني من عام ٧٧ حتى عام ٨٠ .

وفي مايو من العام نفسه عين سفيرا لتونس في بولندا وفي ابريل ١٩٨٦ عين وزيرا للداخلية .. وكان يشغل الى جانب ذلك منصب الأمين العام المساعد للحزب الحاكم وعضو المكتب السياسي للحزب .

وقد تألق نجم زين العابدين بن علي منذ أن عين وزيرا للداخلية خلفا لمحمد مزالي رئيس الوزراء التونسي الأسبق الذي ضمت اليه وزارة الداخلية في أعقاب أحداث الخبز.

وفي السادس عشر من مايو ٨٧ أصدر الرئيس بورقيبه قرارا بترقيته في منصب وزير الدولة المكلف بالداخلية كما هو متبع في فرنسا وهذا أعطاه امتيازاً عن بقية الوزراء بحيث أصبح في درجة نائب رئيس وزراء . وكانت هذه الترقية التي منحت لزين العابدين وهو أول رجل من الجيش يتولى منصبا وزاريا في تونس مكافأة له على الموقف الحازم والحاسم الذي اتخذ في مواجهة تحركات عناصر الاتجاه الاسلامي في تونس ضد النظام الحاكم .

وفي الثاني من اكتوبر من نفس العام عين زين العابدين رئيسا للوزراء خلفا لرشيد بن صفر كما عين أمينا عاما للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم .

لم يكن هذا التعيين مفاجأة للمراقبين السياسيين في تونس حيث كان زين العابدين بن علي من أقوى الشخصيات في الحكومة .

وجاءت هذه التغييرات بعد عدة أيام من اصدار الأحكام في قضية حركة الاتجاه الاسلامي مما كان يوحي بان المرحلة التالية هي مرحلة الحفاظ على امن واستقرار تونس بعدما أثبت زين العابدين بن علي كفاءة في هذا الشأن حازت على رضا بورقيبه .

ولكن كيف حدث الانقلاب السلمى الفريد من نوعه ،
كيف عزل الرئيس من خلال كشف حكيم أو تقرير طبي
.. ما هى تفاصيل ذلك الحدث العظيم فى تاريخ تونس
التي كانت تندفع نحو الهاوية على يد رجل طعن فى
السن، ولم يعد لديه ما يقدمه ، بل لقد أضحى بقاؤه عبثا
ثقيلا ١٩

بمجرد أن صعد بن على لرئاسة الوزارة فوجيء منذ اليوم الأول بان
دوره لا يتعدى حدود موافقة الرئيس وتنفيذ أوامره ! وكان بن على يعلم
ويعرف أن الطريق الذى يسلكه الرئيس بورقيبه - فى أواخر حياته -
سيدفع البلاد الى مزيد من عدم الاستقرار . ويؤجج الصراع بين مختلف
القوى السياسية والحكم .. وان ذلك من شأنه أن يقضى على السياحة
المصدر الرئيسى لموارد البلاد الضعيفة ، وأدرك بن على أيضا أن مرحلة
الشيخوخة التى يعيشها الرئيس تنعكس بالسلب والتخبط على كل
تصرفاته ، وان الرئيس أصبح فى أخريات حياته متعطشا للدماء بدرجة
كبيرة ، ففى اجتماع عقده بورقيبه مع زين العابدين بعد صدور
الأحكام الأخيرة طالب بسرعة القبض على المحكوم عليم غيايا بالاعدام
تمهيدا لتنفيذ الحكم فيهم بعد اعدام اثنين من قادة الحركة ، كما
طالب بورقيبه باستخدام العنف ضد كل من تسول له نفسه الاخلال
بعملية الأمن فى تونس . ولأن زين العابدين وزير داخلية ويفهم تماما
مخاطر هذا الطريق فقد ارتأى أن من شأن ذلك أن يزيد من حدة
الصراع، ويدفع قوى كثيرة الى التعاطف مع حركة الاتجاه الإسلامى
والتي قد تلجأ الى العنف المضاد وهى كلها أمور ليست فى صالح البلاد
من قريب أو من بعيد . بل قيل إن بورقيبه هدد زين بانه اذا لم يلجأ

للحسم فانه سيعزله من منصبه فى أقرب وقت ويتولى هو بنفسه رئاسة الوزارة ، وقد كان طبيعيا والحال كذلك أن يلجأ زين العابدين الى الحيلة من أجل مصلحة تونس واستقرارها ، فوافق الرئيس وأكد له أنه سوف ينفذ أوامره حرفيا . ولكن بن على كان يضم شئنا آخر ، لقد تأكد له أن الرئيس لم يعد متمتعا بقواه العقلية وان مرحلة الشيخوخة قد نالت منه ، ولهذا لجأ الى الحسم ، فقد أصدر أوامر الى قوات الأمن باعتقال رجال بورقيبه المقربين فى منازلهم قبل أى شىء ، وبالفعل تحركت قوات الأمن وبعض فرق الجيش لتتخفظ على عدد من مساعدى بورقيبه أبرزهم محمد الصباح ومنصور السخيري ومحمود بن حسين رئيس سكرتارية بورقيبه واللواء محمد نعمان رئيس أركان القوات الجوية وأحد أقرباء بورقيبه واللواء غازى اسكندر صهر بن حسين والحبيب بورقيبه الابن.

وبعد فرض الاجراءات التحفظية على رجال بورقيبه الأساسيين ، كانت القوات تحاصر قصر الرئيس بورقيبه فى قرطاج بعد أن تم استبدال القوات التى كانت قائمة على أمر القصر ، ثم جاء وصل بن على نفسه ومعه سبعة من الأطباء التونسيين ليوقعوا الكشف على الرئيس بورقيبه وأعدوا تقريراً يؤكد الحالة الصحية المتدهورة للرئيس .. فى هذا الوقت كانت الاجراءات تسير على قدم وساق .

وجرى تشكيل غرفة عمليات فى الوزارة تولت تنفيذ مهام الانقلاب السلمى ، بينما تم تشكيل غرفتين للعمليات احدهما فى مقر جهاز الأمن الوطنى والأخرى فى مقر وزارة الدفاع . وبالرغم من أن زين العابدين بن على اتخذ قرار الانقلاب الشرعى

وحده ، فانه تفاهم مع وزير الدفاع صلاح الدين بالى فى هذا الشأن ، فوافقه الأخير على الفور ، وهذا يفسر بقاء وزير الدفاع فى موقعه وترقيته الى منصب نائب رئيس الوزراء .

والذين يعرفون حقيقة الأوضاع فى تونس يقولون ان الأمور الداخلية على اى الأحوال بيد الأمن الوطنى أكثر من أى شىء آخر وفى ليلة الانقلاب كانت هناك مشكلة أخرى تواجه الرئيس الجديد أيضا وهى أولاد الحبيب ، هؤلاء اللقطاء والأيتام والمشردون الذين تبناهم الحبيب بورقيبة وأعد لهم أماكن وقرى خاصة ، وأنشأهم على طاعته وتنفيذ أوامره ، وقد شكل كهؤلاء قوة لا يستهان بها سواء داخل بعض مؤسسات الجيش ، الا ان الرئيس الجديد نجح فى تجريد كافة العناصر التى لا يثق فى ولائها من كافة أسلحتها .

وبذلك أصبحت الأوضاع مهيأة لإعلان الحكم الجديد ، وتحسبا لأى تحرك مفاجئ فقد جرى نقل بورقيبة من قصره فى قرطاج الى مكان آخر داخل العاصمة التونسية تمهيدا لنقله الى صفاقس فى أقصى جنوب تونس معززا مكرما !



وسيلة بورتيفيه بجانب الرئيس السابق في مركب رئاسي . لقد كانت تصور دائما علي مراقبته والإلتصاق به أينما ذهب !

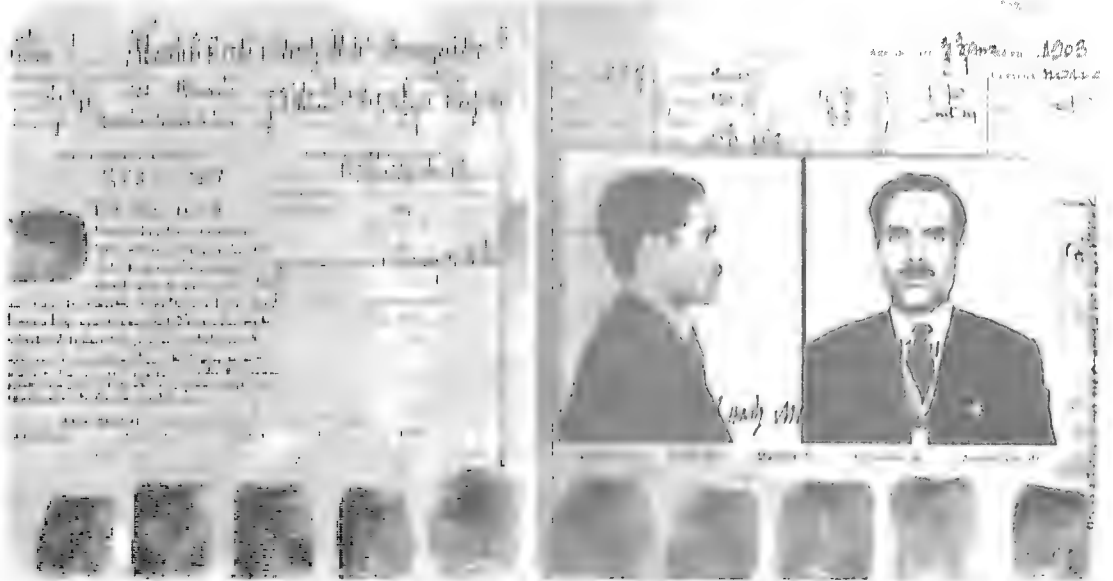


يورقيبه الرئيس الديكتاتور ، ولقطة له من مكتبه عندما
كان في قمة السلطة !



وسيلة بورقيبة كانت تحب أن يناديها مرافقوها بـ " شجرة

الدر " !



لقتان لبورقية الأولي في شبابه إبان نضاله الوطني قبل
السقوط ، والثانية صورة زنكوغرافية لبطاقة هويته في تلك
الفترة .



زين العابدين بن علي الذي لم يرضي عما وصل إليه حال
بلاده في نهاية حكم بورقيبة فقرر القيام بانقلاب سلمي لحماية
البلاد من الفوضى والضياع !

نمیری :۔ تخلت عنه البركة
فخرج من السلطة !



لقد ارتكب نمیری عدة جرائم في حق شعبه جعلت
خروجه من السلطة في النهاية أمرا حتميا !

السودان أكثر الدول العربية التي منيت بانقلابات عسكرية عنيفة ، ولم يكن الرئيس جعفر محمد نميري سوى حلقة من حلقات مسلسل الانقلابات العنيفة . فقد حصلت السودان في أول يناير عام ١٩٥٦ على الاستقلال تحت نظام حكم مدنى بقيادة اسماعيل الازهرى كرئيس للدولة وعبدالله خليل رئيسا لمجلس الوزراء . وبعد عامين ، أطاح الجنرال ابراهيم عبود بنظام الازهرى فى انقلاب عسكرى ، واقام مكانه نظاماً عسكرياً آخر استمر حتى اضطر عبود الى التنازل عن السلطة - رغماً عنه - بعدما اشتعلت ضده سلسلة من الاضطرابات والمظاهرات الشعبية الغاضبة على مدى شهرى نوفمبر واكتوبر ١٩٦٤ .

وعقب تنازل عبود ، تولى السلطة دكتور صادق المهدي كرئيس للدولة ، اما رئيس وزرائه فكان محمد احمد المحجوب ، وتم تشكيل الوزارة الجديدة فى اطار حكم مدنى . وهى حالة فريدة من النظم الانقلابية ان تعود السلطة من ايدى العسكريين وبالقوة الى عناصر مدنية.

وفى التاسع عشر من مايو عام ١٩٦٩ ، تمكن جعفر محمد نميري من الاطاحة بهذه الحكومة المدنية ، والاستيلاء على السلطة ، فى انقلاب عسكري وتأسس على اثره نظام حكم عسكري ثورى انتزع فيه نميري لنفسه منصب الرئيس . كما قام بتأسيس نظام الحزب الواحد .

وفى صباح يوم ١٢ أكتوبر عام ١٩٧١ ، وقف الرئيس السودانى الجديد جعفر نميرى يؤدى اليمين الدستورية ، امام جماهير الشعب فى مهرجان شعبى ، لم تشهد البلاد له مثيلا من قبل .

وجرت مراسم تنصيب نميرى ، كاول رئيس لجمهورية السودان الديمقراطية ، فى حفل رائع ، كان يفترض انه بداية لفترة حكم مدتها ٦ سنوات فقط ، كما يقضى الدستور .وقد وجه الرئيس نميرى كلمة الى الشعب السودانى عقب أداء اليمين قال فيها:

اننا نستقبل فى هذا اليوم العظيم عهدا جديدا ، ومرحلة من أخطر المراحل ، لأنها مرحلة حاسمة على طريق البناء القويم ، والتعمير المتواصل ، والعمل المخلص الجاد . ومثل هذا العمل الدؤوب ، يتطلب منا جميعا اعلى درجات الايمان والتجرد . وفى ظل وحدة وطنية صامدة يرعاها الجمهور ويحوطها بسياج متين لا تزیده الايام الا قوة وتماسكا ، ورسوخا ، وايمانا بالثورة وبشرف النضال والمستقبل ، ان كل امل يحلو ، وكل تضحية تهون وفاء لهذا الشعب ، وتحقيقا لآماله وتطلعاته فى الحياة .

ان ما قطعته اليوم امامكم ، وما تشرفت به باسمكم ، انما هو عهد الامانة والوفاء التزم به ، وأحيا له ، وألقى الله عليه ، عرفانا لهذا الشعب ونبل أهدافه ووفاء لمبادئ ثورتكم الرائدة نسير على طريقها مخلصين فى اداء رسالتنا عاقدين العزم على تحقيق املنا . فالسودان ملك لنا جميعا نحمله ، ونذود عنه ، ونفديه بالعدل والوفاء فالنضال من اجل تحقيق اهداف أمتنا العزيزة واجب مقدس ، وامانة كبرى .

ان السودان الثورة يقف اليوم على أرض صلبة ، وتقفون انتم على ربة شامخة من رباه .. املا واحدا ، وفكرا واحدا ، وفى لقاء وطنى عريض متلاحم متماسك ، واقف معكم وبكم آخا على درب النضال ، والعمل الدؤوب والانتاج المتواصل .

عشتم للسودان جنودا فى معاركه الضارية ، وعاش لكم موطننا للأمل والعزة وحصنا منيعا .

هكذا بدأ جعفر نميرى حياته فى الحكم ، التى جاءت بعد حياة عسكرية صرفة ، تقلد فيها مختلف الرتب حتى وصل الى رتبة عقيد ، وأصبح وزيرا للدفاع ، والقائد العام للقوات المسلحة ، قبل أن يطيح فى الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩ بنظام الاحزاب الفاسد يعلن نفسه رئيسا لمجلس قيادة الثورة ، وقائدا عاما للقوات المسلحة برتبة لواء .

وقد تعرض نميرى خلال فترة حكمة التى امتدت ١٦ عاما لـ ١٥ عملية انقلاب تستهدف الاطاحة به ، أى بمعدل انقلاب كل عام ولكنه فى كل مرة كان يفلت من المصير المظلم بأعجوبة وكان نميرى يقول فى كل مرة ينجح فيها فى احباط محاولة إنقلابية أن البركة هى التى حفظته، وحفظت نظام حكمه .

ولكن يبدو أن البركة قد تخلت عنه فى محاولة الانقلاب رقم ١٦ ، عندما نجحت تلك المحاولة لدرجة مذهلة قذفت به بعيدا عن مقعد الرئاسة للابد !

ولم تات هذه المحاولة الناجحة من خارج أسرة الحكم ، وانما من أقرب الوزراء فى حكومته .. وزير الدفاع الفريق عبد الرحمن سوار الذهب ، الذى استولى على السلطة ، واعفى نميرى من منصبه هو وجميع نوابه ووزرائه ومستشاريه ، وتم تحويلهم بعد ذلك جميعا الى القضاء لمحاكمتهم فى ايشع ، واسوأ القضاة ، والانتهاكات الصارخة للقانون والدستور ، والخروج على الشرعية ، والدين والاخلاق ، وكل شىء !!

والسؤال الذى يتردد هنا : كيف يمكن لنميرى أن ينتهى به الحال من قائد لثورة وزعيم يقود شعبا لمقاومة نظام حكم فاسد ، الى خائن ، وعميل ، ورئيس لنظام حكم شمولى ، ولا يعترف بالشرعية والحرية ، والديمقراطية ؟!

مشكلة نميرى - فى رأى - هى نفس مشكلة عدد كبير من زعماء العالم الثالث ، الذين يبدأون بدايات قوية ، ويستقطبون حولهم الجماهير ، وبدلا من استغلال هذه الدفعة الشعبية للتنمية ، والتطوير ، ورفع مستوى معيشة الناس ، يتحول هؤلاء الزعماء الى الديكتاتورية ، وحكم الفرد ، وقمع الحرية . ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يستنزفون موارد البلاد ، ويسرقون قوت شعوبهم ، ويبيعون قضايا قومية ، يفترض انها غير قابلة للمساس بها ، ولنر ماذا فعل نميرى !

لقد ارتكب نميرى عدة جرائم فى حق شعبه جعلت ازاحته من السلطة فى النهاية امرا حتميا ، فقد قام بالاستيلاء على اموال الدولة ،

والاثراء الحرام ، واختلاس عشرة ملايين دولار من قرض حصلت على
الحكومة السودانية من بنوك فرنسية ، وقام بالمضاربة على اسطول
الناقلات السوداني ، وباع جزءا كبيرا منه ، وحقق ربحا شخصيا لنفسه
بلغ سبعين مليون دولار .

كما قام نميرى باختلاس ما يزيد على مائة ألف دولار من صفقة
ابقار الفرزيان التابعة للجيش السوداني ، وقام بالحصول على اموال
ضخمة من الملياردير السعودي عدنان خاشقجي ، مقابل كميات من
بترول السودان ، يتم تمريرها إليه سرا !

ولم يكتف نميرى بهذه الجرائم ، فقد سمح بدفن نفايات ذرية فى
الأراضى السودانية المتاخمة لحدود السودان مصر ، وليبيا ، وتشاد ، مقابل
مليارات من الدولارات.

ولكن أبشع الجرائم واطورها ، والتي ارتكبها نميرى
هى مساعدته على تهريب يهود الفلاشا (اليهود السود
الوحيدون فى العالم) من أثيوبيا الى إسرائيل .

ففى الوقت الذى يدين فيه المسلمون والعرب ، فى شتى بقاع
العالم، الروس والامريكان لتسهيلهم عملية نقل اليهود من أنحاء الأرض
الى الكيان الصهيونى يخرج رئيسا دولة عربية ليتورط فى هذه الجريمة
الكبرى مقابل ملايين الدولارات !

وقد اعترف نواب نميرى ومستشاروه فى التحقيقات التى جرت
عقب خلعه بتفاصيل هذه الجريمة التى ارتكبها الرئيس ، بل وذكروا
كيف اشرف قادة نميرى العسكريين على عملية نقل اليهود بالسيارات
برا الى مطار الخرطوم ، ثم تم ترحيلهم الى اسرائيل .

واخطر اعتراف جاء على لسان عمر محمد الطيب نائب نميرى ورئيس جهاز امن الدولة ابان حكمه ، والذي قال اثناء محاكمته بالحرف الواحد : لقد نفذنا اوامر الامريكان بتعليمات من نميرى ، وقمنا بكل ما جاء فى خطة المخابرات الامريكية بترحيل الفلاشا الى اسرائيل .

وهكذا تنكر نميرى ، وتنصل من كل العهود ، التى قطعها على نفسه ، وتضمنها خطابه الاول الذى بدأ به حكمه .

والى جانب كل التهم السابقة الموجهة الى نميرى ، هناك جرائم أخرى أدين فيها ، واخطرها تصفية خصومه ، جسديا - فى المعتقلات ، واصدار اوامر باعتقال شخصيات من المعارضة ، وعلى رأسهم الهادى المهدي الامام السابق لجماعة الانصار ، الذى قتل قرب الحدود الاثيوبية السودانية، بعد ثورة الأنصار ، التى سحقتها قوات نميرى .

وفر نميرى - عقب استيلاء الفريق عبد الرحمن سوار الذهب على السلطة وخلعه - الى القاهرة ، وحصل على حق اللجوء السياسى ، وطالبت السلطات الجديدة بتسليمه ، ولكن الطلب لم يحظ بالموافقة ، وكل يوم تظهر جرائم جديدة لهذا الرجل الذى كان فى اعلى قمة السلطة فى بلدة ذات يوم قبل أن يسقط ويرحل عن وطنه تاركا بصمة سوداء!!.



فميري الذي اطاح بحكمه سوار الذهب بعدما أصبحت عملية
خروجه من السلطة مسألة حتمية بعد أن استشري الفساد في
البلاد علي يديه .



صورتان الأولى للفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب الذي
اطاح بحكم نميري والثانية للمصادق المهدي أول رئيس حكومة مدنية
منتخب عقب إزاحة نميري .

الشاذلي بن جديد ..
بين المطرقة والزندان !



واكتشف بن جديد أن الجيش والأصوليين الاسلاميين
يحاولون اجهاض الديمقراطية ، وانهما يتعاملان معها
باعتبارها مطية لتحقيق رغباتهم !

بينما كانت عقارب الساعة تقترب من موعد الجولة الثانية من أول انتخابات ديمقراطية حدة في تاريخ الجزائر . كان الرئيس الشاذلى بن جديد فى مأزق صعب للغاية لا يقدر على مواجهته أى حاكم مهما بلغت قوته أو سطوته بالإضافة الى أن الرجل كان قاطعا ومحددا ، ويرفض أنصاف الحلول.

المأزق الذى كان يواجهه بن جديد كان فى غاية التعقيد. والخطورة فقد تخاور مع جبهة الانقاذ للحصول على أجوبة محددة لكل الاحتمالات القائمة والمحتملة بالنسبة لمسار عملية الانتخابات ، كما حاول أن يمتص - لأقصى قدر - تلك الضغوط التى مارستها المؤسسة العسكرية مؤيدة مع بعض فصائل اليسار الجزائرى الذى لم يخف ترحيبه بانقلاب عسكرى يسترد السلطة التى كادت أن تسقط فى أيدي جبهة الانقاذ من خلال ما ادعت المؤسسة العسكرية واليسار الجزائرى انه انقلاب مدنى .

الشاذلى بن جديد أكد للطرفين أنه لن يخرق قواعد اللعبة التى وضعها والتزم بها ، وانه جاد فى احترام ما ستنتهى إليه الأمور وما ستسفر عنه نتائج صناديق الاقتراع فى الجولة الثانية . ويبدو أن موقف الشاذلى بن جديد هذا ، لم يشفع له لدى أحد الطرفين ، اللذين استمرا فى انتهاج سياسة الحد الأقصى ، والتعامل مع الديمقراطية باعتبارها مطية ووسيلة لتحقيق رغباتهم ، وليست غاية تحترم فى حد ذاتها .

وانتهى الأمر بأن أحس الرئيس بن جديد بخيبة أمل ووجد نفسه محاصرا بين المطرقة والزندان .. مطرقة

الأصوليين المناورين الذين ليست لديهم نوايا صادقة لاحترام الديمقراطية والسرعية وزندان المؤسسة العسكرية التي طلبت جميع قياداتها العسكرية صراحة مهما اختلفت الألفاظ واللهجة بحل الجبهة الاسلامية للانقاذ المعارضة أو أن يرحل عن السلطة .

وأمام هذا المأزق أعلن بن جديد استقالته من منصبه كرئيس للبلاد لينهار خط الدفاع الأخير الذى كان يفصل بين المؤسسة العسكرية (الجيش) والأصوليين الاسلاميين لتبدأ المواجهة الدامية التى أسفرت عن مصرع الرئيس التالى لبن جديد محمد بوضياف وتصادع المسلسل الدموى بين الجيش والأصوليين !

ولكن وقبل أن نتطرق الى الظروف التى أحاطت بخروج بن جديد من الحكم فلنحاول أولا أن نتعرف على كيفية وصول بن جديد الى قمة السلطة فى بلاده ، وهل كان مفاجأة للجميع أم أن الأمر كان متوقعا بشكل أو آخر ؟

عندما غاب هوارى بومدين عن الحياة السياسية بوفاته فى ديسمبر عام ١٩٧٨ لم يكن فقط رئيسا للجزائر ولكنه كان أيضا وزير الدفاع بها ورئيس مجلس الثورة ورئيس الحزب الوحيد فى الجزائر جبهة التحرير الوطنية .

وكانت مسألة اختيار رئيس للجزائر لكى يخلف مثل هذه الشخصية يعتبر مشكلة دقيقة بالنسبة لمجلس الثورة اعضائه الثمانية الذين كان العديد منهم يتوق الى المنصب .. وفى النهاية استقر رأى المجلس على مرشح يمثل حلا وسطا هو العقيد الشاذلى بن جديد (٤٩ عاما) وهو ضابط

غير معروف بصورة كبيرة ويبدو أنه سيحتفظ بالجزائر على نفس الطريق الذى اختاره بومدين .

وتقدم بن جديد كمرشح وحيد للرئاسة فى أوائل فبراير .. وكان تعيين بن جديد مثار انقسام داخل مجلس الثورة .. فعندما كان بومدين راقدا فى فراش الموت .. بدأ العقيد محمد صالح يحاوى فى السعى على تأييد الأعضاء الثمانية .. وكان متأكدا تماما واثقا من اختياره لخلافة بومدين .. وكان يردد أنه سيكون حارسا قويا لسياسة بومدين الاشتراكية المركزية وتجمع جناح آخر داخل المجلس وراء عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية وهو دبلوماسى يميل الى الغرب ويقال انه يفضل تدعيم الاقتصاد وتحسين الروابط الاقتصادية مع الغرب .

ولكن عندما عقد أعضاء حزب جبهة التحرير الوطنية - وعددهم ٢٢٩٠ شخصا - المؤتمر الرابع للحزب لتصديق على اختيار مجلس الثورة لم يحصل أى من يحاوى أو بوتفليقة على الأغلبية فى المجلس .. والسبب أن أيا من الرجلين لم يحصل على تأييد الجيش الذى يملك سلطة الفيتو الفعالة ازاء اختيار المجلس لخليفة بومدين .. وأجبر هذا المأزق المؤتمر الى اضافة يوم آخر لأيام انعقاده الأربعة .. ولكن فى النهاية فاز مرشح الجيش الشاذلى بن جديد !

ومثل العديد من الاسماء التى استخدمها المحاربون القدامى فى الحرب ضد الاستعمار الفرنسى فان : الشاذلى اسم مستعار لبن جديد .. ولكن العاملين فى التليفزيون الجزائرى يختارون له اسما آخر هو جيف شاندلر .

وهكذا لم يكن اختيار العقيد الشاذلى بن جديد رئيس للجزائر

وترشيحه خلفا للرئيس الراحل هواري بومدين مفاجأة لخبراء الشؤون الجزائرية ، بالرغم من بروز أسماء كثيرة فى لعبة الصراع على السلطة .. بعض هذه الأسماء ممن يحتلون مواقع بارزة فى حزب جبهة التحرير مثل العقيد يحياوى وعبد العزيز بوتفليقة .

ومن أهم أسباب ترشيح بن جديد رئيسا للجزائر انه أولا كان يمثل الجانب المنطقي فى السلطة ، غير الموالى للغرب أو السوفييت ، وهو يؤمن بسياسة عدم الانحياز والحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول العربية ، وهذا الاتجاه البارز والقوى داخل حزب جبهة التحرير .

وثانيا انه كان الشخص الوحيد القادر فى تلك الظروف على تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين أنصار اتجاه الرئيس بومدين وأعضاء الدولة من جهة والمعارضين من جهة أخرى عن طريق مشاركتهم فى حمل أعباء الحكم على أسس جديدة من الوفاق السياسى ، ومن المعروف أن تصلب الرئيس بومدين حال دون تحقيق هذا الهدف طويلا . وليس سرا أن الجهود المبذولة من أطراف كثيرة جزائرية وعربية لتحقيق هذا الهدف خلال الأسابيع السابقة للترشيح أثمرت عن نتاج مملحوظ من غالبية الأطراف وبخاصة بعض المعارضين الجزائريين الذين يعيشون فى الخارج مثل محمد بوضياف زعيم حزب الثورة الاشتراكى الجزائري الرئيس السابق والذى كان يعيش وقتذاك فى المنفى فى المغرب وحسين آية أحمد رئيس حزب الثورة الاشتراكى وغيرهما . وقد عبرا فى تصريحات رسمية عن استعدادهما للعودة الى الجزائر والاسهام فى المسؤولية اذا ما أتاحت لهما الفرصة للتعبير عن أفكارهما والعمل الى جانب جميع القوى الأخرى فى الجزائر .

والذين كانوا يتتبعون الصحف الجزائرية خاصة فى الفترة الأخيرة كانوا يلحظون دعوتها المستمرة لمساهمة الجميع باعتبار أن الثورة الجزائرية هى نتاج عمل دائب يومى لكل الشعب كما أن الدعوة لتجديد أكبر عدد ممكن من العمال والفلاحين والشباب ولكل المواطنين الثوريين تحت قيادة جبهة التحرير كانت لا تزال مستمرة .

أما السبب الثالث فهو ان اختيار الشاذلى بن جديد كان يعنى انتصار الجانب المتعقل الذى يرفض تبعات انتهاج سياسة متطرفة تدخل الجزائر فى متاهات لا فائدة منها .. فكل المحاولات والمناورات التى سبقت اجتماع مؤتمر جبهة التحرير الجزائرية ، كانت تشير الى أن اختيار أى من المغامرين أن يؤمن الاستقرار السياسى المطلوب فهناك من كان يعد لحالة الارهاب الديكتاتورى تحت رعم الدفاع عن المكاسب الثورية وحماية الثورة . وهناك من كان يعارض سياسة تعريب الجزائر ويرون فى وفاة الرئيس الأزهرى بومدين فرصة لالغاء اللغة العربية وبالتالي الاتجاه العربى فى الجزائر كما أن هناك من كانوا يرون أن الفرصة يجب أن تتاح لاعادة الديمقراطية للشعب الجزائرى .

وهناك من كان يرى فى استمرار الصراعات السياسية اعاقا عن مواجهة الأزمة الاقتصادية العنيفة التى كانت تواجه الجزائر فى تلك الفترة وبعد أن توسعت فى الصناعة واكتسحت أسواقا افريقية وعربية عديدة الى جانب أن توسعت فى الصناعة واكتسحت أسواقا افريقية وعربية عديدة الى جانب أن ثمة مشاكل أخرى غير هينة كانت أيضا تواجه الجزائر مثل هجرة الفلاح للأرض وهبوط الانتاج بعد تأمين المزارع، بالاضافة الى المشاكل العسكرية مع الجيران والتى تجعل الجزائر تضع يدها على السلاح بصفة مستمرة، والذين كانوا يعرفون الشاذلى بن

جديد كانوا يقولون ان الجزائر تحت قيادته تتغلب على مشاكلها بحكمته واتزانه ، وانه قد يحقق للجزائر ما صعب على الرئيس بومدين تحقيقه ، فهو وان كان يؤيد خطوات الرئيس بومدين فى الاسلام والاشتراكية والعروبة والنهضة الحديثة انه يؤمن بضرورة النهج الديمقراطى ومشاركة كل القوى الوطنية فى معضلات التنمية والبناء واطلاق الحريات والاستجابة لكل المطالب الشعبية والتي كانت تتخذ أبعاداً ! متشعبة ، ولذلك فقد كان من المتوقع أن تشهد الجزائر خلال الفترة التالية تغييرات جذرية فى السياسة الجزائرية داخليا وخارجيا .

وقد كان هناك ثمة اتجاهين يسودان الجزائر اتجاه يؤمن بضرورة اتجاه الجزائر نحو العرب الى أقصى الحدود ، وهو الاتجاه الغالب مستندا الى انتمائها العربى وينادى هذا الاتجاه بشعار القومية العربية وتعريب اللسان الجزائرى والتمسك بالتراث الاسلامى ولا يرى أن هناك بدلا لهذه السياسة . واتجاه آخر يطالب بالتوجه نحو الغرب ولذلك يقاوم التعريب بشدة وان اختلفت هذه المطالبة بالدعوة الى التمسك بالنظام الاشتراكى وقد كان الرئيس بومدين من أنصار الاتجاه الأول ، ولعلنا نذكر انه أجرى قبل مرضه بأسابيع تصفيات واسعة لأنصار الاتجاه الغربى ، ولكن الرئيس بومدين كان يمارس هذه السياسة بحذر ، ولعل تعصب الرئيس الأسبق بن بيلا للاتجاه العربى كانت فى مقدمة أسباب تنحيته ، كان الرئيس بومدين يرى أن الدولة الجديدة بعد الاستقلال وبامكانياتها المحدودة اذا ما اتجهت تماما سياسة التقارب العربى وبعدت عن الاستعانة بالغرب قد لا تحقق شيئا ، وبعد أن تدعمت الدولة عاد بومدين الى النهج العربى بقوة .

وقد شكل خروج الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد

من الحكم فى الحادى عشر من يناير عام ١٩٩٢ علامة استفهام كبيرة وأثار هذا الحدث التساؤلات حول بن جديد: هل ما حدث انقلاب عسكرى ؟ وهل استقال أم أقيل ؟ هل ترك الحكم بارادته المستقلة أم أنه أجبر على الخروج ؟

والحقيقة ان المعلن أن الرئيس بن جديد استقال من منصبه بعد ١٣ عاما من الحكم كسب فيها احتراماً كبيراً من الأوساط الدولية ، وعزز من مكانة بلاده ، وحسن صورتها أمام العالم ، وجعلها وسيطاً دولياً متميزاً فى منازعات عدة اقليمية وعربية وعالمية .

ولكن المعلن شىء والواقع الفعلى شىء آخر ، فالرئيس أكد قبل استقالته بأسبوع واحد فى اجتماع له مع رجال القضاء انه غير راغب فى الكرسى ، ولكنه لن يتخلى عن الحكم ما دامت البلاد تتعرض للخطر ويتضح من هذا اصرار بن جديد وقتئذ على البقاء فى الحكم وعدم وجود أية نية له فى الانسحاب من السلطة .

وإذا ما تأملنا فى خطاب استقالة بن جديد يتضح لنا انه تعرض لضغوط لا تتفق مع الخط السياسى الذى يؤمن به ، خاصة وأنه سبق وأعلن التزامه وتمسكه بالنهج الديمقراطى وبالتعددية السياسية وانه وادارة الدولة لن ينحاز لطرف ضد آخر فى الانتخابات وقد يفهم من ذلك أن الرئيس بن جديد رفض الرجوع عن الديمقراطية مهما كانت النتائج ومهما كان حكم الصندوق ، الذى لم يرق للكثير من عناصر النخبة السياسية واعفاء الطبقة السياسية الحاكمة والمعروفة بكرهيتها الشديدة ومعارضتها القوية للأصولية الاسلامية فى الجزائر .

وهناك أدلة كثيرة على استقالة بن جديد لم تكن سوى
إقالة اجبارية انصاع لها الرئيس على مضض .

فقد بادر الرئيس الشاذلى بن جديد ، وعلى أثر المظاهرات التى طافت
شوارع الجزائر مطالبة بالتغيير طالب باجراء مجموعه من التغيرات فى
حزب جبهة التحرير وأجهزة الحكم ، فأقال محمد شريف مساعديه
المسئول عن الأمانة الدائمة للجبهة ، والرجل الثانى فى الدولة ، كما قرر
اصلاحات عديدة تزيد من دور مجلس الشعب فى الرقابة على الحكومة ،
وفى اطار الاصلاحات قرر اجراء الانتخابات النيابية فى موعدها، والشىء
اللافت للانتباه أن الرئيس بن جديد بادر - وفى محاولة اعتبرها خصومه
تقوية لجبهة الانقاذ - بتحديد موقفه من نتيجة انتخابات المرحلة الأولى
حيث قال : نعم أنا جاهز للتعايش مع جبهة الانقاذ بعض الانتصار
الساحق الذى حققته !

ولعل اخطر ما تردد وقتذاك أن الرئيس بن جديد كان
يلتقى سرا مع عباس مدنى زعيم الجبهة الاسلامية ، وان
بن جديد أغمض عينيه عن تطورات كثيرة قادت الى فوز
جبهة الانقاذ ، الأمر الذى كان يرصده كبار قادة الجيش
بغضب (رغم أن بن جديد وجبهة الانقاذ نفيا خبر اللقاء
الذى ذاع فى الجزائر كلها) .

كما أنه لم يكن يخفى على أحد أن الرئيس بن جديد جرد من أبرز
مهامه كرئيس للجمهورية منذ عدة شهور قبل خروجه من الحكم وانه
لم يكن يظهر للجماهير كثيرا ، وكانت كل قراراته تعرض أولا على
مجموعة من كبار الضباط ، وكان يتشاور معهم قبل اصدار أى قرار ..

وكانت السلطة الحقيقية فى أيدى بعض كبار الضباط ، وكان هذا يتم فى إطار من المودة والاحترام للرئيس بن جديد . باعتبار انه هو ولى نعمة القادة من كبار الضباط فهو الذى قام بتعيينهم فى مناصبهم ، وهو الذى بترقيتهم .

ولكن الأمور بدأت تتخذ اتجاهها آخر بعد نظام التعددية الحزبية ثم اجراءات الانتخابات البرلمانية .. وقد كان هناك اتفاق بين هذه المجموعة من كبار الضباط وبين الرئيس على أساس المضى فى الديمقراطية والتعددية الحزبية ، وعلى أساس الاعتقاد بان القوى السياسية الموجودة على الساحة الوطنية تكاد تكون متعادلة ، بحيث يصعب على أى منها ، وخاصة جبهة الانقاذ الحصول على أغلبية مطلقة تمكنها من الوصول الى الحكم ، وكان هذا الاعتقاد قائما لدى أجهزة الدولة بما فيها وزارة الداخلية .. إلى أن حدثت المفاجأة وأسفر الاقتراع عن فوز ساحق للجبهة الاسلامية للانقاذ .. وهنا فاتخ العسكريون الرئيس بن جديد فى ضرورة اتخاذ أى اجراء للحيلولة دون وصول جبهة الانقاذ للحكم . الا أن الرئيس بن جديد حاول طمأنة القادة العسكريين بانه لا داعى للقلق وانه يستطيع السيطرة على الموقف بماله من سلطات شبه مطلقة بحكم الدستور ولكن المجموعة العسكرية لم تقتنع بذلك .. كيف ؟

ويبدو أن الرئيس بن جديد أخطأ فى الحسابات ، واعتقد أن قطاعات فى المؤسسة العسكرية كانت قريبة منه ، وأنها كانت ستدعمه اذا ما قرر تقليص أظافر المؤسسة العسكرية وتردد أيضا أن القرار المميت الذى اتخذه بن جديد قبل أيام من استقالته والمتمثل فى اجراء حركة تنقلات واسعة فى صفوف القوات المسلحة هو الذى شكك الجيش فى نواياه

.. كما تردد فى الجزائر أيضا أن اللواء خالد نزار وزير الدفاع أوقع بن جديد فى فخ عندما طلب منه الموافقة على حركة التنقلات المقترحة ، حيث عرف بالتحديد مكانين قوة الرئيس بن جديد فى المؤسسة العسكرية ، ثم رفض توقيع قائمة التنقلات بعد ذلك .. وعند ذلك طلب بن جديد عقد اجتماع عاجل للقيادة العليا فى الجيش (قبل خروجه بيومين) وهناك عبر الشاذلى بن جديد عن قناعاته بأن بإمكانه احتواء جبهة الانقاذ بعد الاصلاحات الواسعة التى يملكها بحكم الدستور ، لكن العربى بلخير وزير الداخلية كشف عن معلومات أمنية تفيد بأن بعض الأعوان المقربين من بن جديد يجرؤون اتصالات واسعة وذات طابع سرى مع بعض قيادات الانقاذ ، ورد بن جديد بأن جميع الاتصالات التى أجريت هى فى نطاق الدستور وحفاظا على الوحدة الوطنية ، الا أن معظم الحاضرين اعتبروا أن اتصالات الرئاسة مع جبهة الانقاذ ، قبل أن تكسب الجبهة رسميا الانتخابات تدخل فى اطار التنسيق السياسى ، وليس المشاورات الدستورية .

وعرض قادة الجيش فى ذلك الاجتماع التقارير الواردة من مختلف العواصم العربية والعالمية والتى تعكس مخاوف اقليمية ودولية لاستيلاء جبهة الانقاذ على الحكم .. ويجدر بالذكر الاشارة الى أن الرئيس بن جديد طلب اعطائه مهلة ستة أشهر يراقب فيها بدقة تصرفات حكومة الانقاذ ، وانه سيقدم بعد ذلك على حل البرلمان وفقا لصلاحياته الدستورية وتكون هذه الفترة كافية لتعبئة القوى الأخرى ضد الأصوليين

الا أن قادة الجيش رفضوا الانصياع للعبة الوقت وقالوا ان كل دقيقة تمر تحوى فى طياتها بذور فلتان زمام الأمور من يد العسكريين الذين استشاطوا غضبا عندما قال بن جديد بأنه حامى الدستور ورد عليه أحد كبار الضباط أن الجيش هو حامى الجزائر .. وعندما طلب القادة المجتمعون من بن جديد تقديم استقالته وقد قبل على أساس أن يتولاها نيابة عنه عبد الملك بن جبيس رئيس المجلس الدستوري ، لكن القادة العسكريين رفضوا هذا الاقتراح وعندها أذعن الشاذلى لقرار القوات المسلحة ، بعد أن أخذ وعدا بالمحافظة على حياته وأمنه هو وأسرته واختار الاذعان .

وقد سرت قبل اقالة الشاذلى بن جديد شائعة قوية تقول : ان الشاذلى بن جديد قابل المهندس عبد القادر حشاني الرئيس المؤقت لجهة الانقاذ الاسلامية وانه قد نسق معه كل شئ وأضاف المصدر أن كلا من الشاذلى وحشاني نفى هذه الاشاعة ، وسواء صحت أو كذبت فقد كانت من الأسباب التي عجلت بقيام المجموعة العسكرية باقصاء الشاذلى، خشية أن يكون قد عقد صفقة مع جبهة الانقاذ للتحالف معهم ضد مصلحة المجموعة العسكرية .

وهناك نقطة بالغة الأهمية وهي أن الاستقالة تأتي فى أعقاب اعلان نتائج الدور الأول فى الانتخابات التشريعية والتي أسفرت عن فوز ساحق للاسلاميين ، ومعنى ذلك أن هناك علاقة لا يمكن اغفالها من أى تحليل سياسى موضوعى للأزمة فى الجزائر بين الاسقالة كحدث ونتائج الانتخابات وبالتالي فوز الجبهة الاسلامية كحدث آخر ..

ويمكن القول ومن التداعيات المنطقية بأن فوز الجبهة الاسلامية هو السبب فى الاستقالة أو هو أحد الأسباب القوية التى أدت الى ذلك . فالمعروف أنه جرى الدور الأول من الانتخابات التشريعية فى الجزائر فى ٢٦ ديسمبر عام ١٩٩١ ، وهى الانتخابات التى وصفت بانها أول انتخابات تعددية ، وأنها تمت بحياد تام من جانب الادارة ، وأنها انتخابات شفافة ونظيفة كما تقول كل الأطراف .. وكان هذا هو أول رد فعل بشأن المناخ الذى جرت فيه الانتخابات الا أن ما تلى ذلك من ردود الأفعال كانت مختلفة ، خاصة بعد الاعلان عن نتائج الدور الأول الذى أوضح الاكتساح الواضح للجبهة الاسلامية للانتقاد ، حيث حصلت على ١٨٨ دائرة من بين ٢٣١ دائرة جرى الاقتراع عليها فى الدور الأول .

وفور تولى سيد أحمد غزالى مسئولية الحكومة الجديدة أكد مرارا وتكرارا على أن هدف حكومته توفير المناخ الآمن واللازم لاجراء الانتخابات التشريعية التى حرص على وصفها بانها ستكون شفافة وشفافة ونظيفة . كما حرص على التأكيد المستمر على حياد حكومته وحياد الادارة بصفة عامة ، فيما يتعلق باجراء هذه الانتخابات ولتحقيق هذا المطلب كان يتعين على غزالى تلبية مطلب أساسي من مطالب المعارضة وهو تغيير أو تعديل قانونى الانتخابات والدوائر الانتخابية .

فقد اعتبر الجميع هذين القانونين السبب الأساسى وراء أحداث يونيو ، والعقبة الأساسية التى أحاطت بتلك المهمة الصعبة هى أن القانون الانتخابى وقانون تقسيم الدوائر هما من صنع حكومة حمروش ويتوقع وبصمات جبهة التحرير الوطنى ، الحزب الذى حكم البلاد لنحو

ثلاثين عاما ، والحزب الذى يسيطر على البرلمان عن طريق نوبة حيث يتمتع بالأغلبية المطلقة فيه .. ومما زاد الأمر صعوبة ان البرلمان وجد نفسه فى موقف لا يحسد عليه ، اذ أنه هو الذى سبق أن أقر هذه القوانين وصادق عليها ، وهو نفسه الذى يتعين على تغيير هذه القوانين وتعديلها..

وأجرى سيد أحمد غزالى حوارا مع المعارضة على جولتين تحاورت خلالها الحكومة مع جميع أحزاب المعارضة تقريبا ، باستثناء احزاب معدودة منها الجبهة الاسلامية للانقاذ التى لم تشارك مباشرة فى هذا الحوار وقد طلب الى الأحزاب اعداد تصورها ورؤيتها فيما يتعلق بقانونى الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية وتقديم اقتراحات مكتوبة فى هذا الصدد للحكومة التى أعادت فى ضوء هذه المقترحات صياغة القانونين المشار اليهما وتقدمت بهما للبرلمان .. وبعد معركة برلمانية شديدة بين نواب جبهة التحرير وحكومة غزالى ، وبعد ادخال البرلمان تعديلات على تعديلات الحكومة ، تم اقرار القانونين حيث اعتبر غزالى أنهما يحققان ٥٠ فى المائة من المطالب ، وبالتالي فان انتصاره كان بنفس النسبة .. وبعد المصادقة على القوانين الجديدة للانتخابات ، ورغم التحفظات الكثيرة التى أثارت بشأنها ، أعلن الرئيس الشاذلى بن جديد عن موعد اجراءات الانتخابات التشريعية فى ٢٦ ديسمبر وفاء لعهد سبق أن قطعه على نفسه بأن تجرى هذه الانتخابات قبل نهاية العام .

ورفضت الجبهة الاسلامية للانقاذ قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر وأعلنت أنها لن تشارك فى الانتخابات التشريعية المعلن عنها الا بشروط معينة أهمها :

* الافراج عن المعتقلين من صفوف الجبهة وفى مقدمتهم عباس مدنى وعلى بلحاج.

* اجراء انتخابات رئاسية مسبقة تتزامن مع الانتخابات التشريعية أو تسبقها.

* إعادة المطرودين من العمال الذين سبق أن شاركوا فى الاضراب العام المفتوح الذى شنته الجبهة فى مايو الماضى ، وتعويض أسر الضحايا محاسبة المسؤولين عن أحداث يونيو .

وكانت المفاجأة غير المتوقعة عندما بدا الموقف السياسى للجبهة يتغير نسبيا بعد انطلاق الحملة الانتخابية . فالجبهة التى أعلنت أنها لن تدخل الانتخابات الا بتحقيق شروطها السابقة ، بدأت تؤكد أنها سوف تنتصر سواء دخلت الانتخابات أو لم تدخلها ، ثم وفى اللحظات الأخيرة فوجئ المراقبون باعلان الجبهة مشاركتها فى الانتخابات بعد أو وافق المجلس الشورى الوطنى للجبهة الاسلامية للانقاذ على ذلك .. واعتبر الجميع هذا القرار تحولا من النقيض الى النقيض فى موقف الجبهة الاسلامية ، وهو الأمر الذى دفع البعض الى التكهن بان اتفاقا ما تم التوصل اليه بين الجبهة والسلطة ، وأن السلطة قدمت تنازلات والتزمت بتعهدات لصالح الجبهة .

ومن الظواهر التى لفتت أنظار المراقبين فى العاصمة الجزائرية وربما فى العالم . نزول الجيش أو بتعبير أدق بعض وحداته مصحوبة ببعض المدرعات قبل الاستقالة بأسبوعين ، وسيطرته تماما على الأمن فى البلاد مما يوحى بان يكون هذا التواجد للقوات المسلحة فى الشارع تم بأمر شخصية أخرى غير رئيس الجمهورية ، وان رئيس الجمهورية قد سحبت منه صلاحياته فى نفس تاريخ نزول الجيش الى الشوارع .

وهكذا خرج بن جديد من السلطة الرجل الذى حاول
نقل بلاده الى حيث الديمقراطية الحقيقية وأراد أن يكون
مثلا لجميع طوائف وقوى الشعب السياسية حتى أنه
استقال من رئاسة حزب جبهة التحرير الجزائرية ليؤكد
للمعارضة أنه يمثل كل الجزائري وليس حزبا بعينه !



الشاذلي بن جديد .. لم يستطع التخلي عن محاولات
لإرساء الديمقراطية . وعندما شعر بخيبة أمل في نوايا جبهة
الأنقاذ الاسلامية وعجز عن مواجهة العسكرية ، اضطر إلى
الخروج من السلطة .

عبد الرحمن سوار الذهب ..

لم تفسده السلطة !



إن اسم سوار الذهب سيبقى فى تاريخ السودان علما
من أعلام الديمقراطية ، وسيبقى فى العالم الثالث مثلاً
للحاكم ، الذى فضل أن يكون مواطناً عادياً فى بلد حر
على أن يكون امبراطوراً يقود شعباً مقيداً بالسلاسل
والأغلال !

نحن هنا أمام قائد ثورة فريد من نوعه فى تاريخ العرب
قديمه وحديثه ، بل اننا أمام أول قائد ثوره فى العالم
الثالث يسجل له التاريخ أنه سلم السلطة للشعب بغير
انقلاب ، وبغير ثورة دامية يقوم بها الشعب لانهاء حكم
ديكتاتورى .

هذا رجل وعد شعبه بالديموقراطية وبحقوق الانسان وبالانتخابات
الحره وبحرية الصحافة ، ولم يتنكر لوعوده ولا استهوته عظمة السلطة
وبريقها ، ولم يسكره صولجان الحكم ولا نفاق المطبلين والمزمرين ، ولا
الذين كانوا يقولون له أن شعوب العالم الثالث لا تصلح لها الديموقراطية،
بل يجب دائما أن تكلم حتى لا تتكلم وان تقيد حتى لا تتحرك ، وأن
توضع فى الاغلال حتى تتأدب وتهذب .

وقد سلم سوار الذهب السلطة للشعب بغير تأجيل عن الموعد الذى
أعلنه ولا تسويق ، وبغير أن يطلب ثمنا ، أو يطالب بأية مزايا استثنائية له
ولأسرته .

والغريب أن سوار الذهب برغم انتمائه للمؤسسة العسكرية السودانية
التي كانت تجمع كل صور الفساد فى عهد نميرى الا انه أظهر اختلافا
جذريا عن سائر أقرانه الذين يرتدون السترة الصفراء ، حيث كان لديه
إيمان بحتمية ترك الحكم للمدنيين ، واصرار على تسليم مقاليد السلطة
للشعب ، وخلق مجتمع ديموقراطى نظيف .

لم يكن سوار الذهب كباقي قادة الثورات فى دول
كثيرة يتحدثون عن الحرية ، ويقصدون الاستبداد ، ويعدون
بالديموقراطية وهم ينوون الطغيان وانما كان صادقا فيما

وعد ، ولم يقطع على نفسه عهدا الا ونفذه على أكمل وجه وفى مواعده المقرر ! .

لقد قرر سوار الذهب منذ أول لحظة قام فيها بثورته ضد حكم الطاغية نميرى أن يسلم السلطة للشعب فى الموعد الذى حدده ، ويجرى انتخابات حرة ، وينزل على رأى الذى يقرره الشعب سواء أغضبه هذا الرأى أو أرضاه .

وقد اختلف السودانيون حول أشياء كثيرة بعد ثورة ابريل ، بداية هل هى ثورة أم انقلاب أم ثورة لم تكتمل بعد ..

واختلفوا حول مستقبل القوانين التى استنها الرئيس السابق باسم الشريعة الاسلامية .. هل تبقى ، أم تلغى أم تعدل ؟

اختلفوا حول موقف الرجل ومجلسه العسكرى بالنسبة لعلاقات السودان ببقية الدول وخاصة المجاورة كمصر مثلاً ، ومصير اتفاقيات التكامل معها .. هل ستبقى أم تلغى .

اختلفوا حول أشياء كثيرة .. ولكنهم لم يختلفوا حول شخصية الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب ، الذى قاد تحرك الجيش ورأس المجلس العسكرى الانتقالى بعد انقلابه الأبيض على نظام نميرى .

فقد كانت هناك شكوك كثيرة تحيط منذ اللحظة الأولى لتحرك الجيش فى ٦ ابريل عام ١٩٨٥ ، هل جاء ليقطع الطريق على الانتفاضة ويسرق أهدافها ، أم تحرك ليحميها من المذبحة التى كانت تنتظرها على يد قوات الأمن ؟

واذا كان الأمر كذلك ، ما هي الضمانات التي تلزم الجيش أن يسلم السلطة للشعب، والا يسحر بريق السلطة عيون وعقول الضابط مثل بقية بلدان العالم الثالث .

أسئلة كثيرة دارت في أذهان شعب قام بثورتين شعبيتين خلال ١١ عاما فقط و اطاح بنظامين عسكريين وهي مسألة لم تحدث في أى بلد آخر .

اختلف السودانيون حول أشياء كثيرة ولكنهم اتفقوا حول شخصية سوار الذهب باعتباره صماما للأمان وشخصا يعلو فوق أى أطماع سياسية ، ورجل يمكن الثقة فى كلمته ، التى أقسم عليها بأن السلطة ستسلم للشعب فى نهاية الفترة الانتقالية حتى أنه وضع هذا العهد ضمن القسم الخاص بأعضاء المجلس العسكرى الانتقالي فى بداية عمله، على نفس مستوى التعهد بحماية الوطن والدفاع عنه .

ولكن من هو سوار الذهب ،وكيف تدرج فى مناصبه قبل انقلابه الأبيض حتى أصبح وزيرا للدفاع بعد أن تخلى عن هذا المنصب نميرى الذى كان يشغله الى جانب عمله كرئيس للسودان ؟

ولد سوار الذهب فى أم درمان عام ١٩٣٤ والتحق بالكلية الحربية فى مارس ١٩٥٤ ، تخرج برتبة ملازم ثان فى أغسطس ١٩٥٨ .

ودرس فى الكلية العسكرية الملكية الأردنية ، وعرف خلال التحاقه بالكلية العسكرية بالذكاء والهدوء والاعتدال وعشقه بالاخلاقيات والمثل العليا كما أنه يتسم بالحذر والتكتم الشديد والسرية .

وينتمى لطائفة الختمية المعروفة بانتمائها وميلها الشديد لمصر ، والتي تشكل الى جانب طائفة الانصار أكبر طائفتين فى السودان . كما درس فى أكاديمية ناصر العسكرية العليا فى القاهرة .

عمل ملحقا عسكريا فى أوغندا وتلقى دورات عسكرية عليا فى بريطانيا معروف بتدينه المعتدل دون تعصب ويهوى قراءة الكتب التاريخية ولعب التنس ومتزوج وله ولدان وثلاث بنات .

كما انه لم يشترك فى أى نشاط سياسى أو حزبى حتى أثناء مراحل دراسته المختلفة .

ويمكننا أن نقول أن سوار الذهب أقرب الى شخصية رئيس مصر الأسبق محمد نجيب منه الى جمال عبد الناصر!

تولى قيادة العمليات العسكرية فى نهاية عام ١٩٨٤ فى جنوب السودان وكان من أقرب المساعدين العسكريين للرئيس الاسبق جعفر نميرى .

وخلال التعديل الوزارى الأخير فى نهاية حكم نميرى تخلى الرئيس عن منصبه كوزير للدفاع الى سوار الذهب .. وكان سوار الذهب قائدا عاما مساعدا للقوات المسلحة .. ورقى الى رتبة قائد عام هذه القوات وهو المنصب الذى كان يحتفظ به الرئيس السابق نميرى .

وما يعرف عن سوار الذهب أنه أثناء دراسته فى كلية الأركان بالأردن ، وقعت مذابح أيلول الأسود عام ١٩٧٠ ، وكان أحد الضباط

الذين أسهموا فى انقاذ عرفات ، واخراجه من حصار الجيش الاردنى ،
ونقله الى مطار عمان حيث توجه الى القاهرة ، لحضور مؤتمر القمة
الطارىء .

والغريب أن الرئيس السودانى جعفر نميرى هو الذى
أصر على استدعاء سوار الذهب من حيث كان يعمل خارج
البلاد وتعيينه لكى يطيح بحكمه فى النهاية . فكيف حدث
ذلك ؟

فى يوليو ١٩٧١ ، نظم هاشم العطاء والمقدم بابكر النور سوار
الذهب وآخرين انقلابا ضد نميرى ، وبعد فشل الانقلاب ، قام نميرى
بابعاد عبد الرحمن سوار الذهب ، لشكوكه فى أن تكون له علاقة
بالانقلاب الذى كان على رأسه ابن عمته .

وبعد أن تبين عدم سلامة شكوك نميرى ، أعيد سوار الذهب الى
الخدمة بعد ثلاثة شهور ، ولكنه لم يكن راضيا عن مناخ
الشكوك الذى استمر محيطا به ، فقبل عرضا بالعمل مستشارا لقائد
الشرطة فى قطر ، حيث التقى بنميرى اثناء زيارة له للدوحة ، الذى
طلب منه العودة الى السودان لاحتياجه اليه ، وخلال عامى ٨٤-٨٥
كانت الأزمة السياسية والاجتماعية فى السودان قد بلغت
زروتها واستدعاه نميرى ، وعينه قائدا عاما للقوات المسلحة ،
ووزيرا للدفاع ، ثم سافر الى واشنطن بعد ١٠ أيام .

وقد إستوقف أنظار المراقبين هذا التعيين ، فقد اعتاد نميرى لسنوات
طويلة ، الاحتفاظ بهذين المنصبين لنفسه الى جانب رئاسته للدولة ،
خوفا من انقلاب الجيش عليه فى أى لحظة .

وقد تردد فى تفسير هذه الخطوة آراء شتى ، ولكن ربما يكون أقربها الى الصواب ، هو احتياج نميرى فى ظروف احتدام الأزمة ، الى شخص ليست له مطامع سياسية ومحبوب بين ضباط جيشه ، ومعروف باعتداله الطائفى والسياسى ، ليكون رمزا للنزاهة ، وسط الصفوة الحاكمة التى ذاع صيت الفساد عنها .

ولكن بعد ٢٠ يوما من تعيينه فى هذين المنصبين قاد حركة الجيش السودانى وأطاح بحكم نميرى الذى كان فى زيارة للقاهرة واعتقل نائبه ورجال حكمه وقام بتجميد اموالهم وعقاراتهم واعلان التهم ضد المذنبين منهم فى حق الوطن والمواطنين وتقديمهم للمحاكمة العادلة .

ويمكن القول بان نظام نميرى كان قد وصل الى مرحلة أصبح فيها التغيير أمر حتمى على السودان السلام حيث حكم الفرد والقهر وكبت الحريات وسوء التخطيط فى السياسات الاقتصادية والفساد والمحسوبية وسوء استغلال النفوذ وعزل السودان سياسيا عن أشقائه فى العالم العربى والافريقى والسماح بدفن نفايات نووية فى أرض السودان وتهريب اليهود الفلاشا من أثيوبيا الى اسرائيل عن طريق السودان !

وفى تفسير سوار الذهب لهذا التحول فى موقفه يقول : كان قد أصبح من الواضح أن الغالبية العظمى من الشعب السودانى لم تعد تحتل نظام نميرى ، ولم تعد تصبر على ظلمه ، وكانت أولى واجباتى بصفتى أحد أفراد الشعب ، وبصفتى القائد العام للقوات المسلحة ، أن أحترم رغبة الشعب .

ويؤكد سوار الذهب : لقد حدد الجيش موقفه منذ البداية ، وكان واضحا أننا لن نطلق الرصاص على شعبنا ، فالجيش السوداني لم يفعل ذلك فى تاريخه مطلقا ، ولو أننا لم نتحرك ، لتحول الوضع الى حمام دم بين الشعب المتظاهر فى الشوارع ، وقوات أمن نيمرى المجهزة بأحدث أنواع الأسلحة ، والتي كانت بمثابة جيش ثان .. كانت المسألة باختصار واجبا وطنيا وشعبيا ، مطالب به كل فرد من أفراد الشعب سواء كان مدينا أم عسكريا .

ومنذ اشتعال التظاهرات الشعبية المعادية للنظام البائد فى السادس والعشرين من مارس عام ١٩٨٤ ظلت القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة تراقب الوضع عن كثب ، وخلال الأيام التالية ومع اتساع نطاق المظاهرات ومواكب الرفض فى العاصمة والأقاليم وإعلان الاضراب السياسى الذى شل جميع أوجه الحياة فى السودان اتضح لنا رفض جماهير شعبنا للنظام المايوى (نسبة الى مايو) وتصميمه على مقاومته واسقاطه .

وقد تأكد للقيادة العامة ، أن استمرار المواجهة بين الشعب والسلطة سيؤدى الى اراقة الدماء كما سيهدد أمن ووحدة البلاد واستشعاراً من قوات الشعب المسلحة لمسئولياتها فى حماية الوطن وسلامته ووحدته وأمنه قررت القيادة العامة التدخل وحسم الموقف لصالح الشعب الذى أكد بما لا يدع مجالا للشك رفضه للنظام السابق ، وفور اتخاذ القرار تحركت قوات الشعب المسلحة بسرعة وكفاءة لاستلام السلطة فى زمن قياسي ودون اراقة دماء .

وقد كان سوار الذهب واضحا مع نفسه وشعبه منذ البداية فقد قال بالحرف الواحد فى أول خطاب له عقب الانقلاب : اننا لن نبقى فى السلطة يوما واحدا اكثر من اللازم . وحدد سوار الذهب فترة انتقالية مدتها عام لاجراء انتخابات وتسليم السلطة للمدنيين فى ٢٦ ابريل ١٩٨٦ .

وقال الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب أن المفاوضات بشأن الاتفاق على طريقة تسليم السلطة للشعب تسير بشكل مرض ، والتشاور مع كافة الجهات المعنية بصدد هذا الموضوع مستمر للاتفاق على كل التفاصيل الانتقالية المتصلة بمراحل الفترة الانتقالية .

فى الوقت نفسه لم يعط سوار الذهب لنفسه أو لمجلسه العسكرى أى حق فى تقرير مصير البلاد أو تفصيل سياسات أو دساتير معينة . حيث قال مؤكدا ذلك عندما سأل الصحفيون حول موعد اصدار دستور دائم للسودان يحدد كل شىء .. قال : ان الدستور فى النظم الديمقراطية تصدره عادة هيئة منتخبة بطريقة ديمقراطية لهذا فان الدستور الدائم للبلاد سوف يصدر عند انتخاب مثل هذه الهيئة .

وقال الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب أن المطلب الأساسى لجماهير النقابات السودانية هو تحقيق الحرية والديمقراطية فى البلاد ، وهذا هو ما جئنا من أجله ، فنحن لسنا طلاب سلطة ، ولقد قمنا باستلام السلطة حقنا للدماء وانحيازنا الى جانب الشعب وسوف نقوم بتسليم السلطة الى الشعب عن طريق مؤسسات وأنظمة ديمقراطية ودستورية وبصورة نظامية .

هكذا وعد سوار الذهب ،وقد صدق فما أن انتهى من الاتصال بكافة القوى الوطنية ، وأجرى أول انتخابات حرة نزيهة فى بلاده ، وسلم

السلطة الى حكومة مدنية برئاسة صادق المهدي في ٢٦ ابريل ١٩٨٦
خرج الرجل بارادته من الحكم بعد أن أدى دوره على أكمل وجه .

لقد قدم سوار الذهب العظيم نموذجا للقائد يحتذى به،
وأعطى درسا لكل حاكم تغريه السلطة ، ويفسده السلطان .
انه مثل للتجرد والتضحية ونكران الذات في أمة عربية
تصرخ ألما من الأطماع الشخصية للحكام وتزييفهم لارادة
شعوبهم من خلال انتخابات مزيفة ، والتشبث بمقاعد
الحكم ، وتعديل الدساتير ليبقوا في السلطة مدى الحياة
طغاة ، جبابرة ، مستبدين في الوقت الذي يؤكدون فيه
ليل نهار حرصهم على الديمقراطية !!



سوار الذهب .. الرجل الذي لم تفسده السلطة ، فحافظ
علي عهوده ووعوده للشعب ، وسلم مقاليد الحكم للمدنيين في
الموعد الذي حدده ، وبدون أي تردد !

فهرست

الصفحة	الموضوع	مسلل
١١	إهداء	١
١٣	تقديم	٢
١٧	الملك فيصل أعظم حكام العرب !	٣
٥١	عبد الناصر .. لولا الموت الذي لا يقهر !	٤
٧٩	سعيد بن تيمور .. حاكم يغلّق باب المدينة قبل أن ينام !	٥
٩٥	السادات .. البحث عن الذات وتدميرها !	٦
١٢٣	بورقيبه .. كشف حكيم أخرجه من السلطة !	٧
١٥٧	غميري .. تخلّت عنه البركة فخرج من السلطة !	٨
١٦٧	الشاذلي بن جديد .. بين المطرقة والزندان !	٩
١٨٥	عبد الرحمن سوار الذهب .. لم تفسده السلطة !	١٠

رقم الإيداع ٧١٦٠ / ١٩٩٤

الترقيم الدولي

I.S.B.N

977 - 00 - 7271 - 0



ت ٩٣٢٧٠٦٠